

الدكتور

حسين السباعي عبد الرزاق

أستاذ البلاغة المساعد

بكلية اللغة العربية بالزقازيق

# خصائص نظم

في "خصائص العربية"  
لأبي الفتح عثمان بن جني  
المتوفى ٢٩٢هـ

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

دار المطابع والنشر  
٢٠ ورق الأستراك بالأندلس - القاهرة



الركن  
مجمع السليمان بن عبد العزيز  
أستاذ البلاغة المساعد  
بكلية اللغة العربية بالزقازيق

# لِخَصَائِصِ لِنَطْمِ

في "خصائص العربية"  
للأب الفتح عثمان بن جني  
المتوفى ٣٩٢ هـ

الطبعة الأولى

١٩٨٧ م - ١٤٠٧ هـ

دار الطباعة والنشر  
٣٠ درية الأستاذة بالأسيس - القاهرة  
www.alukah.net

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين  
سيدنا محمد النبي الأُمي ، وعلى آله وأصحابه التابعين ، وتابعهم بإحسان إلى  
يوم الدين .

وبعد :

فإن كتاب « الخصائص » ، أو خصائص العربية ، لأبي الفتح عثمان  
بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، من المصادر الهامة للغة العربية ؛ فسكا أنه محل  
أهتمام النحويين ، واللغويين ، فإنه يجب أن يكون موضع اهتمام البلاغيين  
والمؤدبين .

فليس ما تضمنه هذا الكتاب القيم خاصا بعلم النحو ، أو علم التصريف ،  
أو علم أصول اللغة وفتحها ، بل إنه ليتجاوز هذا الحد . إلى أن يكون معينا ،  
لا يفتض من خصائص النظم . أو القيم البلاغية التي أفصح عنها ابن جنى ،  
والتي يمكن أن يفصح عنها أولو الألباب من البلاغيين ؛ من خلال مناقشاته  
المفيدة ، لأساليب الفصحى ؛ من أشعار القدماء ، والمحدثين ، ومن أقوالهم  
المسأورة ، لاستنباط العلل النحوية ، أو التصريفية ؛ أو لإقامة الدليل على  
صحة القضايا ، اللغوية ، أو النحوية ، أو النقدية ، أو التعبيرية .

وليس هذا تقديرا نحن نحسب ، بل إن ابن جنى نفسه ليفصح عن هذا  
المعنى الذي نقدره ، إذ يقول : « فإن هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث  
وجوه الإعراب ؛ وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام ،  
وكيف بدى ، وإلام نحي ، وهو كتاب يتسام فيه ذوو النظر من المتكلمين ،

والفقهاء ، والمتفلسفين . والنحاة، والكتاب ، والمتأديين التأمل له ، والبحث عن مستودعه ، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده ، ويأمن به ، ليكون له مهم منه ، وحصه فيه (١) .

فهي إذن كتاب يخاطب كل إنسان بما اعتاده ، والفهم من حجج كلامية أو فقهية أو فلسفية ، أو نحوية ، أو بلاغية .

وبما أورده من الحجج البلاغية : قوله : ومن ذلك (أو) ، وإنما أصل وضعها: أن تكون لأحد الشئيين، أين كانت، وكيف تصرفت ، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها، في بعض الأحوال، حتى دعاه إلى نقلها عن أصل بابها ، وذلك أن الفراء ، قال : إنها تأتي بمعنى (بل) وأنشد بيت ذي الرمة :

بدت مثل قرن الشمس في روق الضحى  
وصورتها ، أو أنت في العين أملح

وقال : معناه : بل أنت في العين أملح ، وإذا أرينا أنها في موضعها ، وعلى بابها ، بل إذا كانت هنا على بابها كانت أحسن معنى وأعلى مذهباً ، فقد وفينا ما علينا، وذلك أنها على بابها من الشك — لأنه إذا قطع ييقين : أنها في العين أملح كان في ذلك صرف منه ، ودعاه إلى التهمة في الإعراب . وإذا أخرج الكلام مخرج الشك ، كان في صورة المقصد غير المتحامل ، ولا المتعجرف، فكان أعذب للقطعة ، وأقرب إلى تقبل قوله ، ألا تراه نفسه قال :

أبا طيبة الوعاء بين جلاجل  
وبين النقا ، أنت أم أم سالم ؟  
(١) الخصائص ١/٩٧

فكما لا يشك في أن كلامه ههنا خرج مخرج الشك ، لمسا في قوله ، من عنوته ، وظرف مذهبه فكذلك ينبغي أن يكون قوله : (أو أنت في العين أملح) (أو) فيه باقية في موضعها ، وعلى شكها ، (١) .

على أن ابن جني قد نبه البلاغيين ، إلى أن فائدة هذا الكتاب ، ليست قاصرة على معرفة قواعد النحو ، وأحكامها ، من رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم، لأن هذه أمور، قد تقررت وعرفت، وأتت من أمرها المتقدمون، من النحاة، وأصبح الحديث عنها ضرباً من التكرار ، الذي لا يأتي بمبادئ ما وإنما تتعدى فائدته إلى إثارة المعاني من بكامتها ، وبيان أحوالها ، في أوضاعها، وأعراضها، ومقاصدها وبيان أثرها في نفوس سامعيها . واستمع إليه وهو يتحدث — أيضاً — عن فائدة كتابه ، وذلك حين يتحدث عن معنى (طرائف الحديث) من قول مالك بن أسماء :

أذكر من جارتى وجلستها  
طرائفاً من حديثها الحسن

فيقول : وإنما أفضى بنا إليه ذرو ، من القول ، أحببنا استيفاءه ، تأملاً به ، وليكون هذا الكتاب ، ذاهباً في جهات النظر ، إذ ليس غرضنا فيه : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، لأن هذا أمر قد قرع في أكثر الكتب المصنفة فيه منه ، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع ، والمبادئ ، وكيف صرت أحكامها ، في الأحناء والحواشي (٢) .

وإذا كانت الخصائص ، أو خصائص العربية ، كما يفسرها

(١) الخصائص ٢/٥٩

(٢) الخصائص ١/٣٢



بعض أولى الفضل من المحققين - كلمة عامة ، فإنها تشمل الخصائص اللغوية ، والنحوية . والتصريفية ، والبلاغية .

والخصائص البلاغية هي خصائص النظم التي أفصح عنها ابن جنى في عديد من المواقف التي عرض لها وتحدث فيها حديث العالم بخفايا اللغة ، وأمرار التعبير فيها .

وإذا كانت البلاغة - وهي النظم عند عبد القاهر - تتبع معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يساق لها الكلام ، فاقتد تتبع البلاغيون من أمثال عبد القاهر الجرجاني ، وابن سنان الخفاجي ، وابن الأثير ، والخطيب القزويني ، معاني النحو التي أبان عنها ابن جنى ، في الخصائص ، فكانت لهم معينا عذبا ، على منه القوم ونهلوا ، حتى نمت رياض البلاغة ، وأخضوضرت ، واستوت على سوقها ، وآتت أكلها ضعفين ١

وعلى الرغم من أن كتاب «الخصائص» لابن جنى كان مورداً عذبا من موارد البلاغيين فإنهم لم يدرسوه دراسة بلاغية وافية، بل إنهم أفادوا منه ما أفادوا وتركوه ، على أنه كتاب في علم اللغة ، أوفى علم النحو والتصريف ، وكأنه لا يعنيه إلا بمقدار ما أخذوا منه وأفادوا ١

على أن من أخف منه ، أو أفاد من البلاغيين ، لم يشر إليه إلا في القليل النادر ، بل إن منهم من نقل أبواباً كاملة من الخصائص - كإبن الأثير - دون أن يشير إلى المصدر الذي نقل عنه ١

وإذا ما أشار إلى ابن جنى ، فليس بوسعه نقداً وتجزياً ١

وقد نجد من العلماء ، وسط هذا النكران للجميل ، من كان يجلب ابن

جنى ، ويثنى عليه في كتبه وهو سعيد بأنه قد قرأ عليه ، وأخذ عنه ، وهو الشريف الرضي ، فقد أثنى عليه في كتابيه : « تلخيص البيان في مجازات القرآن ، و « المجازات النبوية » أكثر من عشر مرات ، يقول فيها : وقال شيخنا ،

ومن ذلك قوله : « وكان شيخنا أبو الفتح عثمان بن جنى ، رحمه الله ، يقول : معنى قولهم في القسم لعمر الله ما فعلت ذلك ، أو لأفعلن ذلك ، إنما يريدون به القسم بحياة يحيى الله بها ، لا بحياة يحيىها ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . . . فكنت أستحسن هذا القول منه جداً ، وله نظائر كنت أسمعها منه عند قراءته عليه ، وكان ، عفا الله عنه ، كثير الإسناب للخبايا ، والإستطلاع للخفايا ، (١) .

ومن قوله ، أيضاً ، في حذف ما هو معلوم للمخاطبين : « وكان شيخنا أبو الفتح النحوي ، رحمه الله ، يسمي هذا الجنس شجاعة الفصاحة ، لأن الفصيح ، لا يكاد يستعمله ، إلا وفصاحته جرية الخنان ، غزيرة المواد » (٢) .

ولهذا كله فإنني أقدمت على بحث « خصائص النظم ، في خصائص العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جنى المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، متبعاً في ذلك ما يلي :

(١) تلخيص البيان ١٢٢ ، وانظر صفحات ٧٤ ، ١٥٤ ،

١٥٥ ، ٢١٣

(٢) المجازات النبوية ٣٦ ، وانظر صفحات : ٥٩ ، ٩٧ ، ١٢٢ ، ١٦٤

١٧١ ، ٢٥٥ ، ٢٨٣

أولاً: مهدت لهذا البحث بموجز عن أبي الفتح عثمان بن جني تناول أصله، ونشأته وصحبته الأبي على الفارسي، وللمتنبى، ووجه لشعر المتنبى، وتقدير المتنبى له وأثبت ذلك بذكر نماذج من شعره، ثم بتاريخ ولادته ووفاته، ثم تلاميذه، وكتبه ثم وصفه لكتابيه ثم ذكرت مواطن الإفصاح عن خصائص النظم في كتاب الخصائص.

ثانياً: جمعت ما تفرق من خصائص النظم، أو من مسائل البلاغة، في كتاب: الخصائص ووضعته تحت عناوين بلاغية مناسبة، لسكل موضوع حتى يستطيع الاستفادة منها باحث البلاغة في سهولة ويسر، وذلك لأن ابن جني قد وضع تلك الخصائص - في الأعم الأغلب - تحت عناوين لغوية، وأحياناً تحت عناوين نحوية.

ثالثاً: نظمت ما جاء تحت تلك العناوين تفضيلاً بلاغياً مناسباً، بحيث قسمت الفكرة الكلية إلى أفكار جزئية، وأردفتها بالتحليلات البلاغية المناسبة.

رابعاً: بينت إفادة البلاغيين من كل موضوع، من تلك الموضوعات، التي أثارها ابن جني، في كتاب الخصائص، وأرجعت إليه كثيراً مما أخذ منه، ولم ينسب إليه شيئاً مكان الأخذ منه، وبخاصة ما وجدته من الخصائص في دلائل الإعجاز، وأمرار البلاغة لعبد القاهر، أو في المثل السائر، لابن الأنير.

خامساً: رددت على ابن الأثير، في ما أثاره من اعتراضات على ابن جني ما انتطعت إلى ذلك سقياً.

سادساً: أبدت رأي فيما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

حسن اسماعيل عبد الرازق

أولاً: مهدت لهذا البحث بموجز عن أبي الفتح عثمان بن جني تناول أصله، ونشأته وصحبته الأبي على الفارسي، وللمتنبى، ووجه لشعر المتنبى، وتقدير المتنبى له وأثبت ذلك بذكر نماذج من شعره، ثم بتاريخ ولادته ووفاته، ثم تلاميذه، وكتبه ثم وصفه لكتابيه ثم ذكرت مواطن الإفصاح عن خصائص النظم في كتاب الخصائص.

ثانياً: جمعت ما تفرق من خصائص النظم، أو من مسائل البلاغة، في كتاب: الخصائص ووضعته تحت عناوين بلاغية مناسبة، لسكل موضوع حتى يستطيع الاستفادة منها باحث البلاغة في سهولة ويسر، وذلك لأن ابن جني قد وضع تلك الخصائص - في الأعم الأغلب - تحت عناوين لغوية، وأحياناً تحت عناوين نحوية.

ثالثاً: نظمت ما جاء تحت تلك العناوين تفضيلاً بلاغياً مناسباً، بحيث قسمت الفكرة الكلية إلى أفكار جزئية، وأردفتها بالتحليلات البلاغية المناسبة.

رابعاً: بينت إفادة البلاغيين من كل موضوع، من تلك الموضوعات، التي أثارها ابن جني، في كتاب الخصائص، وأرجعت إليه كثيراً مما أخذ منه، ولم ينسب إليه شيئاً مكان الأخذ منه، وبخاصة ما وجدته من الخصائص في دلائل الإعجاز، وأمرار البلاغة لعبد القاهر، أو في المثل السائر، لابن الأنير.

خامساً: رددت على ابن الأثير، في ما أثاره من اعتراضات على ابن جني ما انتطعت إلى ذلك سقياً.

سادساً: أبدت رأي فيما يمكن أن يكون للرأي فيه مجال، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت، وإليه أنيب.

حسن اسماعيل عبد الرازق

(٢) الخصائص (المقدمة) ٨/١



(٣) نزهة الألباء ٣٣٠

وقد كان سليمان بن فهد يكتب في حدائته بين يدي أبي إسحاق، الصابي، الذي توفي سنة ٣٨٤ هـ. ثم انتقل إلى الموصل، فأقنتى بها ضياعاً، ونظر فيها، لقرواش أمير بني عقيل، وهو، معتمد الدولة، أبو المنيع، قرواش بن المقلد أحد أمراء العقيليين. وقد ولي الموصل سنة ٣٩١ هـ، إلى سنة ٤٤٢ هـ.

ثم غضب عليه قرواش، فقتله سنة ٤١١ هـ.

ومما يدلك على أن سليمان بن فهد صاحب قرواش هو مولى (جني) أن ابن الزملم الذي هجا ابن جني قد هجا سليمان بن فهد صاحب قرواش في شعره، ذكره ابن الأثير، في باب (التخلص، والإقتضاب).

يقول ابن الأثير، ومما استطرف من هذا النوع في الشعر: قول ابن الزملم الموصل، وهو:

وايــــــــــــل كوجه البرقعيدى مظلم  
وبرد أغانيه، وطول قروته  
مررت ونومي فيه نوم مشرد  
كعقل سليمان بن فهد ودينه  
على أوتق فيه النفقات؛ كأنه  
أبو جابر، في خيطه وجفونه  
إلى أن بداضوه الصباح، كأنه  
سنا وجه قرواش وضوه جبينه

ثم يذكر ابن الأثير قصة هذه الأبيات فيقول: وهذه الأبيات لها حكاية. وذلك أن هذا الممدوح - وهو شرف الدولة قرواش -، ملك العرب، وكان صاحب الموصل، فاتفق أنه كان جالساً مع ندمائه في ليلة من ليالي الشتاء، وفي جلثهم هؤلاء الذين هجاهم الشاعر،

وكان البرقعيدى، مغنياً، وسليمان بن فهد وزيراً، وأبو جابر حاجباً، فالتبس شرف الدولة من هذا الشاعر، أن يهجو المذكورين، ويمدحه فأنشد هذه الأبيات ارتجالاً، وهي غريبة في بابها، لم يسمع بمثلاً، ولم يرض قائلها بصناعة التخلص وحدها، حتى رقى في معانيه المقصودة إلى أعلى منزلة.

فابتدأ البيت الأول بهجو البرقعيدى، لجهاء في ضمن مراده ذكر أوصاف ليل الشتاء. جميعها، وهي الظلمة والبرد والطول، ثم إن هذه الأوصاف الثلاثة جاءت ملائمة لما شبت به مطابقة له وكذلك البيت الثاني والثالث. ثم خرج إلى المدح بالطف وجه، وأدق صنعة، وهذا يسمى الاستطران وما سمعت في هذا الباب بأحسن من هذه الأبيات (١).

كما أنك تجد تلك الأبيات في السكامل؛ لابن الأثير، وهي - أيضاً - في قرواش، وابن فهد، والبرقعيدى، وأبي جابر، كما تجدها في معجم الأدباء، وأن الأبيات في جهاء سليمان بن فهد، للموصل، ومدح قرواش ابن المقلد، أمير بني عقيل مع تغيير يسير.

ولما لم يكن ابن جني منتسباً إلى أصل عربي، فقد أحس بأن عليه أن يعرض هذا النقص (٢)، فانسكب على العلم يرتوي من معينه، وياخذ بأسبابه حتى علت مكاتته، وعظم قدره، مما جعل الثعالي يقول: هو القطب في لسان العرب، وإليه انتهت الرياسة في الأدب. وكان الشعر أقل خلالة (٣) لعظم قدره، وارتفاع حاله.

ولهذا يقول ابن جني من قصيدة طويلة (٤)

(٢) معجم الأدباء، ١٢/١١٥

(١) المثل السائر، ٢٨٠

(٤) نزهة الألباب، ٢٢٠

فإن أصبح بلا نسب فعلمني في الوردى نسي  
 علي أن أوول إلى قروم ، سادة نجوب  
 قياصرة إذا نطقوا أرم الدهر ، ذو الخطب  
 أولاك دعا النبي لهم كفي شرفا دعاء نبي

وقد نشأ ابن جني بالموصل ، وتعلم النحو بها ، وبمن أخذ عنهم في النحو أحمد بن محمد الموصلى للشافعي المعروف بالأخفش ، وقرأ الأدب في صباه علي ابن علي الفارسي وصحبه أربعين عاما ، وكان سبب صحبته لآبي علي أن أبا علي قد سافر إلى الموصل ، فدخل إلى الجامع ، فوجد أبا الفتح عثمان ابن جني يقرأ النحو وهو شاب ، وكان بين يديه متعلم ، وهو يكلمه في قلب الواو ألفا نحو : قام ، وقال ، فاعترض عليه أبو علي فوجده مقصرا ، فقال له أبو علي : زببت قبل أن تحصرم ، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني ، وسأل عنه فقيل له : هو أبو علي الفارسي النحوي ، فأخذني طلبه فوجده ينزل إلى السمرية ، يقصد بغداد فنزل معه في الحال ولزمه وصاحبه من حينئذ إلى أن مات أبو علي ، وخلفه ابن جني ، ودرس النحو ببغداد ، وأخذ عنه .

وكان تبحر ابن جني في علم التصريف ، لأن السبب في صحبته لآبي علي ، وتغربه عن وطنه ، ومفارقة أهله ، مسألة تصريفية (١)  
 ويبدو أن ذلك اللقب كان في سنة ٣٢٧ هـ وهي السنة التي أغار فيها معز الدولة بن بويه على الموصل ، ولعل أبا علي الفارسي كان في ركبته في تلك الغزوة

(١) نزهة الألباء ٢٢٢

(٢) تاريخ الأمم الإسلامية ٣٨٣

كما أخذ ابن جني بعد ذلك عن كثير من رواة اللغة والأدب كآبي بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم ، وهو من القراء وكان راوية ثعلب ، وقد روى ابن جني عنه أخبار ثعلب ، وعلمه ، وأبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني المتوفى ٥٣٥ هـ وأبي بكر محمد بن هرون الروباني عن أبي حاتم السجستاني ، ومحمد بن سلمة عن أبي العباس المبرد .

ومن أخفة عنهم من الأعراب ، ممن لم تفسد لغتهم : أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي القيمي .

وقد كانت له رحلات في طلب العلم ، يدل عليها ما يقوله في إجازة أئمتها ياقوت في ترجمته « وما صح عنده - أيده الله - من جميع رواياتي ، مما سمعته من شيوخي - رحمهم الله ، وقرأته عليهم بالعراق ، والموصل ، والشام ، وغير هذه البلاد التي أئمتها ، وأقت بها ،

ومن رواياته التي انتفع بها ابن منظور ، ما قاله ابن جني أخيرا أبو صالح السليل ، بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، قال :

حدثنا عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، قال : حدثنا الخليل بن أسد الزوشجاني ، قال : حدثنا محمد بن يزيد بن ريان ، قال أخبرني رجل عن حماد الراوية ، قال : أمر النعمان ، ففسخت له أشعار العرب في الطنوج - قال : وهي السكراريس ، - ثم دققها في قصره الأبيض ، فلما كان المختار ابن عبيد ، قيل له : إن تحت القصر كنزا ، فاحتفزه ، فأخرج تلك الأشعار فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة (١)

(١) لسان العرب مادة (طنج)





كان أبو علي الفارسي بشيراز ، وكان عمر المتنبي إلى دار عضد الدولة على دار أبي علي الفارس ، وكان إذا مر به أبو الطيب يستثقله على قبح زيه ، وما يأخذ به نفسه من الكبرياء ؛ وكان لابن جني هوى في أبي الطيب ، كثير الإعجاب بشعره ، لا يبالي بأحد يذمه ، أو يحط منه ، وكان يسوؤه لإطباب أبي علي في ذمه ؛ واتفق أن قال أبو علي يوماً : أذكروا لنا بيتاً من الشعر نبحت فيه ؛ فبدأ ابن جني وأنشد :

حلت دون المزار ؛ فاليوم لوزر

ت لحال النحول دون العناق

فاستحسنه أبو علي ، واستعاده ، وقال : لمن هذا البيت ؟ فإنه غريب المعنى ؛ فقال ابن جني الذي يقول :

أزورم ، وسواد الليل يشفع لي

وأثني ، وبياض الصبح يغري بي

فقال : والله هذا حسن ، بديع جداً ؛ فلين هذا ؟ قال للذي يقول :

أمضي إرادته ، فسوف له قد

واستقرب الأقصى ، ثم له هنا

فتكثرت إعجاب ابن علي ، ولم تستغرب معناه ، وقال : لمن هذا ؟ فقال ابن جني : الذي يقول :

ووضع الندى في موضع السيف بالعلما

مضر كوضع السيف في موضع الندى

فقال : وهذا حسن والله ؛ وقد أطلت يا أبا الفتح ؛ فأخبرنا من القائل ؟

قال : هو الذي لا يزال الشيخ يستثقله ، ويستثقله زيه ، وفعله ،



لقاؤه بالمتنبي :

كان ابن جني محباً لشعر أبي الطيب المتنبي ، إذ هو يستشهد به كثيراً في خصائصه ، على المعاني والأغراض ؛ فقد التقى به ، في حلب عند سيف الدولة الحمداني ، وفي شيراز عند عضد الدولة بن بويه .

وقد قرأ ابن جني على المتنبي ديوانه ؛ يقول البديعي : قال أبو الفتح ابن جني : كنت قد قرأت ديوان المتنبي عليه ، فلما وصلت إلى قوله :

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب

وأعجب من ذا الهجر ، والوصل أعجب

وقوله :

وأخلاق كافور إذا شئت مدحه

وإن لم أشأ تملى علي وأكتب

إذا ترك الإنسان أهلاً وراه

ويمم كافوراً فما يتغرب ا

فقلت له : يعز علي أن يكون هذا الشعر ، في مدوح غير سيف الدولة ، فقال حذره ، وأذره ، فما نفع فيه الحذر ، ألسن القائل فيه :

أخا الجود : أعط الناس ما أنت مالك

ولا تعطين الناس ما أنا قائل ؟

فهو الذي أعطاني لكافور بسوء تدييره ، وقلة تمييزه (١)

وواضح أن قراءة ابن جني على المتنبي ديوانه كانت بعد هروبه من مضر وهجائه لكافور .

ويورد البديعي قصة تدل على إعجاب ابن جني بشعر المتنبي فيقول :

(١) الصبح المتنبي ١٠٠

وما علينا من القشور إذا استقام اللب؟ قال أبو علي: أظنك تعني المنفي؟ قلت: نعم، قال: روايته لقد حببته إلى، ونهض، ودخل على عضد الدولة فأطال في الغناء على أبي الطيب، ولما اجتاز به استنزله، واستنشدته، وكتب عنه ألياناً من الشعر (١).

قوله عن المنفي: شاعرنا:

يقول ابن جني - وهو يتحدث عن صحة الطبع العربي، وصفاته، واطفئه: وحدثني المنفي شاعرنا - وما عرفته إلا صافاً - قال: كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدث، فذكر في كلامه فلاة واسعة، فقال: يحير فيها الطرف، قال: وآخر منهم يلقنه صراً من الجماعة بينه وبينه فيقول له: يحار، يحار، أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبهه إلى الصواب؟ (٢).

وفي موضع آخر من الخصائص يقول: وذا كرت المنفي شاعرنا نحواً من هذا، وطالته في شيء من شعره (٣).

ويقول في باب التراجع عند التناهي: وابلغ من هذا قول شاعرنا (٤).

ولجئت حتى كدت تبخل حائلاً للشهوى؛ ومن السرور بكاء

- (١) الصبح المنفي ١٦٢
- (٢) الخصائص ١/٢٣٩
- (٣) » ٢/٤٠٣
- (٤) » ٣/٢٤١

تقدير المنفي لابن جني:

كان المنفي يعرف قدر ابن جني، ويحمله، ويقول عنه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره، يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح، وكان إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعراب، حصل فيه إعراب، دل عليه، وقال: عليكم بالشيخ الأعور، ابن جني فسأله فإنه يقول ما أردت، وما لم أرد (١).

وفي هذه الرواية ما يدل على تقدير المنفي لابن جني، وعلى سعة علمه وتبحره في اللغة العربية، ومعرفة الواسعة بأساليبها، وأحاطته بمذاهب العرب في استعمالها.

وقد يفهم من قول المنفي: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس: أن ابن جني على سعة علمه، وإحترام أولى الفضل له، وإعترافهم بتقدمه، قد كان كثير من الناس لا يعرف له هذا الفضل، وربما كان عدم التقدير من هؤلاء راجعاً إلى أنهم كانوا ينفسون عليه مكانته التي وصل إليها بعلمه وفضله، وساعدتم على هذا، ما كان من طريقته وهو يتحدث، فقد كان من عادته - كما يقول ياقوت - أن يميل بشفتيه، وقد كان هذا وضع تندر من بعض الكتاب في ديوان آل بويه في بغداد بأبي الفتح، فقد أبصره، وهو يتحدث، ويفعل ما تعود به مما ذكرت فأثار فيه الكاتب النظر، فسأله أبو الفتح في ذلك فقال: شبهت مولاي الشيخ وهو يتحدث ويقول بيوزة كذا، بقر د رايته اليوم عند صعودي إلى دار المملسة وهو على شاطيء دجلة يفعل مثل ما يفعل مولاي الشيخ، فامتعض أبو الفتح،

(١) مسالك الأبصار ٤/٢٠٦



وقال : ما هذا القول يا أبا الحسين - أعزك الله - ومتى رأيتني أمرح فتمرح معي أو أجن فتمجن بي ؟ فلما رآه أبو الحسين قد جرد ، واستشاط وغضب قال : المعنرة أيها الشيخ إليك وإلى الله تعالى عن أن أشبهك بالقرود ، وإنما شبهت القرود بك ، فضحك أبو الفتح ، وقال : ما أحسن ما اعتدرت ! وعلم أبو الفتح أنها نادرة تشيع ، فكان يتحدث بها هو دائماً (١) .

نماذج من شعر :

يذكر الثعالبي أن الشعر كان أقل خلال ابن جني لعظم قدره وإرتفاع حاله ، ويورد من قوله في الغزل (٢) :

غزال غير وحشي حكي الوحشي نقلته  
 رآه الورد يحيى الورد فاستكساه حلتيه  
 وشم بأنفه الرياح ن فاستهداه زهرته  
 وذوقت ريقه الصبها فاختلسته نكته

ومن شعره ما يورده صاحب نزهة الألباء في العتب على صديق له (٣) :

صددوك عني ولا ذنب لي  
 يدل على نية فاسدة  
 وقد - وحياتك - بما بكيت  
 خشيت على عيني الواحدة

(١) معجم الأدباء (ترجمة أبي الفتح) .  
 (٢) يتيمة الدهر ١٠٨/١  
 (٣) نزهة الألباء ٢٢١

ولولا مخافة ألا أراك لما كان في تركها فائدة  
 ويذكر البديهي أن أبا الفتح قد رثا أبا الطيب المتنبى بقصيدة مطلعها :  
 غاض القريض وأودت نضرة الأدب  
 وصوحت بعدرى دوحة الكتب  
 ومنها يقول :

سلبت ثوب بهاء كنت قلبسه كما تخطف بالخطية السلب  
 ما زلت تصحب في الجلى إذا نزلت  
 قلباً جليماً ، وعزماً غير منشعب  
 وقد حلبت لعمرى الدهر أشطره  
 تخطو بهمة لأوان ولا نصب  
 من للهواجل يحي ميت أرسما  
 بكل حائلة التصدير والحقب ؟  
 ومنها :

باتت وسادى أطراب تزرقني لما غدوت لقي في قبضة النوب  
 غمرت خدن المساعي غير مضطهد  
 ومث كالفصل لم يدنس ولم يعب  
 فأذهب عليك سلام الله ما قلقت  
 خوص الركائب بالأكوار والشعب (١)

(١) الصبح المنبى ١٧٧



### تاريخ ولادته وتاريخ وفاته :

لم يعين أحد من ترجم لابن جني سنة ولادته ، ويكتفون بقولهم :  
إنه ولد قبل الثلاثين والثلاثمائة ، إلا أبا الفداء ، الذي يذكر أن ولادته  
كانت ٣٠٢ هـ ، ولكنهم يتفقون على سنة وفاته ، وهي سنة ٣٩٢ هـ .

وقد قالوا : إن ابن جني قد صحب أستاذه أبا علي الفارسي أربعين عاماً ،  
على أثر معرفته به في مسجد الموصل ، وقد كان ذلك في سنة ٣٣٧ هـ .

وقد قال ابن قاضي شهبة - في طبقات النحاة - إنه توفي وهو في  
سن السبعين ومعنى هذا : أن ولادته كانت في حوالي سنة ٣٢٢ هـ

وإذا كانت ولادته في هذه السنة ، فإن معرفته بأبي علي الفارسي في  
مسجد البصرة قد تمت وهو في سن الخامسة عشرة ، ونزوي قصة لقائه  
بأبي علي : أن أبا علي مر عليه ، وهو يدرس العربية ، ومن القليل أن  
يتعرض المرء للتدريس في هذه السن المبكرة ، وهذا يرجح رواية أبي  
الفداء في تاريخ ولادته .

غير أن رواية لقائه بأبي علي - وهي التي يذكرها ابن الأثير في  
نزهة الألباء - ربما توحى لنا بأن ابن جني - وهو يدرس العربية  
بمسجد البصرة - كان في هذه السن المبكرة لأنها تقول ، وكان سبب  
صحته إياه : أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل فدخل إلى الجامع  
فوجد أبا الفتح عثمان بن جني ، يقرأ الفجر ، وهو شاب ، وكان بين يديه  
متعلم وهو يكلمه ، في قلب الواو والفاء ، نحو قام ، وقال ، فاعترض عليه  
أبو علي ، فوجده مقصراً ، فقال له : تزيت وأنت حصر (١) !

(١) الخصائص ١/١٠١ من المقدمة ، وانظر نزهة الألباء ٤٠٨ ( الطبعة الأولى ) .

فقول أبي علي : تزيت وأنت حصرم ، تدل على أن ابن جني - وهو  
يدرس العربية في مسجد الموصل - كان في سن مبكرة .

وقد توفي ابن جني في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر صفر سنة  
اثنين وتسعين وثلاثمائة ، في خلافة القائد (١) ، وتولى الصلاة عليه الشريف  
الرضي ، وكان بينها صداقة وكيدة - كما في ديوان الشريف الرضي - .

وقدرناه الشريف الرضي بقصيدة ، منها :

ألا بالقوم ، للخطوب الطوارق وللعظم يرمي كل يوم بمسارق  
ولدمر يعرى جانبي من أقارب ويقطع ما بيني وبين الأصدقاء  
وللنفس قد طارت شعاعاً من الجوى

للفقد الصفايا ، وانقطاع العلائق  
لها كل يوم موقف من مودع وملفت في عقب ماض مفارق  
نجوم من الإخوان يرمي بها الردي

مغارها فسوت العيون الروامق  
ومنها :

لتبسك أبا الفتح العيون بدمعها وألسنتها من بعدها بالمناطق  
إذا هب من تلك الغليل بدماع تسرع من هذي الغرام بناطق  
شعبي إذا التأت الشقيق وأعرضت

خلائق قومي جانباً عن خلائق

(١) تاريخ ابن جني ١٠١

(٢) في ديوان الشريف الرضي ٢٦

(٣) في ديوان الشريف الرضي ٢٦



عنه - رحمه الله - أن شيخنا أبو الفتح عثمان بن جني - رحمه الله - يقول : معنى  
تلاميذه : تلاميذ أبي الفتح عثمان بن جني - رحمه الله -

قد كان من تلاميذه : أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني ، وأبو أحمد عبد  
السلام البصري ، وأبو الحسن علي بن عبد الله الشمسي ، وغيرهم (١) .

ومن تلاميذه : الشريف الرضي ، الذي يكثر من ذكر شيخه أبي الفتح  
ويعتز بالأخذ عنه في كتابيه تلخيص البيان في مجازات القرآن ، والمجازات  
النبوية ، كقوله :

دو كان شيخنا أبو الفتح عثمان بن جني - رحمه الله - يقول : معنى  
قولهم - في القسم - : لعمر الله ما فعلت ذلك ، إنما يريدون به القسم بحياة  
يحيى الله بها ، لا بحياة يحيى بها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فكنت  
أستحسن هذا القول منه جداً (٢) .

وكقوله : دو كان شيخنا أبو الفتح النحوي - رحمه الله - يسمى  
هذا الجنس شجاعة الفصاحة ، لأن الفصيح لا يكاد يستعمله إلا وفصاحته  
جرية الجنان ، غزيرة المواد (٣) .

وقوله لسانه : لعمر الله ما فعلت ذلك ، إنما يريدون به القسم بحياة  
يحيى الله بها ، لا بحياة يحيى بها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فكنت  
أستحسن هذا القول منه جداً (٢) .

(١) نزهة الألباء ٢٢٢

(٢) تلخيص البيان ١٢١

(٣) المجازات النبوية ٣٦

كتب ابن جني :

- (١) كتاب سر الصناعة
- (٢) الخصائص
- (٣) التمام
- (٤) تفسير قصر يف المازني
- (٥) شرح مستغلق أبيات الخماسة ، واشتقاق أسماء شعرائها
- (٦) شرح المقصور والممدود لابن السكيت
- (٧) تعاقب العربية
- (٨) تفسير ديوان المتنبي الكبير ، ويسمى : التفسير
- (٩) تفسير معاني ديوان المتنبي
- (١٠) اللمع في العربية
- (١١) كتاب مختصر التعريف
- (١٢) كتاب مختصر العروض والقوافي
- (١٣) كتاب الألفاظ المهموزة
- (١٤) كتاب المقتضب
- (١٥) تفسير المذكر والمؤنث ، ليعقوب
- (١٦) كتاب تأييد تذكرة أبي علي
- (١٧) المحاسن في العربية
- (١٨) النوادر الممتعة
- (١٩) الخطاريات
- (٢٠) كتاب المختصب في شرح شواذ القراءات
- (٢١) تفسير أرجوزة أبي نوامس
- (٢٢) تفسير العلويات
- (٢٣) كتاب البشري والظفر
- (٢٤) رساله في مد الأصوات ومقادير المدات

- (٢٥) كتاب المذكر والمؤنث
- (٢٦) كتاب المنتصف، ولعله هو (المنتصف) وحرف الامم
- (٢٧) كتاب مقدمات أبواب التصريف
- (٢٨) كتاب الفقص على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته
- (٢٩) المغرب في شرح القوافي
- (٣٠) كتاب الفصل بين الكلام الخاص، والكلام العام
- (٣١) كتاب الوقت والابتداء
- (٣٢) كتاب المعاني المحررة
- (٣٣) كتاب الفرق
- (٣٤) كتاب الفائق
- (٣٥) كتاب الخطيب
- (٣٦) كتاب الأراجيز
- (٣٧) كتاب ذى القدر
- (٣٨) شرح الفصح
- (٣٩) كتاب شرح السكافي في القوافي
- (٤٠) التلقين في النحو
- (٤١) التذكرة الاصبهانية
- (٤٢) التهذيب
- (٤٣) المهذب
- (٤٤) التبصرة
- (٤٥) كتاب الزجر
- (٤٦) مسائلتان من كتاب الايمان لمحمد بن الحسن الشيباني
- (٤٧) علل التثنية
- (٤٨) المسائل الواسطية
- (٤٩) كتاب شرح الإبدال، ليعقوب

## (٢) الخصائص

يصف ابن جني كتابه والخصائص، ويبين بعض ظروفه، وملاسانه من خلال إهدائه إلى بهاء الدولة، أبي نصر، فيروز بن عضد الدولة بن بوية الذي تولى حكم العراق بعد وفاة أخيه شرف الدولة (١)، في سنة ٣٧٩ هـ. ونقص على الطابع الخليفة الهبسي في سنة ٣٨١ هـ.

ومن تلك الظروف والملاسات:

١ - أن أبا الفتح قد عكف دهرًا طويلًا، على تصنيف هذا الكتاب، معملًا فكره، ورايه، ورويته في سبيل إخراجِه على الوجه الذي يصبو إليه جودة، واتقانًا مع أن الوقت لم يسمح له لإعادة الإلمام بشوارده.

٢ - أنه مثل أشرف ما صنف في علم العرب، وأكثر ما استخدم فيه من القياس والنظر، وأجمع أدلة على ما تضمنته اللغة العربية من خصائص الحكمة وعرفت به من علائق الاتقان والصنعة.

٣ - أنه لم يستطع أحد من السكوفيين، أو من البصريين أن يعلم به، لامتناع جانبه على الفريقيين، فلم ير أحدًا من علماء البصريين: البصرة والسكوفة قد تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والنقح أما كتاب الأصول لأن بسكر بن السراج، فإنه لم يعلم بما ألم به ابن جني في الخصائص وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٠ هـ فقد صنف كتيبًا إذا قورن بكتاب الخصائص علم أن أبا الفتح قد ناب عنه فيه وكفاه مشوثة التعب به مكافأة منه على ما أولاه له من علومه التي ساعد بها.

(١) تاريخ الأئم الإسلامية (الدولة العباسية) ٣٩٨ هـ





### (٣) مواطن الإفصاح عن خصائص النظم

في والخصائص

لما كان كتاب ابن جني شاملاً لخصائص العربية كلها، من خصائص لغوية ، ونحوية، و صرفية ، وبلاغية فقد جاءت خصائص النظم فيه في أنحاء متفرقة من الكتاب تبعاً للواقف، أو المواطن التي تتطلب الإفصاح عنها ويمكن أن نقيتها فيما يلي :

١- إقامة الدليل على صحة القضايا اللغوية :

ومن ذلك قضية الفرق بين الكلام ، والقول : فقد أراد ابن جني أن يثبت أن الكلام إنما هو لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، فاستدل على ذلك بأن العرب قد وصفت كلامها تارة بالاطناب ، وتارة بالإيجاز، وتارة ثالثة بغيرهما، وذلك لا يكون إلا بكلام تام مستقل بنفسه ، وهذا تعرض للإيجاز والاطناب وأورد قول ابن الرومي :

وحدثها السحر الحلال ، ألوانه  
لم يحن قتل الملم المتحرز  
إن طال لم يملل وإن هي أوجزت  
ود المحدث أنها لم توجز  
شرك القلوب ، وفتنة ما مثلها  
للطمس عطفة المستوفز

فذكر أنها تطيل تارة وتوجز أخرى ، والإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام ، مفيد ، مستقل بنفسه .

إلى أن يقول : فقد ثبت بما شرحناه ، وأوضحناه ، أن الكلام ، إنما هو في لغة العرب ، عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ،

وهي التي يسميها ، أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبتها ، وثبت أن القول عندها ، أوسع من الكلام تصرفاً ، (١) .

٢ - إقامة الدليل على صحة القضايا النحوية :

ومن ذلك ما جاء به ابن جني في باب غلبة الفروع على الأصول ، فقد جاء ابن جني بما يكون منه في معان العرب ، من قلب التشبيه في مثل قول ذي الرمة :

ورمل كأوراق العذارى قطمته إذا ألبسته المظلمات الخنادس

ليهد به ، وليكون شاهداً ، ودليلاً على أن مثله يأتي في معاني الإعراب أي ، كما يقلب العرب التشبيه ، فيجعلون المشبه مشبهاً به ، ويجعلون المشبه به مشبهاً ، طلباً للمبالغة في التشبيه ، فيجعلون الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً فكذلك يفعلون في معاني الإعراب .

وهذا فإنه بعد أن ينتهي من أمثلة التشبيه المقلوب ، يقول : فهذا من حملهم الأصل على الفرع ، فيما كان الفرع أفاده من الأصل ، ونظائره في هذه اللغة كثيرة ، ثم يقول : وهذا المعنى عينه : قد استعمله التخويون ، في صناعتهم ، فشهدوا الأصل بالفرع ، في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيديويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه ، أن يكون الجر ، في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر : تشبيهه بالصارب الرجل ، الذي إنما جاز فيه الجر تشبهاً له بالحسن الوجه ؟

فإن قيل : وما الذي سوغ لسيديويه هذا ، وليس مما يرويه عن العرب رواية ، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعمل به ؟ قيل : يدل على صحة

(١) الخصائص ١/ ٢٢٠ .





مارآه من هذا ، وذهب لإليه : ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبت شيئاً بشيء ، مكنت ذلك الشبه لها ، وعمرت به الحال بينهما ، ألا تراهم لما شهبوا الفعل المضارع بالاسم ، فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شهبوا ، اسم الفاعل بالفعل ، فأعملوه (١) ١٤

٣ - الدليل على صحة القضايا التقديية :

وذلك هو ما تجده في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ ، وإغفالها المعاني ، حيث يستدل على عناية العرب بالمعاني قدر عنايتها بالألفاظ ، وأن المعاني أكرم عندها ، لأنها تعنى بالألفاظ ، فتصلحها وتهذبها ، وتراعياها ، وتلاحظ أحكامها ، بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، والأسجاع التي تلزمها ، وتتكلف استمرارها ، وما ذلك إلا من أجل المعاني لأن الألفاظ لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار ، أغراضها ومرامياها أصلحها ، ورتبها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع لها في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد ، لأن المثمل إذا كان مسجوعاً ، لد لسانه خفظه ، فإذا هو خفظه ، كان جديراً باستعماله ولو لم يكن مسجوعاً ، لم تأنس النفس به ، ولا أنقت لمستمعه .

وبهذا يتبين مدى تأثير السجع في النفوس . ثم يخرج بالنتيجة ، بعد إقامة الدليل ، فيقول : فإذا رأيت العرب ، قد أصلحوا ، ألفاظها ، وحسنوها ، وجروا حواشيها ، وهدبوا ، وصقلوا غروبها ، وأرفقوها ، فلا تترين العناية إذ ذاك ، إنما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتوثيق بها ، وتثريتها لها .

(١) الخصائص ١/٣٠١ .

ونظير ذلك : إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتزكيتة ، وتقديسه ، وإنما المبنى بذلك منه الاحتياط للدواعي عليه ، وجواره مما يعطر بشره ، ولا يفسد جوهره .

كما قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ، وينقض منه كدرة لفظه وسوء العبارة (١) عنه .

٤ - إقامة الدليل على صحة التعبير ببعض الجمل من الناحية العقلية :

ومثال ذلك ما ذكره ابن جني في باب المستحيل ، وصحة قياس الفروع على الأصول ، الذي أراد به - على حد تعبيره - تحصيل المعاني ، وتحريز الألفاظ ، والتشجيع على مزاولة الأغراض .

وقد ذكر في هذا الباب : أنه من المحال : أن تنقض أول كلامك بآخره كقولك : ( قمت غداً ) ، و ( سأقوم أمس ) ، أما قولك : إن قمت غداً ، قمت معك ، ولم أقم أمس ، وقولك : أعزك الله ، وأطال بقاءك ، فتأتي بلفظ الماضي ، ومعناه الاستقبال : وقوله :

واقعد أمر على اللئيم يسبني فضيت ثم قلت : لا يعنيني

وقوله : ( أوديت إن لم تحب حبو المعتك ) فقد بين فيه أن ما جاء بلفظ الماضي وكان من حقه أن يكون مضارعاً ، فالمر فيه إرادة تحقق الواقعة وتبقيته ، وأن ما جاء بلفظ المضارع ، وكان من حقه أن يكون ماضياً ، فالمر فيه إنما هو حكاية الحال الماضية ، واستحضار الصورة السابقة (٢) .

(١) الخصائص ١/٢١٧ .

(٢) الخصائص ٣/٣٣١ .



الثلاثة ، أما السبعة : فلأنه ، كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماءه ؛  
الرحمة ، وأما التشبيه ، فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز  
دخوله ، فلذلك وضعها موضعه .

وأما التوكيد : فلأنه أُخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر ، وهذا  
تعال بالعرض ، وتفخيم منه ؛ إذ صير إلى حيز ما يشاهد ، ويلتمس ،  
ويصان (١) .

٧ - بيان اختلاف الفظم في الجمل ، مع جريانها على حسب قوانين  
التحسوس :

وذلك ما تجده في باب : شجاعة العربية ، والذي وجده ابن جني شاملاً ،  
للخفيف ، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والخل على المعنى ، والتجريف ،  
وقد بين ابن جني أنه إذا ما خولفت قواعد الفحو ، على الوجه الذي يؤدي  
إلى التعقيد ، فإنه لا يجيزة ، لعربي ، ولا لمولده .

وتلك الفصول التي أسماها شجاعة العربية ، إما سميت بذلك لأن الشاعر  
فيها إما يجرى عليها ثقة بامتلاك ناصية اللغة ، واعتداداً على تمسكته منها ،  
فإذا ما أدى به ذلك إلى التعقيد الذي يستهلك المعنى في مثل قول الشاعر :

وما مثله في الناس إلا ملكاً أبو أمه حتى أبوه يقاربه

فإنه ، لا يجيزه لعربي ، ولا يبيحه لمولده (٢) .

(١) الخصائص ٢/٤٤٣

(٢) الخصائص ١/٣٣٠

وذلك ما تجده في باب التجريد ، الذي فهمه ابن جني من خلال تتبعه  
لكلمات شيخه ، أن على الفارسي ، فأعجب به ، وأثق له ، ووجد أن العرب  
قد اعتقد ، أن في الشيء من نفسه معنى آخر ، كأنه حقيقته ، وبحصوله ،  
وقد جرى ذلك إلى ألفاظها ، لما عقدت عليه معانيها ، وذلك في نحو  
قولهم ؛ لئن لقيت زيداً ، لتدين منه الأسد ، ولئن سألته لقلنا ان منه البحر  
فظاهر هذا ، أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه الأسد ، والبحر ،  
لأن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، وممتازاً منه وعلى هذا ، يخاطب الإنسان  
هنهم نفسه حتى كأنها تقوله ، أو تخاطبه ، منه ، قول الأعشى :

وهل تطيق وداعاً ، أيها الرجل ؟ (١)

٨ - الإفصاح عن المرفق تنوع طرقهم في التعبير :

وذلك هو ما تجده في باب الفرق بين الحقيقة ، والمجاز ، والذي بين فيه  
أن المجاز ، إما يقع ، ويعدل إليه عن الحقيقة ، لمعان ثلاثة ، وهي :  
الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف ، كانت الحقيقة  
البيّنة ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : في الفرس - فهو بحر ، فالمعاني  
الثلاثة موجودة فيه ، أما الاتساع ، فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي :  
فرس ، وطرف ، وجواد ، ونحوها من البحر ، وأما التشبيه : فلأن  
جرية يجرى في السكرة يجرى مائة ، وأما التوكيد : فلأنه شبه العرض  
بالجوهر ، وهو أثبت في القوس منه ، والشبه في العرض منقضية عنه .

وكذلك قوله تعالى : « وأدخلناه في رحمتنا » هو مجاز وتوابع الأوصاف

(٢) الخصائص ٢/٤٧٣

### ٨ - الاستشهاد بخصائص النظم على صحة القضية اللغوية :

ومن ذلك : ما تجسده في باب قوة اللفظ لقوة المعنى ، الذي بين فيه أن : خشن في اللغة - دون أخشوشن ، لما فيه من تكرير العين ، وزيادة اللام ، ومنه قول عمر - رضي الله عنه - أخشوشنوا ، وتمعددوا ، أي : أصلبوا ، وتساهاوا في الحشنة ، وقولهم : أعشب المسكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : أعشوشب .

وقد استشهد على هذه القضية اللغوية بقوله تعالى : إذ أخذ عزير مقتدر ، فمقتدر هنا ، أوفق ، من قادر ، من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر ، وشفة الأخذ ، وعليه - عند ابن جنى - قول الله تعالى : ولها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت ، فالحسنة تصغر بالنسبة لجزئتها ، لأن جزاءها هو عشرة أمثالها ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو بمثلها لم تحتقر بالنسبة للجزاء عنها ، ولهذا كانت قوة فعل السيئة على فعل الحسنة ، يقول الله تعالى : تسكاد السحوات يتفطرن منه ، وتثشق الأرض ، وتخز الجبال هدا ، أن دعوا للرحمن ولداً ، ، فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها ، ونخم لفظ العبارة عنها ، فقيل ، « لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، فزيد في لفظ فعل السيئة وانقص من لفظ فعل الحسنة (١) .

### خصائص النظم

### في كتاب « الخصائص »

## من فصاحة الكلام

١ - الخلو من ضعف التأليف :

بما يشترطه المتأخرون من البلاغيين في فصاحة الكلام ، الخلو من ضعف التأليف وقد عنوا به ، أن يكون الكلام جارياً على غير المشهور من قواعد النحو ، وذلك كالاختار قبل الذكر ، لفظاً ومعنى ، نحو ضرب غلامه زيداً (١) .

فإن جنى له من هذا الباب شطره ، إذ يعد المتأخرون ابن جنى ممن خالف في تلك المسألة التي أسلفناها .

وإن جنى يعرض المسألة في شيء غير قليل من التفصيل ، ثم يعرض رأيه فيها مؤيداً رأيه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وقد أورد تلك المسألة التي مثل بها البلاغيون لضعف التأليف لجرانها على غير المشهور من آراء النحاة ، في باب أسماء «نقض المراتب إذا عرض هناك عرض» .

ثم ذكر أن من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيداً وسبب هذا الامتناع إنما هو : إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى ، ولهذا فإن عليك إذا أردت تصحيح المسألة ، أن تؤخر الفاعل ، فتقول : ضرب زيداً غلامه .

وعليه قول الله تعالى : «وإذا أتى إبراهيم ربه» .

وأجمعوا ، على أنه لا يجوز ذلك أن تقول : (ضرب غلامه زيداً) وذلك لتقدم المضمرة على مظهره لفظاً ومعنى .

(١) الإيضاح

## وأما قول النابغة :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

جزاء السلاب العاويات وقد فعل

فقد قالوا فيه : إن الهاء عائدة على مذکور متقدم ، وكل ذلك لسلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل ، فيكون مقدماً عليه لفظاً ومعنى ، يقول ابن جنى : وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

عائدة على (عدى) خلافاً على الجماعة

وهنا يقدر ابن جنى أن قائلاً قال : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم ، والمفعول رتبته التأخر ، فقد وقع كل منهما الموضع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل - وقد وقع مقدماً - أن موضعه التأخير ، وإنما المأخوذ به في ذلك : أن يعتقد ، في الفاعل إذا وقع مؤخراً ، أن موضعه التقديم ، فإذا وقع مقدماً ، فقد أخذ مأخذة ، ورست به قدمه ، وإذا كان كذلك ، فقد وقع المضمرة قبل مظهره لفظاً ومعنى ، وهذا ما لا يجوز القياس ، .

ويجب ابن جنى بأنه قد شاع عنهم وإطراد من مذاههم كثرة تقدم المفعول على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه ، كما أن تقدم الفاعل قسم - أيضاً - قائم برأسه ، وإن كان تقدم الفاعل أكثر ، وقد جاء به الاستعمال جيئاً واسعاً ، نحو قول الله عز وجل : «وإنما يخشى الله من عباده العلماء» وقول ذي الرمة :

استحدثت الركب من أشباعهم خيراً

أم عاود القلب من أطرابه طرب

وقول معفر بن حمار البارقى :

أجد الركب بعد غد خفوف وأمسيت من لباتك الألوف  
وقول الله عز وجل : أهلكم التكاثر .

إلى أن قال : والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن ،  
وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر ؛ فلما كثُر وشاع تقديم المفعول على  
الفاعل كان الموضع له ؛ حتى إنه إذا أُخِر ، فوضعه التقديم ، فعلى ذلك كأنه  
قال : ( جرى عدى بن حاتم ربه ) ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدماً  
عليه مفعوله بخاز ذلك .

ثم قال : ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ، ولا يحذف عليك ؛ فإنه  
كما تقبله هذه اللغة ، ولا تعافه ، ولا تمشمه (١) .

ومما ذكره ابن جنى يتضح لك أن عامة الفحويين لا يجيزون عود  
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في مثل قولهم ( ضرب غلامه زيدا ) ولكن  
قول ابن جنى : « وأما أنا فأجيز ، بعد قوله : « وأجمعوا على أنه لا يجوز » ،  
يفيد أنه هو الذى خالف في تلك المسألة من بين النحويين ، مع أن من  
المتأخرين من يذكر الأخفش وابن جنى (٢) .

كما يفهم من قوله - أيضا - أن السر في جواز : « ضرب غلامه زيدا »  
عنده إنما هو كثرة تقديم المفعول على الفاعل ؛ فصار الموضع له ، فكأنه  
قد قدم وكأنه قد قال : ( ضرب زيدا غلامه ) ؛ وهذا شبهه بباب : « غلبة  
الفروع على الأصول » ؛ الذى عقده لجمال المشبه به مشبها ، والمشبه  
مشبها به .

وسوف نتعرض له ، في التشبيه المقلوب - إن شاء الله تعالى -

(١) الخصائص ٢٩٧/١

(٢) حاشية السوق (شروح التلخيص) ٩٧/١

ويفصل ابن يعقوب المغربي مسألة الإضمار قبل الذكر ، وبعده بما يلي :

١ - إذا كان الغلام هو الضارب ، وعاد منه الضمير على زيد ، فقد  
ذكر ضمير زيد قبل ذكر لفظ زيد حقيقة وتقديراً ؛ إلا أنه في رتبة التأخير ،  
لكونه مفعولاً ، وقبل ذكر معناه ؛ ومع ذلك فليس في حكم المذكور ،  
فهذا التأليف ضعيف يحل بالوضوح .

٢ - وأما إن كان الإضمار بعد الذكر ، لفظاً ؛ حقيقة ، كجاء في رجل  
فأكرمه أو تقديراً ؛ كضرب غلامه زيد ، على أن زيدا ، فاعل ، لأنه في  
تقدير التقديم ، أو كان الإضمار ، بعد ذكر ما يتضمن معناه ، كقوله تعالى :

« إعدلوا هو أقرب للتقوى » فإن الضمير عائد إلى العدل المفهوم من  
« اعدلوا » ، أو كان المعاد في حكم المذكور ؛ وذلك بأن لا يتقدم ما يدل  
على معناه ، ولا يتقدم لفظه صريحاً أو تقديراً ، ولكن المعاد مؤخر مع  
وجود نكتة في الإضمار أولاً كالإبهام ، ثم البيان ، ليتمكن في ذهن السامع  
عند اقتضاء المقام ذلك ، كضمير الشأن في نحو : ( هو زيد قائم ) وضمير  
رب في قوله :

ربه فتية دعوت إلى ما يورث الحمد دائماً فأجابوا  
فلا ضعف في ذلك (١) .

(١) مواهب الفتاح (شروح التلخيص) ٩٨/١



بل مثله في ذلك - عندي - مثل مجرى الجموم بلاجسام ، ووارد  
الحرب الضروس حامرا من غير احتشام ، فهو - وإن كان ملوما في عنقه  
وتها لك دافاه مشهود له بشجاعته ، وفيض مته ، ألا تراه لا يجول ، أن  
لو تسكفر في سلاحه ، أو اعتصم بلجام جواده ، لسكان أقرب إلى النجاة  
وأبعد عن الملاحاة ؟ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ،  
إدلالا بقوة طبعه ، ودلالة على شهامة نفسه ١٩ ،

ثم يزيد ابن جني هذا الأمر تأكيدا ، وهو أن تلك الأمور السابقة ، بما  
لا يقدح في فصاحة الشاعر ، - وإن كانت تقدح في فصاحة الشعر - فيقول :  
« فأعرف بما ذكرناه حال ما يرد في معناه ، وأن الشاعر ، إذا أورد منه  
شيئا ، فسكانه لأنه يعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا ، ولا جشم  
إلا أمأ ؛ وافق بذلك قابلا له ، أو صادف غير آس به ، إلا أنه هو قد  
استرسل وانقا ، وبني الأمر على أن ليس ملتبسا » (٢) .

### درجات القبح بين الفروق والفصول :

وأقبح الفروق إنما تكون بين المضاف والمضاف إليه ؛ لشدة الاتصال  
بين المتضايقين ؛ فكلما ازداد الجزآن اتصالا ، قوى قبح الفصل بينهما .

ويلى ذلك في القبح : الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي ؛ وإنما كان  
دون الأول ؛ لجواز الفصل بينهما بالظرف ، كما في قولك : كان فيك زيد  
رأعبا ، وقبح الفصل بين المتضايقين ، كما في نحو قول الفرزدق (٣) :

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٢

(٢) ديوان الفرزدق ١/ ٣٤٩

### ٢ - الخلو من التعقيد اللفظي

يمكن أن نقبين هذا المعنى ، من خلال فصل عقده ابن جني لما أسماه :  
« بالفروق ، والفصول ، ؛ وهي الأمور التي يفرق بها بين المضاف والمضاف  
إليه ، وبين الفعل والفاعل ، وبين المتبدأ والخبر ، وبين الصفة والموصوف ،  
أو يفتح عنها تقديم وتأخير على غير وجهه الصحيح مما يؤدي بالكلام إلى  
التعقيد اللفظي (١) - كما يسميه جمهور البلاغيين - أو المغاظة المغنوية  
يسميه أبو هلال العسكري (٢) ، ويجاربه في ذلك ابن الأثير .

على أن هذه الأمور ، وإن كانت تعرقل السامع عن فهم المعاني  
المقصودة من الكلام ، ولا يرضيها الذوق السليم ، ولا يأنس إليها الطبع  
الصحيح ؛ وتدل على جور الشاعر وتقصه ؛ إلا أنها لا تدل على ضعف لغته  
بل إنها مؤذنة بعلو قدمه في مجال الفصاحة ؛ لأنه إنما تعسف ما تعسف ثقة  
- كما منه في امتلاك زمام اللغة ، والتصرف فيها على حسب إرادته - .

ولهذا : أدخلها ابن جني في باب : شجاعة العربية ، لدلالاتها على شجاعة  
الشاعر في تجشمه ما لم يهد من أمر اللغة ، وخرق العادة فيها .

دفتي رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها ،  
وانخراق الأصول بها - فاعلم أن ذلك - على ما جشمه أمته - وإن دل من  
وجه - على جوره وتقصه ، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخبطه ،  
وليس بقاطع دليل على ضعف لغته ، ولا قصوره عن اختياره الوجه  
الناطق بفصاحته .

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٠

(٢) الصناعتين ١٧٩

قلنا للصلاة دعا المنادى

نهضت ، وكنت منها في غرور

والفصل هنا مبني على أن (لما) اسم بمعنى (حين) مضاف إلى جملة (دعا المنادى) والعامل فيه نهضت ، .

أمثلة للفصول والتقديم والتأخير :

من ذلك قول الشاعر :

فقد — والشك بين لي ، عناء —

بوشك فراقهم ، صرد يصبح

أراداد : فقد بين لي صرد يصبح بوشك فراقهم ، والشك عناء :

فقد فصل فيه بين (قد) والفعل : (بين) ؛ وفصل بين المبتدأ الذي هو «الشك» وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله : (بين لي) . وفصل بين الفعل الذي هو : (بين) وبين فاعله الذي هو : (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء) ، وقدم قوله : (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصبح) ويصبح صفة لـصرد ، على صرد وتقدم الصفة أو ما يتعلق بها على موصوفها ، قبيح .

وقد ذكر ابن جني هذا البيت في مكان آخر من الخصائص ، وأورد بعده بيتاً آخر هو غاية في التعقيد قائلاً : « وأغرب من ذلك وأفش ، وأذهب في القبح ؛ قول الآخر :

لها مقلتا حوراء طل خيلة

من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

أراد : لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خيلة طل عرارها .

فقل هذا لا يجيزه للعرب أصلاً ؛ فضلاً عن أن تتخذة للمولدين رسماً ، (١) .

ومن ذلك قول الآخر :

فأصبحت بعد خط بهجتها

كأن قفراً رسوماً قلماً

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفراً ؛ كأن قلماً خط رسوماً ؛ ففصل بين المضاف الذي هو : (بعد) والمضاف إليه الذي هو : (بهجتها) بالفعل الذي هو : (خط) ؛ وفصل أيضاً بين كأن واسمها الذي هو : (قلماً) بأجنبيين ؛ أحدهما : قفراً ، والآخر : رسوماً ؛ لأن رسوماً مفعول خط الذي هو : خبر كأن ؛ وهذا قبيح .

وأقبح من هذا : أنه قدم خبر كأن عليها ؛ وهو قوله : خط ؛ وهذا ؛ ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه (٢) .

وأما بيت الكتاب (٣) :

وما مثله في الناس إلا ملكا

أبو أمه حتى أبوه يقاربه

لحديثه معروف .

(١) الخصائص ١/٣٣٠

(٢) الخصائص ٢/٣٩٢

(٣) لا يوجد هذا البيت في الكتاب ، وهو منسوب إلى الفرزدق ؛

وليس في ديوانه ونسبه المبرد في الكامل ١/١٢٧ (طبعة المرصني) وابن رشيقي في العمدة في «باب الوحش المتكلف» ، والركيك المستضعف ، وأبو الفرج في الأغاني ١٩/١٥ (طبعة بولاق) مع مخالفته في الشطر الأول وكذلك صاحب معاهد التنصيص .

ومن ذلك قوله: **أخواتي أبا عاصم**

فليست خراسان التي كان خالد  
بها أسد ، إذ كان سيفاً أميرها

وقد ذكر ابن جني أن حديث هذا البيت طريف ، وهو : أنه  
- فيما ذكر - يمدح خالد بن الوليد ويهجو أسداً ، وكان أسد وليها بعد خالده ،  
قالوا : فكأنه قال : وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً ، إذ كان  
أسد أميرها ، فني كان - على هذا - ضمير الشأن والحديث ، والجملة بعدها  
التي هي ( أسد أميرها ) خبر عنها ، وفي هذا التزييل أشياء : منها الفصل بين  
اسم كان الأولى وهو ( خالد ) وبين خبرها الذي هو ( سيفاً ) بقوله :  
( بها أسد إذ كان ) ، وفيها : أنه قدم بعض ما « إذ » مضافة إليه ، وهو  
( أسد ) عليها ، وفي تقديم المضاف إليه ، أو شيء منه على المضاف من  
القبیح والفساد ما لا يخفاء به ولا ارتياب . وفيه - أيضاً - : أن ( أسد )  
أحد جزأى الجملة المفسرة للضمير على شريطة التفسير ، يعني ما في كان  
منه ، وهذا الضمير لا يكون تفسير إلا من بعده ، ولو تقدم تفسيره قبله  
لما احتاج إلى تفسير (١) .

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتداء قول الشاعر :

كان بردون أبا عاصم زيد حمار دق باللجام

أي كان بردوق زيد - بأبا عاصم - حمار دق باللجام .

وأما الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بالظرف والجار والمجرور  
فإنه كثير ، ولكنه قبیح ، وهو من ضرورات الشعراء .

(١) الخصائص ٣٩٧/٢

ومن ذلك قول ذي الرمة :

كان أصوات من إيفاطن بنا  
أواخر الميس أصوات الفراريج (١)

وقول أبي حية التميمي :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي ، يقارب أو يزيل

أي : بكف يهودي ، وقد كانت الكتابة يتعاطاها اليهود ، ويقارب  
أو يزيل ، يعني : يدني بعض خطه من بعض ، أو يميز بين الحروف ،  
ويباعده بينهما (٢) .

ومنه قول درني بنت عبيدة (٣)

هما أخوا في الحرب من لا أخاله

إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما .

أي : هما : أخوا من لا أخاله في الحرب ، فعلق الظرف بما في (أخوا)  
من معنى الفعل ، لأن معناه هما ينصرانه ، ويماونانه .

ومنه قول تأبط شرأ (٤) :

هما خطتا ، إما إمامار ومثة

ولما دم ، والقتل بالحر أجدر

(١) السكتاب ٩٢/١ والخزاة ١١٩/٢ وديوان الرمة ٧٦ .

(٢) شواهد العيني ٤٧٠/٣ ، اللسان (مادة عجم)

(٣) السكتاب ٩٢/١ ، واللسان مادة (أبو) في الحناسة (شرح التميمي)

طبعة بن ١٨٣ ، أن هذا الشعر لعمره الخثعمية .

(٤) الخزاة ٣٥٦/٣



ففصل بين (خطتا) و (إسار) بقوله (إما) .

ومن ذلك قول الآخر :

فرجبتها بمزجــــــــــــــــة زج القلوص أبي مزادة

أى : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بينهما بالمفعول به ، ومع قدرته على أن يقول : زج القلوص أبو مزادة ، .

يقول ابن جني ، « وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ، ألا تراهم ارتسكب ههنا الضرورة ، مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول ؟ (١) »

وقد جاء الفصل بين الجازم والمجزوم ، تشبيهاً بالجار والمجرور ، في قول ذي الرمة :

فأضحت مغايبها فقاراً رسوما  
كان لم سوى أهل من الوحش قوهل

وقد جاء هذا في ناصب الفعل - أيضاً - ، كالذي رواه ابن جني عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، وهو قول الشاعر :

لما رأيت أيا يزيد مقاتلا أدع القتال ، وأشهد الهيجا

أى إن أدع القتال ، مارأيت أبا يزيد مقاتلا ، كما أراد في الأول : كأن لم سوى أهل من الوحش :

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٦

يقول ابن جني : وكأنه شبه ( لن ) ( بأن ) ، فكما جاز الفصل بين أن واسمها بالظرف في نحو قولك : بلغني أن في الدار زيداً ، كذلك شبه ( لن ) مع الضرورة بها ، ففصل بينها وبين منصوبها ، بالظرف الذي هو : ( مارأيت أبا يزيد ) ، أى : مدة رؤيتي ، (١) .

وقد كان أبو الفتح ابن جني معاصراً ، لأبي الطيب المتنبى ومصاحباً له بحبا لشعره ، وقد وجد في شعره شيئاً ما ذكره في هذا الباب ، وهو قوله :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه  
بأن تسعدنا والدمع أشفاه ساجمه

فقال أبو الفتح ابن جني :

« وإذا كرت المتنبى شاعرنا نحواً من هذا ، وطالبت به في شيء من شعره فقال : لا أدري ما هو ، إلا أن الشاعر قد قال :

لسنا كمن حلت إيراد دارها  
تكررت ترقب جهما أن يحصدا

فعميت من ذكائه وحضوره ، منع قوة المطالبة له حتى أورد ما هو في معنى الذي تعقبته عليه من شعره ، وذكرنا ذلك لاتصاله بما نحن عليه ، فإن الأمر يذكر الأمر (٢) . »

ومعنى هذا البيت : لسنا كمن حلت دارها ، ثم أبدل (إيراد) من (حلت دارها) فإن حملته على هذا كان لحناً ، لفصاحتك بالبعدل بسين بعض الفعلة وبعض ، وهذا خطأ في الصناعة ، وإذا كان كذلك والمعنى عليه : أضمرت ما أبدل عليه (حلت) فنصبت به الدار ، فصار تقديره : لسنا كمن حلت إيراد

(٢) الخصائص ٢/ ٤٠٣، ٤٠٤

(١) الخصائص ٢/ ٤١١

أبي : كما بادلتني حلت ، ثم قلت من بعده ، حلت دارها ، فدل حلت في الصلة على حلت هذه التي نصبت (دارها) .

ولم يعلق ابن جنى على بيت أبي الطيب - كما رأيت - لحبه لشعر أبي الطيب المتنبي ولكن الذي علق عليه معاصره القاضي الجرجاني ، كما سيأتي .

### إفادة البلاغيين من هذا الباب

أظهر ما يميز هذا الباب هندان جنى وأن الشاعر فيه لا يجري على قوانين النحو ، لأن فيه فصلاً بين المتضامنين ، أو فصلاً بين الصفة والموصوف أو فصلاً بين الفعل والفاعل ، أو تقديماً وتأخيراً بغير موجب ، وتلك أمور ، داخلة في نطاق النحو .

وهي - وإن دلت على شجاعة الشاعر القديم - ، لا تسكبه إياها ، ثقة بتمكثه من ناصية اللغة - في رأي ابن جنى حيث سماها شجاعة العربية - إلا أنها في الوقت نفسه قبيحة جداً ، ولا يجوز تقليد الشاعر القديم فيها ، ولهذا قال : فمثل هذا لا يجيزه للعربي أصلاً ، فضلاً عن أن نتخذه للولدين رسماً ، ثم قال : دافع عنه ، واجتنبه .

ولهذا رأى القاضي الجرجاني المتوفى سنة ٥٣٩٢هـ ، والذي كان معاصراً لابن جنى أن مثل هذه الأمور مما يؤدي إلى هلملة النسيج ، وإفساد النظم ، وعدم ظهور المعنى ، ووصفها بالتعقيد المفرط ، ويظهر ذلك من خلال قوله معقبا على قول أبي الطيب المتنبي :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه

بأن تسعدا ، والدمع أشفاه ساجه

وذلك حيث يقول : ومن يرى هذه الألفاظ الهائلة ، والتعقيد

المفرط ، فيشك أن وراءها كزاً من الحكمة ، وأن في طيها الغنيمه الباردة ، حتى إذا فتشها ، وكشف عن سترها ، وسهر ليالي متوالية فيها ، حصل على أن : ( وفاء كما باعدل بأن تسعداني إذا درس شجاي ، وكلمة ازداد تدارسا ، ازدادت له شجوا ، كما أن الربيع أشجاء دارسه ، فما هذا من المعاني التي يضيع لها حلاوة اللفظ ، وبهاء الطبع ، ورونق الاستهلال ويشح عليها حتى يهمل لأجلها النسيج ، ويفسد النظم ، ويفصل بين الباء ومتعلقها بخير الابتداء قبل تمامه ، ويقدم ويؤخر ، ويعمى ، ويعوص ، (١) .

وهكذا نجد أن القاضي الجرجاني قد وجد في بيت أبي الطيب الذي لم يجر فيه على قوانين النحو ، ما أسماه بالتعقيد المفرط ، وبفساد النظم الذي أدى إلى خفاء المعنى .

وجاء عبد القاهر الجرجاني ، فأراد أن يثبت أن النظم ما هو إلا الجري على قوانين النحو ، فاستدل على صحة كلامه بما قاله القاضي الجرجاني ، قائلاً : ويكفيك أنهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكر وفساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا

أبوه أمه حتى أبوه يقاربه

وقوله :

وفاؤكما كالربيع أشجاء طاسمه

بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجه

وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سواه التأليف

(١) الوساطة ٩٨

(٤ - الخصائص)

أن الفساد والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ، ولا يصح على أصول هذا العلم.

وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله ألا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيسه، وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخى معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلام (١).

فلما جاء الخطيب القزويني سمي هذا النوع من الكلام، باسم التعقيد اللفظي، وهو ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد بسبب خلل واقع في نظمه، فلا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه وجعل الخلوص منه شرطاً لفصاحة الكلام (٢).

غير أن أبا هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ والذي كان معاصراً لابن جني قد أطلق على ما جاء في هذا الباب عند ابن جني: باسم المعازلة، وجعلها من سوء النظم فقال، فمن سوء النظم: المعازلة. وقد مدح عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- زهيراً لمجازتها، فقال: كان لا يعاظر بين الكلام، وأصل هذه الكلمة من قولهم: تعازلت الجرادتان، إذا ركبت إحداهما الأخرى.

ثم ذكر أن قدامة قال: لا أعرف المعازلة إلا فاحش الاستعارة مثل قول أوس:

(١) دلائل الإعجاز ٥٨

(٢) الإيضاح ٥

وذات هدم عار فواشرها تصمت بالماء قولاً جدياً  
فسمى الصبي قولياً، والتولب: ولد الحمار، وقول الآخر:

وما رقد الولدان حتى رأيتهم

على البكر يمر به بساق وحافر

فسمى قدم الإنسان حافراً (١). وهذا غلط من قدامة كبير، لأن المعازلة: في أصل الكلام إنما هي ركوب الشيء بعضه بعضاً، وسمى الكلام به إذا لم ينضد نضداً مستويماً وأركب بعض ألفاظه رقاب بعض وتداخلت أجزاءه تشبهاً بتعاضل الجراد وتسمية القدم بحافر ليست بمدخلة كلام، وإنما هو بمد في الاستعارة (٢).

ولكن ضياء الدين ابن الأثير قد سطا على ما قاله أبو هلال العسكري وألم بما جاء في خصائص ابن جني من الفروق والفصول، وأطلق عليه: المعازلة المعنوية وهو في بعض ما قاله ينقل نقل حرفياً، كلام ابن جني، ولكنه لم يشر إليه.

وعلى الرغم من أن ابن جني يقول في بيت الفرزدق:

إلى ملك، ما أمه من محارب

أبوه، ولا كانت كليب تصاهره

فإنه مستقيم ولا خبط فيه، وذلك أنه أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب أي: ما أم أبيه من محارب، تقدم خبر الأب عليه، وهو جملة، كقولك: قام أخوها هند، ومررت بغلامهما أخواك (٣).

(١) نقد الشعر، لقدامة ٢٠١

(٢) الخصائص ٣٩٤/٢

(٣) الصناعتين ١٨٠



وعلى الرغم من هذا، فإنك تجد ابن الأثير، بعد أن ذكر قول بعضهم: فقدو الشك بين لي عناء، بواشك فراقهم صردا يصيح وقول الآخر:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومها قلدا  
وهلق عليهما بما فهمه من قول ابن جني، يقول:

ومما يجرى هذا الجري قول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه، ولا كانت كليب تظاهره  
وهو يريد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب، وهذا أقبح من الأول  
وأكثر اختلالاً، (١)

فأبو الفتح بن جني - وهو حجة في النحو - يقول: «إذ إن البيت مستقيم لا خبط فيه، وابن الأثير يقول: «إنه أقبح من الأول وأكثر اختلالاً»، ولا ريب أن هذه مباغلة ليست في محلها؛ فلو سلمنا بأن البيت تقديم خبر الأب عليه وهو جملة - على حمد تعبير ابن جني - فإننا لانسلم بأن ما فيه يبلغ ما بلغه البيت الأول من الاضطراب والقبح؛ إذ يكفي أن معناه واضح مع التقديم المذكور بينما المعنى في البيت الأول لا يظهر إلا بعد عناء شديد من التقدير والتأويل!

ولئن كان ابن الأثير قد سمى هذا النوع من الكلام، معاذلة، وسميها غيره تعقيداً لفظياً فإن المطلوب في النهاية أمر واحد، وهو خلل الكلام من هذا التعقيد، حتى يتسم بالفصاحة، لأن المقصود من الكلام هنا - كما يقول ابن الأثير - معدوم، وهو الإيضاح، والإبانة، وإفهام المعنى، فإذا ذهب هذا الوصف المقصود من الكلام ذهب المراد به.

(١) المثل السائر ٢/٢٢١

فهذا الضرب - كما يقول - ضد الفصاحة، لأن الفصاحة هي الظهور والبيان وهذا عار عن هذا الوصف (١).

ويؤخذ مما أوردناه لابن جني في ذلك الفصل ما يلي:

١ - أن الأمور التي يفرق بها بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر أو بين الصفة والموصوف، أو ينتج عنها تقديم وتأخير على غير وجهه الصحيح، مما يؤدي بالكلام إلى ما أسماه المتأخرون تعقيداً لفظياً، أو ما يسميه ابن الأثير معاذلة معنوية.

٢ - أن تلك الأمور - وإن كانت تدل على تصف الشاعر وجوره، إلا أنها لا تدل على ضعف لغته، بل إنها مؤدقة بلوقدمه في ميدان الفصاحة لأنه إنما فعل ما فعل منه بالتسكن من اللغة، والقدرة على إمتلاك زمامها ولهذا جعل ابن جني هذا الفصل من بين فصول شجاعة العربية.

٣ - أن تلك الأمور، وإن كانت تدل على قدرة الشاعر وتمسكه من لغته، إلا أنه لا يجوز القياس عليها، بل يجب الابتعاد عن مثلها، ولهذا فإنه يقول معلقاً، على بيت ضم شيئاً منها: «غير أن فيه ما قدمنا ذكره من سمو الشاعر وتغطره، وإيأوه وتمجره، فأعرفه واجتنبه» (٢).

ويقول معلقاً على غيره: «فشل هذا لا يجيزه للعربي أصلاً فضلاً عن أن يتخذها للبولدين رسماً» (٢).

٤ - أن درجات القبح تتفاوت بين تلك الفروق، والفصول، حتى تفصل إلى ما بعد ضرورة مستساغة من ضرورات الشعر.

(٢) الخصائص ٢/٣٩٣

(١) المثل السائر ٢/٢٢٣

(٣) الخصائص ١/٣٣٠



٥ - أفاد البلاغيون من هذا الفصل الذي عقده ابن جني للفروق والفصول إفادة جلية ، فقد جعله القاضي الجرجاني مفسداً للنظم معقداً للكلام ، مما جعل عبد القاهر يستدل بكلامه على أن الكلام إذا لم يجر على قوافلين النحو فإنه يوسم بسوء النظم ، ومن ثم فإنه إذا جرى على تلك القوافلين وسم بحسن النظم ، فاستنتج من هذا أن النظم ماهو إلا تتبع معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يساق لها الكلام .

٦ - أطلق الخطيب على ما جاء في هذا الفصل : التعقيد اللفظي ، بينما أطلق عليه ابن الأثير ما دعاه باسم المعازلة المعنوية ، أو كلاماً قد جعل الخلو منه شرطاً لفصاحة الكلام .

## الألفاظ والمعاني

عقد ابن جني في كتابه «الخصائص» باباً للرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني ؛ ولكنه لم يسم من ادعى هذا الادعاء .

وفي فاتحة هذا الباب يذكر أنه من أشرف فصول العربية وأكرمها ، وأغلاها وأزهرها وأنك إذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤثرك ، ويذهب بك في الاستحسان له كل مذهب .

وذلك : أن العرب ؛ كما تعنى بالألفاظ ؛ فتصلحها ، وتهذبها ، وتواعيها ، وتلاحظ أحكامها ؛ بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلازمها ، وتتكلف استمرارها ؛ فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأنغم قدراً في نفوسها .

فعباية العرب بالألفاظ إنما تكون من أجل المعاني ، لأن المعاني عندها أكرم وأنغم ، وأجل قدراً من الألفاظ ، ولما كانت الألفاظ عنوان معانيها وطريقها إلى إظهار أغراضها . ومرامها ، أصلحها ، ورثبوها وبالغوا في تحبيرها ، وتحسينها ، ليكون ذلك أوقع في السمع ، وأذهب بها في الدلالة على القصد .

والدليل على ذلك : أن المثل إذا كان مسجوعاً ، لذ لسماعه ؛ لحفظه ؛ فإذا هو حفظه كان جديراً باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعاً ما أنست النفس به ، ولا أنفقت للاستماع إليه .

ثم يعود ليؤكد مقاله من فضل المعاني على الألفاظ ؛ فيقول : فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها ، وحسنوها ، وحجوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها ، وأرهفوها ؛ فلا تترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ ،

بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني ، وتنويه بها ، وتشريف منها ، ونظير ذلك :  
إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتزكيتيه ، وتقديسه ، وإنما المبنى بذلك منه  
الاحتياط للموعى عليه ، وجواره بما يعطر بشره ، ولا يعر جوهره ، كما  
قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ، ويقض منه كدرة لفظه ،  
وسوء العبارة منه (١) .

ويفهم من كلام ابن جنى ما يلي :

١ - أن عناية العرب بالألفاظ ، إنما هي عناية بالمعاني ، لأن الألفاظ  
عنوان للمعاني ، وطريق إلى إظهار الأغراض ، والمقاصد ؛ فهم إنما أصلحوا  
الألفاظ ورقيوها ، وبالنواحي تحميرها ، وتحسينها ، لتكون أوقع في  
السمع ، وأبلغ في الدلالة على المقصد .

٢ - مظاهر عناية العرب بالألفاظ إنما تتجلى في الأشعار والخطب ،  
والأسجاع .

٣ - الألفاظ تخدم المعاني ، فإذا ما اعتنوا بها ، كان ذلك تشريفاً  
للمعاني وتنويهاً بذكرها .

٤ - الألفاظ أوعية للمعاني ، والعناية بالوعاء عناية بالموعى عليه .

٥ - من المعاني ما يهجنه سوء التعبير عنه .

وإبن جنى هنا متأثر بفكرة ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ التي قسم على  
أساسها الشعر إلى أربعة أضرب :

الأول : ما حسن لفظه ، وجاد معناه .

الثاني : ما حسن لفظه ، ولكنه جاد معناه ، ولكنه لا يصدق به .

(١) الخصائص لابن جنى ٢١٧/١

والثاني : ما حسن لفظه وحلا ؛ فإذا أنت فتشسته لم تجد هناك قائدة في  
المعنى .

والثالث : ما جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه .

والرابع : ما تأخر معناه ، وتأخر لفظه (١) .

والدليل على هذا : أنك تجده يورد اعتراضاً يتضمن الضرب الثاني من  
تلك الأضرب التي ذكرها ابن قتيبة في تقسيمه للشعر ، بل إنه يورد نفس  
الآيات التي اعترض عليها ابن قتيبة ؛ فيقول : فإن قلت : فإننا نجد  
من الألفاظ ما قد تمقوه ، وزخرفوه ، وشوه ، ودجوه ، ولستنا نجد مع  
ذلك تحتها معنى شريفاً ، بل لا نجد قصداً ولا مقارباً ؛ ألا ترى إلى قوله (٢) :

ولما قضينا من مئى كل حاجة

ومسح بالآركان من هو مسح

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ٧٠/١

(٢) بين البيتين بيت آخر هو :

وشدت غنى دهم المهاري رجالنا  
ولم يبصر الغادي الذي هو راح

وترى الآيات لكثير عزة ، وإيزيد بن الطثرية ، ولعقبة بن كعب بن  
زهير بن أبي سلمى الشعر والشعراء ٧٠/١ ، ديوان كثير ٧٩/١ ، نقد  
الشعر ١٠ ، ونوادير القالي ١٦٩ ، وذيل السمط ٧٧ ، والوساطة ٣٥ ،  
والصناعتين ٤٢ ، وهر الأداب ٥٦/٢ ، المرآة ١١٠/٢ ، ١١١ من ثمانية  
لعقبة ، ومحاضرات الأدباء (١٢٨٦) ٥٦/١ والشطر الأخير من أبيات  
التلخيص : المطول ٣٦٧ ، معاهد التنصيص ٢٤٩ والدسوق ٤٢٢/٢ ،  
أنوار الربيع ٧٥ ، ٤٢٧ ، اللسان ١٢١/١١ (مادة طرف) شرح شواهد  
الإيضاح ٢١٣



أخذنا بأطراف الأحاديث بينما

وسالت بأعناق المطى الأباطح

فقد ترى إلى علو هذا اللفظ ومائه ، وصقاله ، وتلاخ أنعائه ،  
ومعناه مع هذا ما تحسه وتراه ، إنما هو : لما فرغنا من الحج ركبتنا الطريق  
راجعين ، وتحدثنا على ظهور الإبل ؛ ولهذا نظائر كثيرة ، شريفة الألفاظ ،  
رفيعة المعاني خفيضة (١) .

ويرد ابن جنى على هذا الاعتراض قائلاً : هذا الموضوع قد سبق إلى  
التعلق به من لم ينعم النظر فيه ، ولا رأى ما أراد القوم منه ؛ وإنما ذلك  
لجفاء طبع الناظر ، وخفاء غرض الناطق .

وذلك أن في قوله : ( كل حاجة ) : ما يفيد منه أهل النسيب والرفقة ،  
وذوو الأهواء والمتعة ، ما لا يفيد غيرهم ، ولا يشار بهم فيه من ليس  
منهم ؛ ألا ترى أن من حوائج ( منى ) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه ،  
والمعتاد فيه سواها ؛ لأن منها : التلاقي ، ومنها : التشاكي ، ومنها : التخلي ؛  
إلى غير ذلك مما هو تال له ، ومعهود السكون به ، وكأنه صانع عن هذا  
الموضع الذي أومأ إليه وعقد غرضه عليه ، بقوله في آخر البيت :

ومسح بالأركان من هو مسح

أى : إنما كانت حوائجنا التي قضيناها ، وآرابنا التي أنضيناها ، من هذا  
النحو الذي هو : مسح الأركان ، وما هو لاحق به ، وجار في القرية من  
الله مجراه ، أى : لم يتعد هذا القدر المذكور إلى ما يحتمله من التعريض  
الجارى مجرى التصريح وأما البيت الثانى : فإن فيه :

أخذنا بأطراف الأحاديث بينما

(١) ردد أبو هلال العسكري هذا الكلام في الصناعتين ٧٣ - ٧٤

وذلك أنه لو قال : أخذنا في أحاديثنا ، لكان فيه معنى يكبره أهل  
النسيب ، وتعنوا له مبيعة الماضى الصليب ؛ فقد شاع بينهم واتسع في  
محاوراتهم علو قدر الحديث بين الأليفين ، والفكاهة بجمع شمل الأليفين ؛  
فإذا كان قدر الحديث - مرسلًا - عندهم هذا ، فكيف به إذا قيده بقوله :  
( بأطراف الحديث ) ؟

وذلك أن في قوله : ( بأطراف الأحاديث ) وحيا خفيا ، ورمزا  
حلوا ، ألا ترى أنه يرى بأطرافها : ما يتعاطاه المحبون ، ويتفاوضه ذوو  
الصباية المتيمون ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء ، دون التصريح ،  
وذلك أحلى وأدمك . وأغزل وأنسب من أن يسكون مشافهة وكشفا ،  
ومصارحة وجبرا ، وإذا كان كذلك فعنى هذين البيتين أعلى عندهم ،  
وأشد تقدما في نفوسهم من لفظهما ؛ وإن عذب موقعه ، وأثق له مستمعته .

نعم ، وفي قوله :

وسالت بأعناق المطى الأباطح

من الفصاحة ما لا يخفاء به ، والأمر في هذا أسير ، وأعرف ،  
وأشهر (١) .

ثم يشفع ابن جنى هذا الرد بدليل آخر على أن العرب إنما تحلى الألفاظ  
وتدبجها وتشبها ، وترخرقها ؛ عنابة بالمعاني التي وراءها . وتوصلا إلى  
إدراك مطالبها ، بقول النبي - ﷺ - : « إن من الشعر لحكماً ، وإن  
من البيان لسحراً » ، فإذا كان رسول الله - ﷺ - يعتقد هذا في الألفاظ  
هؤلاء القوم ، تلك الألفاظ التي جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب ، وسبباً

وسلما إلى تحصيل المطلوب ، عرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني ،  
والخدم - ولا شك - أشرف من الخادم (١) .

وقد أفاد الإمام عبد القاهر الجرجاني من رد ابن جنى على من ادعى  
على العرب عنايتها بالألفاظ ، وإغفالها للمعاني ، ويتجلى ذلك فيما يلي :

١ - في فاتحة كتاب أمرار البلاغة ، يبين أن الفضيلة لا ترجع إلى  
الألفاظ ، لأنها لا تنفيذ حتى تولف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعهد بها  
إلى وجه دون وجه من التركيب ، والترتيب ، فإذا مارأيت البصير بجواهر  
الكلام يستحسن شعراً ، أو يستجيد نثراً ، ثم يحمل الثناء عليه من حيث  
اللفظ ، فيقول : حلو رشيق ، وحسن أنيق ، وعذب سابع ، وحلو رائع ،  
فاعلم أنه ليس ينبئك عن أحوال ترجع إلى أجراس الحروف ، ولإلى  
ظاهر الوضع اللغوي ، بل أمر يقع من المرء في فؤاده . وفضل يقبده  
العقل من زفاده (٢) .

أما استحسان اللفظ من حيث هو لفظ ، فإنه لا يكاد يعد نمطاً واحداً  
من الكلام ، وهو : أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم  
ويتداولونه في زمانهم ، ولا يكون وحشياً غريباً ، أو عامياً سخيفاً .

٢ - أفاد عبد القاهر من عبارة ابن جنى : « إن الألفاظ خدم للمعاني ،  
فقد كبر أن من أقسام الكلام ما يتوهم في بدء الفسكرة ، وقبل إتمام العبرة :  
أن الحسن والقبح فيها لا يعتمد اللفظ والجرس إلى ما يناجى نبيه العقل  
النفوس ، ومنها : التجنيس ، والسجع ، فإنه لا تستحسن تجانس اللفظين  
إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميدا ولم يسكن مرمى الجامع  
بينهما مرمى بعيداً ، ولهذا دم الاستكثار منه ، والولوع به لأن المعاني

(١) نفس المصدر .

(٢) أمرار البلاغة ، ٣ ، ٤ .

لا تدين في كل موضع لما يجذبها التجنيس إليه ، لأن الألفاظ خدم للمعاني ،  
والمصرفة في حكمها ، فكأنها هي المالكة سياستها ، والمستخقة طاقتها ، فن  
نصر اللفظ على المعنى ، كان كمن أزال الشيء على جهته ، وأحاله عن طبيعته ،  
وذلك مفضحة الاستكراه ، وفيه فتح أبواب العيب والتعرض  
للشين (١) .

٣ - أفاد عبد القاهر من عبارة ابن جنى « أن الألفاظ أوعية للمعاني ،  
وهو يشرح معنى النظم ، مبيناً أن القصد فيه إلى المعنى لا إلى اللفظ ،  
قائلاً : « وأعلم أن ماترى أنه لا بد منه ، من تريب الألفاظ وتواليها على  
النظم الخاص ، ليس هو الذي طلبته بالفكر ، ولكنه شيء يقع بسبب  
الأول ( أي المعنى ) ضرورة ، من حيث أن الألفاظ إذا كانت أوعية  
للمعاني فإنها - لا محالة - تتبع المعاني في مواقعها ، فإذا وجب لمعنى أن يكون  
أولاً في النفس وجب عليه أن يكون مثله أولاً في النطق ، (٢) .

٤ - أفاد عبد القاهر من رد ابن جنى على ابن قتيبة في ادعائه أن قول  
الشاعر : ( ولما قضينا من منى كل حاجة ... إلخ ) جيد اللفظ فارغ من المعنى  
غير أنه قد تنبه إلى ما لم يتنبه إليه ابن جنى من الاستعارة اللطيفة في قوله :  
( وسالت بأعناق المطى الأباطح ) ، لأن ابن جنى لم يزد على أن قال :  
« نعم وفي قوله : ( وسالت بأعناق المطى الأباطح ) من الفصاحة ما لا يخفى  
فيه ، والأمر في هذا أسير ، وأعرف ، وأشهر ، (٣) .

(٢) دلائل الإعجاز ٤٣

(١) أمرار البلاغة ٨

(٣) الخصائص ١/٢٢٠





وقد تركز رد ابن جني في أمرين :

أولهما : أن في قوله : ( كل حاجة ) تعريضاً ، بالتلاقي ، والتشاكى ، والتخلي ، أي طلب الخلوة بالحبيب ، وهذا غرض الشاعر وقصده ، ولكنه أوماً إليه لإيماء ، ثم صانع عنه ، وغطاه بقوله : ( ومسح بالأركان من هو مسح ) .

والآخر : أن في قوله ( بأطراف الأحاديث ) وحياء خفياً ، ورمزاً حلواً ، لأن المراد بأطراف الأحاديث : ما يتعاطاه المحبون ويتناوله ذوو الصباية المتيمنون ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء ، دون التصريح ، لأن ذلك أحلى ، وأدمت ، وأغزل ، وأنسب ، من أن يكون مشافهة وكشفاً ، ومصارحة وجهرًا .

فغرض الشاعر - كما نرى - كان مركزاً - كما يرى ابن جني - على التعريض بمطالبات قلبه من التلاقي ، والتشاكى ، والخلوة بمن يحب ، ثم بما ناله في طريق أوبته من متعة الأخذ بأطراف الأحاديث ، من التعريض ، والتلويح ، والإيماء بما يكون أحلى ، وأدمت ، وأغزل ، وأنسب .

غير أن عبد القاهر لم يجعل غرض الشاعر مركزاً على التعريض بمطالبات قلبه ، وإن لم يهمل تلك الناحية العاضية في شرحه لتلك الأبيات ، وذلك حيث يقول (١) : « وإذا وجدت ذلك أمراً بيننا ، لا يعارضك فيه شك ، ولا يملك معه امتراء ، فانظر إلى الأسمار التي أنتوا عليها من جهة الألفاظ ، ووصفوها بالسلاسة ، ونسبوا إلى الدمائية ، وقالوا : كأنها المساء جريانا والهواء لظفاً ، والرياض حسنا ، وكأنها الرحيق مزاجها

(١) أمرار البلاغة ٢٧

التسليم ، وكأنها الديقاح الخسروان في مرأى الأبصار ، ووشى العين مششوراً على أذرع التجار ، كقوله :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو مسح  
وشدت على دهم المهاري رحالنا  
ولم ينظر الغادي الذي هو راح  
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح

ثم راجع فسكرتك ، واشحذ بصيرتك ، وأحسن التأمل ، ودع عنك النجوز في الرأي ، ثم أنظر : هل تجد لاستحسانهم ، وحمدهم ، وثنائهم ومدحهم منصرفاً إلا ، إلى استعارة ، وقعت وقعها ، وأصابت غرضاً ؟ ، أو حسن تزيين ، تكامل معه البيان ، حتى وصل المعنى إلى القلب ، مع وصول اللفظ إلى السمع ، واستقر في الفهم مع وقوع العبارة في الأذن ؟ ، وإلا إلا سلامة الكلام من الحشو غير المفيد ، والفضل الذي هو كالزيادة في التحديد ؟

وذلك أن أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال : ( ولما قضينا من منى كل حاجة ) فمعب عن قضاء المناسك بأجمعها ، والخروج من فروضها وسننها من طريق أمكنه أن يقصر معه اللفظ ، وهو طريقة العموم ، ثم نبه بقوله : ( ومسح بالأركان من هو مسح ) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر ، ودليل المسير الذي هو مقصوده من الشعر ثم قال : ( أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ) ، فوصل بذكر مسح الأركان ما يليه من زم الركاب ، وركوب الركبان ، ثم دل بلفظه الأطراف على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر من التصرف في فنون القول ، وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المنظرين ، من الإشارة والتلويح ، والرمز ، والإيماء ، وأنبأ بذلك عن طيب النفوس . وقوة النشاط ، وفضل الاعتباط ، كما توجبه

الفئة الأصحاب، وأئمة الأخباب، وكما يليق بحال من وفق لقضاء العبادة الشريفة، ورجا حسن الإياب، وتقسيم زواجر الأجنة والأوطان، واستماع التهانى، والتجايبا من الخلان والإخوان، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة طبق فيها مفصل التشبيه، وأفاد كثيراً من الفوائد بلطف الوحى والتنبيه فصريح أولاً بما أوما إليه، في الأخذ بأطراف الأحاديث، من أنهم تنازعوا أحاديثهم على ظهور الرواحل، وفي حال التوجه إلى المنازل، وأخير بعند بسرعة السير، ووظأة الظهر، إذ جعل سلسلة سيرها بهم كلاماً، تسيل به الأباطح، وكان في ذلك ما يؤكده ما قبله، لأن الظهور إذا كانت وطيئة، وكان سيرها السير السهل السريع، زاد ذلك في نشاط الركبان، ومع ازدياد النشاط، يزداد الحديث طيباً ثم قال: «باعتناق المطى، ولم يقل بالمطى، لأن السرعة والبطء يظهران غالباً في أعناقها» (١).

وهكذا تجد من شرح الإمام عبد القاهر لتلك الأبيات أنه لم يجعل غرض الشاعر من كذا على التعريض بمتطلبات قلبه — كما جعله ابن جني — ، ففسر حاجات الشاعر في قوله: (ولما قضينا من منى كل حاجة) بأنها: قضاء المناسك بأجمعها، والخروج من فروعها وسنتها .  
بينما فسرها ابن جني بأنها تعريض بالتلافى، والشاكي، والتخلي أى؛ طلب الخلوة بالحبيب .

وأما «أطراف الأحاديث»، فقد فسرها بواحد من أمرين:  
أولهما: الدلالة على الصفة التي يختص بها الرفاق، في السفر من التصرف في فنون القول وشجون الحديث .

والآخر: ما هو عادة المتطرفين، من الإشارة، والتلويح، والرمز، والإيماء .

وما يؤيد وجهة نظر ابن جني من أن غرض الشاعر، إنما هو التعريض بقضاء ما أرب قلبه، قوله:

ولم يبصر الغادى الذي هو رايح

ثم قوله بعد تلك الأبيات:

تقعنا قلوباً بالأحاديث واستفتت

بذاك صدور، منضجات قرائح

ولم نخش رب الدهر في كل حالة

ولا راعنا منه سفيح، فوبارح

على أن كلا من الإمامين: عبد القاهر، وابن جني، يقصد بحديثه عن الأبيات السابقة أن العناية بالألفاظ فيها، إنما هي عناية بالمعنى، لأن الألفاظ خدم للمعاني وقد أنبت الألفاظ — في الأبيات — عن معاني شريفة، وضحاها كل من الإمامين .

وقد أوحى ذكر التعريض، والإشارة، والتلويح والرمز، والإيماء، للإمام أبي يعقوب السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . أن يقسم السكتانية إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، أو إشارة، فإن كانت عرضية، فالمناسب أن تسمى تعريضاً، وإلا فإن كان بينها وبين المسكتى عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط — كما في كثرة الرماد وأشباهه — فالمناسب أن تسمى تلويحاً، لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد، وإلا فإن كان فيها نوع خفاء، فالمناسب أن تسمى رمزاً، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، وإلا فالمناسب أن تسمى إيماء، أو إشارة (١)

## قوة اللفظ لقوة المعنى

هذا الباب وثيق الصلة بالدراسات البلاغية التي تعتمد على سلامة الذوق، ورقة الإحساس لمسا فيه من تأثر المعنى باللفظ قوة، وضعفاً، مع أنه لم يفتبه إل جدواه في الدراسات البلاغية إلا ابن الأثير في القرن السابع الهجري، وإن يكن قد اعتمد على كل ما قاله ابن جنى في هذا الباب، وقد امتدحه ابن جنى بأنه فصل من العربية حسن، ثم مثل له بقولهم: (خشن) و(اخشوشن) لأن معنى (خشن) دون معنى: (اخشوشن)، لمسا فيه من تكرير العين وزيادة الواو، وبقول عمر - رضي الله عنه - : «اخشوشنوا، وتمعددوا، أي أصلبوا، وتناهوا في الخشنة، وبقولهم: أعشب المسكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: أعشوشب، وبقولنا: حلا، واحلولى، وخلق، وأخلولق، وغدن، وأغدودن.

ثم مثل بيباب (فعل وافتعل) نحو: (قدر واقتدر) لأن اقتدر أقوى معنى من قو لهم: قدر.

وأنت تلاحظ من تمثيله أنه قد جعل الباب شاملاً لأمرين هما:

١ - قوة اللفظ لقوة المعنى، وهو ما يمثله قو لهم: (قدر، واقتدر) لما ترى من قوة (أقتدر) لشدة النطق بالتاء.

٢ - تكثير اللفظ لتكثير المعنى، وهو ما يمثله قو لهم: أعشب المسكان، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا: أعشوشب.

وقد طبق ابن جنى على هذين المبدأين ما تيسر له من القرآن الكريم: أو من فصيح الشعر العربي.

أما ما جاء من قوة اللفظ لقوة المعنى في القرآن الكريم: فقول

وقد نقل ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ كل ما قاله ابن جنى عن البيهين اللذين أسلفنا الحديث ههنا، نقلاً يكاد يكون حرفياً، دون أن يرجعه إلى قائله، بل إنه ليورد الاعتراض الذي أتى به ابن جنى ثم يقول: فالجواب عن ذلك أنا نقول، ثم يورد كل ما قاله ابن جنى تقريباً (١) 11

كما أن ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ يقول معلقاً على البيتين: قال ابن سيده: عني بأطراف الأحاديث: مختارها، وهو: ما يتعاطاه المحبون ويفاوضه ذوو الصباية المتيمون، من التعريض، والتلويح، والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأخف، وأغزل وأنسب، من أن يكون مشافهة وكشفاً، ومصارحة وجهرًا (٢). وذلك نص ما قاله ابن جنى في تفسيره: لعني (أطراف الأحاديث).

(٢) لسان العرب مادة (طرف)

(١) المثل السائر ٦٦/٢

الله تعالى : وأخذ عزيز مقتدر ، (١) ، فمقتدر هنا ، أوفق من قادر ، من حيث كان الموضوع لتفخيم الأمر ، وشدة الأخطار (٢) ، وهو بهذا يشير إلى أن لكل معنى ما يناسبه من الألفاظ ، لأن مقام الترهيب يغير مقام الترهيب ، فللأول شدة الألفاظ وقوتها ، وللآخر لين الألفاظ وسهولتها .

ولهذا قال : وعلميه — عندي — قول الله — عز وجل — : « لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت » (٣) وتأويل ذلك : أن كسب الحسنة بالإضافة إلى اكتساب السيئة ، أمر يسير ، ومستصغر ، والدليل على هذا : قوله الله تعالى : ومن جاء بالحسنة ، فله عشر أمثالها ، ومن جاء بالسيئة فلا يجزي إلا مثلها ، (٤) .

فقد صغرت الحسنة بالإضافة إلى جزائها ، صغر الواحد إلى العشرة ، ولما كان جزاء للسيئة إنما هو بمثلها ، لم تحتقر إلى الجزاء عنها ، فعمل بذلك قوة فعل السيئة ، على فعل الحسنة ، ولذلك قال — تبارك وتعالى — : « تسكاد السموات يتفطرن منه ، وتنفشق الأرض ، وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولداً ، ولما كان فعل السيئة ذاهباً بصاحبه ، إلى هذه الغاية البعيدة المترامية ، عظم قدرها ونظم لفظ العبارة عنها ، بقيل : لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت ، فزيد في لفظ فعل السيئة ، وأنقص من لفظ فعل الحسنة .

فأساس صغر الحسنة — عند ابن جني — إنما هو بالمقارنة بينها وبين جزائها ، فلما كان جزاؤها عشرة أمثالها ، كانت صغيرة بالنسبة له ، وأساس عظم السيئة — عنده أيضاً — إنما هو بالمقارنة بينها وبين جزائها ، ولما كان جزاء السيئة إنما هو مثلها ، كانت كبيرة بالنسبة له ، لأن منها ما يذهب

(٢) الخصائص ٣/٢٦٥

(١) القمر ٤٦

(٤) الأنعام ١٦٠

(٣) البقرة ٢٨٦

بصاحبه إلى غاية بعيدة مترامية ، كالذي في قوله تعالى : « تسكاد السموات يتفطرن منه ، وتنفشق الأرض وتخر الجبال هداً ، أن دعوا للرحمن ولداً » (١) .

وقد يكون في خفة النطق بلفظة ( كسبت ) وشدته بلفظة ( اكتسبت ) ما يشير إلى سهولة طرق الخير ، ويسر العمل بها ، ووعورة طرق الشر ، وشدّة العمل بها ، لما يرتكب فيها صاحبها من أخطاء ، ويقترف من أخطار ، ويتحمل من آثام .

وكذلك توحى خفة النطق ( بالحسنة ) إلى سهولة عملها ، ويسره ، كما توحى شدة النطق ( بالسيئة ) إلى شدة المعاناة في اقترافها .

وأما ما مثل به ابن جني لقوة اللفظ لقوة المعنى فهو بيت الكتاب :

إننا اقتسمنا خطبتنا خملت برة ، واحتملت لجان

حيث عبر عن البر بالحميل ، وعن الفجرة بالاحتمال ، ثم قال : وهذا هو ما قلناه في قوله — عز وجل — : « لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت » ، لا فرق بينهما .

وأما ما جاء من تكثير اللفظ لتكثير المعنى : فقولهم : رجل جميل ، ووضي ، ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا : وضاء ، وجمال ، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة ، لزيادة معناه ، قال الشاعر :

واللرء بلحقة بفتيان الندى  
خلق الكريم ، وليس بالوضاء

وقال جني: **تمشى بهم حسن ملاح أجسم حتى هم بالصباح**

وقال:

منه صفيحة وجه غير جمال  
و كذلك حسن، وحصان، يقول الشماخ:

دار الفتاة التي كنا نقول لها:  
ياظبية عطلا، حسافة الجيد

ومنه قولك: قطع، وقطع، وقام الفرس، وقومت الخيل، ومات  
البعير، وموت الإبل.

فأما قولهم (خطاف) - فإنه - وإن كان اسما - لاحق بالصفة  
في إفادة معنى التكثير، لأنه موضوع لكثرة الإختطاف به.

وكذلك قولهم: (سكين) إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به،  
وكذلك: البراز، والطار، والقصار، ونحو ذلك، إنما هي لكثرة تعاطى  
هذه الأشياء، وإن تسكن مأخوذة من الفعل.

ويلحق بتكثير اللفظ لتكثير المعنى: العدول عن معتاد حال  
اللفظ:

ويمثل هذا: (فعال) في معنى (فعليل)، نحو: طوال، فهو أبلغ من طويل،  
وعراض، فهو أبلغ معنى من عريض، لأنه لما كانت فعليل هي الباب  
المطرود وأريدت المبالغة، عدل إلى (فعال).

وسر هذا الباب الذي تضمن قوة اللفظ لقوة المعنى، وتكثيرة اللفظ

لتكثير المعنى، راجع إلى أن الألفاظ أدلة للمعاني، فإذا ما زيد فيها شيء  
أوجبت القسمة لزيادة المعنى به، وكذلك إذا انحرف به عن سمتة وهديته  
كان ذلك دليلا على حادث متجدد له (١).

وقد أفاد ابن الأثير من هذا الباب في كتابه: المثل السائر - إفادة كبيرة،  
بل إنه جعل قوة اللفظ لقوة المعنى، هي النوع الثاني عشر من المقالة الثانية  
و الصناعة المعنوية (١)، وبدلا من أن يحمدا لان جني صنيعه بتنبه  
البلاغيين والنقاد، إلى ناحية مهمة من نواحي نقد الأساليب، للتعرف على  
أسرار صياغتها، وأسباب، ضعفها، أو قوتها، راح يقول: إن ابن جني  
لم يورده كما أوردته أنا، ولم ينفه على ما نهت عليه من النسك، وهذا يظهر  
بالوقوف على كلامي، وكلامه.

وقد ألم ابن الأثير بكل ما قاله ابن جني، ولكنه نبه إلى ما يلي:

أولا: أن هذا الباب إنما يعتمد إليه لضرب من التوكيد، ولا يوجد  
إلا فيما فيه معنى الفعلية، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وكالفعل نفسه،  
وذلك كما في قوله تعالى: **«فقلت استغفروا ربكم أنه كان غفارا»**، لأن  
غفاراً، أبلغ في المغفرة من غافر وقوله تعالى: **«إن الله يحب التوابين ويحب  
المتطهرين»**، فالتواب هو الذي تتكرر منه التوبة مرة بعد مرة، وقوله  
تعالى: **«فسكبسكبوا فيها»** والفاوون، فإن معنى (ككبوا) من السكب، وهو  
القلب، إلا أنه مكرر المعنى، وإنما استعمل في الآية دلالة على شدة العقاب،  
لأنه موضع يقتضى ذلك.

وليس من هذا الباب: زيادة التصغير، لأن الزيادة في الألفاظ لا توجب  
زيادة في المعاني إلا إذا تضمنت معنى الفعلية.

ثانياً : قد يستعمل هذا الباب في مقام المبالغة ، فيعكس المعنى فيه إلى ضده كما جاء لآبي كرام التميمي من شعراء الجماعة :

لله قيم أي رح طراد  
لاقي الحمام ، وأي فصل جراد  
ومحش حرب مقدم متعرض  
للموت غير مكذب ، حياد

فقد أزداد الشاعر بلفظة (حياد) المبالغة في وصف شجاعة هذا الرجل فانعكس عليه المقصد ، لأنه نفي كثرة الحيدودة عنه ؛ فيكون هذا حائداً وإذا وجدت منه مرة واحدة كان جيبنا لاشجاعة. وكان الأول أن يقول: غير مكذب حائد.

ثالثاً : إذا وردت لفظة تحتل التضعيف الذي هو طريق المبالغة ، وتحتل غيره ، فإن اقتضى المقام حملها على المبالغة كان ذلك أولى.

رابعاً : إن قوة اللفظ لقوة المعنى ، لا تستقيم إلا في نقل اللفظ من صيغة إلى صيغة أكثر منها ، كنقل الثلاثي إلى الرباعي ، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعي مثلاً موضوعة للمعنى فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثي إلى مثل تلك الصيغة وذلك كما في قول الله تعالى : *وكلم الله موسى تكليماً* ، فإن كلم على وزن قتل ولم يرد به التكبير ، ومن هنا شذ قولهم في (عليه) إنه أبلغ من (عالم) لأن كلاهما أربعة أحرف ، وليس بينهما زيادة ينقل فيها الأدنى إلى الأعلى .

## الإيجاز والإطناب

جاء حديث ابن جني عن الإيجاز والإطناب ؛ من خلال حديثه عن الفرق بين الكلام والقول ، في باب عقده لهذا الغرض (١) .

فأصل الكلام : أن يكون مفيداً مستقلاً بنفسه ، ويشهد لهذا قول كثير :

لو يسمعون - كما سمعت - كلامها

خروا لعزة ركعاً وسجوداً

ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو ، ولا تحزن ، ولا تملك قلب السامع ، وإنما ذلك فيما طال من الكلام ، وأمتع سامعيه بعدوبة مستمعه ، ورقة حواشيه .

فالكلام إذاً من بيت كثير إنما يعني به المفيد من هذه الألفاظ القائمة برأسه ، المتجاوز لما لا يفيد ، ولا يقوم برأسه من جفسه .

وقد جاء في أشعارهم ما يدل على وصف الحديث بالإطناب كالذي تراه في قول الآخر :

ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالأركان من هو ما مسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطى الأباطح

فقوله : بأطراف الأحاديث يعلم منه أنه لا يكون إلا جملاً ، كثيرة ، فضلاً عن الجملة الواحدة .

كما أنه قد جاء ما يدل على وصف الحديث بغاية الإيجاز ، كالذي تراه  
في قول الشنفرى :

كان لها في الأرض نسباً تقصه  
على أمها ، وإن تخاطبك قبلت  
أى تقطع كلامها ، ولا تكثره .

كما أنه قد جاء في وصفهم للحديث بأنه وسط بين الإيجاز والإطناب ،  
كالذي تراه في قول ذى الرمة :

لها بشر ، مثل الحرير ، ومنطق  
رخيم الحوائى ، لاهراء ولا نزر

إلا أنه على أية حال ، لا يكون ما يجرى منه - وإن قل ونزر - أقل  
من الجمل التي هي قواعد الحديث ، الذي يشوق موقعه ، وبروق مستمعه .  
وإطلاق الحديث على ما طال من الكلام ، أمر صار معلوماً ، غير  
مشكوك فيه ، ألا ترى إلى قوله :

وحديثها ، كالغيث يسمعه  
راعى سنين تتابعت جدبا أ  
فأصاخ يرجو أن يكون حيا  
ويقول - من فرح - هيا ربا

يعنى حنين السحاب وسجده ، وهذا لا يكون عن نبرة ، واحدة ،  
ولارزمة مختلطة وإنما يكون مع البدء فيه والرجع ، وتثنى الحديث على  
صفحات السمع .

وقول ابن الرومى :

وحديثها السخر الحلال لو أنه لم يحن قتل المسلم المتحرز  
إن طال لم يمل ، وإن هي أوجرت ود الحديث أنها لم توجز  
شرك القلوب ، وفتنة مامئها للطمئن ، وعقلة المستوفز  
فذكر ابن الرومى هنا : أنها تطيل في الحديث تارة ، وتوجز فيه  
أخرى .

والإطالة ، والإيجاز جميعاً ؛ إنما هما في كلام مفيد مستقل بنفسه :  
ولو بلغ بها الإيجاز غايته لم يكن له بد من أن يعطيك تمامه وفائدته ، مع أنه  
لا بد فيه من تركيب الجملة ، فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان  
ولا استغراب .

فقد ذكر ابن جنى إذاً مصطلحى : الإيجاز ، والإطناب ؛ ولسكنه عين  
عن الإطناب بالإطالة ولم يذكر مصطلح : المساواة الذي نجده عند ابن  
رشيق (١) ؛ ويمكن أن نفهمها عنده على أنها أصل الكلام ؛ الذي لا يوصف  
بالإطناب ، ولا بالإيجاز ، على أن يكون مفيداً ، مستقلاً بنفسه كاشروط .  
كما يمكن أن نفهمها عنده من استشهاده بقول ذى الرمة ( لاهراء ولا نزر )

وإن جنى وإن لم يكون قد خصص بأبا للإيجاز ، والإطناب ؛ إلا أنه  
يمكن أن يضم إلى الإطناب عنده باب الاعتراض ، وباب الاحتياط ؛ وقد  
جمع فيه احتياط العرب للدعاني بالتأكيد اللفظى ؛ والمعنوى ، ثم بالتأكيد  
بالصفة

كما أنه يمكن أن ينضم إلى الإيجاز عنده باب الحذف .  
وقد اشترط ابن جنى لحسن الإيجاز أمران :

(١) العمدة ٢٥٠/١

أو لهما : أن يكون الكلام مفيداً ، وثانيهما أن يكون مستقلاً بنفسه .  
ولهذا فإن ما جاء منه ناقصاً عن تركيب جملة فإنه لا يوصف بالحسن ، ولا  
بالقبح . كقوله :

قلنا لها : قفى لنا قالت : قاف

وقول الآخر فيما حكاه سيبويه : « ألقا ، فيقوله مجيبه : « د بلى قاف ،  
وأما قول مالك بن أسماء :

أذكر من جارتى ومجلسها طرائفاً من حديثها الحسن  
ومن حديث يزيد بن مقة ما لحديث الموهوب من يمن

فإنه أدل على أن هنالك إطالة ، وتاماً ، وإن كان يغير حشو ولا يخلط  
الأثرى إلى قوله : « طرائفاً حديثها الحسن ، فهذا لا يكون مع الحرف  
الواحد ، ولا الكلمة الواحدة بل لا يكون مع الجملة الواحدة دون أن  
يتردد الكلام ، وتكرر فيه الجملة ، فيبين ما ضمنه من العذوبة وما في  
أعطائه من النعمة ، والدفونة » (١)

## الإيجاز بال حذف

جعل أبو الفتح ابن جنى موضوع الحذف داخلًا في باب أسماء وشجاعة ،  
العربية ، ؛ وقد ضمنه الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والحمل على  
المعنى ، والتحريف (١)

وقد أطلق أبو الفتح على تلك الأمور ، شجاعة العربية ، لأن الشاعر  
أو الأديب لا يتجشمها ، إلا إذا كان وانقا من مقدراته على النصحي ،  
وسيطرته عليها ، فكان كالفارس الشجاع الذي يتحمل من المخاطر ما لا  
يتحملة غيره ؛ وكانت تلك الأمور من الحذف والزيادة ، والتقديم والتأخير  
وغيرها مظهرًا من مظاهر شجاعته .

ويقرب من هذا المعنى ما قاله في « الفروق والفصول » : « قفى رأيت الشاعر  
قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبورها ، وانخرق الأصول بها -  
فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه ، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه ،  
فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخطئه ، وليس بقاطع على ضعف لفته  
ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ، بل مثله في ذلك عندي  
مثل مجرى الجموح بلاجام ووارد الحرب الضروس حاسر آمن غير احتشام  
فرو ؛ وإن كان ملوما في عنقه وتهالكه ، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض  
منته ، ألا تراه لا يجمل أن لو تكفر في سلاحه ، أو أعصم بلاجام جواده ،  
لسكان أقرب إلى النجاة . وأبعد من الملحاة ؛ ولكنه جشم ما جشمه على عليه  
بما يعقب اقتحام مثله ؛ إدلالاً بقوة طبيعه . ودلالة على شهامة نفسه (١) »

(١) الخصائص ٢ / ٣٦٠

(٢) الخصائص ٢ / ٣٩٢

(١) الخصائص ٣ / ٣١



## أنواع الحذف:

وقد بين أبو الفتح هنا: أن العرب قد حذفت الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وأنه لا يحذف شيء من ذلك إلا إذا دل دليل على المحذوف، وإلا اسكان فيه ضرب من تسكليف علم الغيب في معرفته:

### ١ - حذف الجملة:

ويمكن تقسيم حذف الجملة عنده إلى قسمين:

القسم الأول: حذف الجملة الإنشائية: وقد أتى منه ما يلي:

(أ) جملة القسم: وذلك نحو قولهم: والله لأفعلن وتالله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، تحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال - من الجار والجواب - دليلاً على الجملة المحذوفة.

(ب) الأمر: نحو قولك: زيداً - إذا أردت: اضرب زيداً -.

(ج) النهي: نحو: إياك، إذا حذرته، أي لإحفظ نفسك ولا تضعيها، ونحو: الطريق الطريق؛ أي الزم الطريق؛ ولا تحدد عنها.

(د) التحضيض: نحو: هلا خيراً من ذلك؟، أي هلا فعلت خيراً من ذلك؟

والقسم الثاني: هو: حذف الجملة الخبرية وقد أتى منه ما يلي:

(أ) جملة الفعل والفاعل، نحو: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس،

خير مقدم، أي قدمت خير مقدم

(ب) جملتا الشرط والجواب: وذلك نحو قوله: (الناس يحزبون بأفعالهم؛ إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً)، أي: إن فعل للمرء خيراً جزى خيراً، وإن فعل شراً، جزى شراً

(ج) جملة المعطوف عليه: وذلك كما في قوله تعالى: وقلنا أضرب بعضاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا، (١)، أي: فاضرب، فانفجرت ومنه قوله تعالى: وقن كان منكم مريضاً، أو به أذى من رأسه ففدية، (٢) أي: فخلق فعليه فدية.

### ٢ - حذف المفرد:

وأما حذف المفرد، فقد جعله ابن جني على ثلاثة أضرب: حذف الاسم وحذف الفعل وحذف الحرف.

الضرب الأول: حذف الاسم: وقد جاء منه ما يلي:

١ - حذف المبتدأ: ومنه قول الله تعالى: «كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ، (٣)، أي: ذلك بلاغ، أو هذا بلاغ، وهو كثير.

٢ - حذف الخبر: وذلك نحو قولهم في جواب من عندك: زيد، أي: زيد عندي. ومنه قول الله تعالى: «طاعة وقول معروف، (٤)، يقول ابن جني: إن شئت كان علي: طاعة وقول معروف، أمثل من غيرهما، وإن شئت كان علي: أمرنا طاعة وقول معروف، وهو يعني بهذا، إما أن يكون من حذف المبتدأ، وإما أن يكون من حذف الخبر، فالمنى يتحمل الأمرين معاً.

(٢) البقرة ١٩٦

(١) البقرة ٦٠

(٤) محمد ٢١

(٣) الأحقاف ٣٥



واستدل على الاحتمال الثاني بقول عمر بن أبي ربيعة :

فقال: على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت مالم أعود

٣ - حذف المضاف: وجعل منه قول الله تعالى: «ولكن البر من اتقى» (١)، أي: بر من اتقى ثم قال: وإن شئت كان تقديره: «ولكن ذا البر من اتقى»، والأول أجود، لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ، لأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور.

وسواء أكان المعنى: «ولكن ذا البر»، أو كان المعنى: «بر من اتقى»، فإنه يكون من باب حذف المضاف.

ومن حذف المضاف قول الله تعالى: «واسئل القرية» (٢)، أي أهلها. ومن حذف المضاف مكرراً: قول الله تعالى: «فقبضت قبضة من أثر الرسول» (٣)، أي من تراب أثر حافر الرسول.

ومنه «سئلة الكتاب» (٤): «أنت مني فرسخان»، أي ذو مسافة فرسخين. ومنه قوله — جل اسمه — «ينظرون إليك تدور أعينهم»، كالذي يغشى عليه من الموت» (٥)، أي: كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت.

٤ - حذف المضاف إليه: نحو قوله تعالى: «دنه الأمر من قبل»، ومن بعد» (٦)، أي: من قبل ذلك ومن بعده.

وعنه قول أبي النجم العجلي:

أقب من تحت عريض من عل

أي: أقب من تحته، عريض من عليه.

(١) البقرة ١٧٧

(٢) طه ٩٦

(٣) الأحزاب ١٩

(٤) يوسف ٨٢

(٥) الكتاب لسبيبة ٢٠٦/١

(٦) الروم ٤

هذا حذف الموصوفى: «وحيث تقوم الصفة مقامه»، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر.

والسر في كثرته في الشعر والنثر: أن القياس يكاد يحظره، لأن الصفة في الكلام على ضربين: إما أن تكون للتخليص والتخصيص، وإما أن تكون للمدح والتثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك، لم يلق الحذف بالنثر، ولا تخفيف اللفظ به.

أضف إلى هذا ما يوهمه من اللبس، وأنه مخالف لليمان، لأنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يستبين من ظاهر هذا اللفظ، إن المرور به إنسان دون ربح، أو ثوب، أو نحو ذلك.

ولهذا لا يحذف الموصوف إلا إذا قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به، وكما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.

ومما يتركه ضعف حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه: أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك كأن تكون الصفة جملة، نحو: مررت برجل قام أخوه، ولقيت غلاماً وجهه حسن، فلو قلت: مررت بquam أخوه، أو: لقيت وجهه حسن، لم يحسن (١).

وكذلك إن كانت الصفة جملة لم يحز أن تقع فاعلة، ولا مقامه مقام الفاعل، لأنك لا تجيز: (قام وجهه حسن) ولا (ضرب قام غلامه)، وأنت تريد: قام رجل وجهه حسن وضرب إنسان قام غلامه.

وكذلك إن كانت الصفة حرف جر، أو ظرفاً، لا يستعمل استعمال الأسماء، فلو قلت: جاءني من الكرام، أو حضرني سواك، أي إنسان سواك، لم يحسن، لأن الفاعل لا يحذف.

(١) الخصائص ٢/٣٦٦

ومن قيام الصفة - وهي جملة - مقام الموصوف المبتدأ، قول حكيم ابن معية الربيعي :

لو قلت : ما في قومها لم تقيم  
بفضلها في حسب وميسم  
أى : ما في قومها أحد يفضلها .

ومنه قول الله تعالى : « وأنا منا الصالحون ومننا دون ذلك » ، أى : قوم دون ذلك .

٦ - حذف الصفة ، ودلالة الحال عليها :

ويشترط لحذف الصفة : أن تدل الحال عليها ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه (١) : من قو طهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون ليل طويل ، وكان هذا لما حذف في الصفة لما دل من الحال على موضعها ، لأنك تحس في كلام القائل لذلك من التفعيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل ، أو نحو ذلك .

يقول ابن جنى : وأنت تحس من نفسك إذا تأملت ، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ (بالله) هذه الكلمة ، ولتتمكن في تمطيط اللام ، وإطالة الصوت بها وعليها أى : رجلاً فاضلاً أو شجاعاً ، أو كريماً ، أو نحو ذلك .

وكذلك تقول : سألتها فوجدناه إنساناً ، وتمكن الصوت بإنسان ونفخمه ، فيستغنى بذلك عن وصفه ، بقولك : إنساناً سمحاً ، أو جواداً ، أو نحو ذلك .

وكذلك إن ذمته ، ووصفته بالضيق ، قلت : سألتها وكان إنساناً

(١) الكتاب لسيبويه ١١٥/١

وتزوى وجهك وتغطيه ، فيغنى ذلك عن قولك : إنساناً ثيباً ، أو لجزأ ، أو مبخلاً ، أو نحو ذلك .

ومن هنا أخذ المتأخرون من البلاغيين أن تشكير المسند قد يكون للتعظيم ، والتشكير ، وقد يكون للتحقير والتقليل (١) .

٧ - حذف المفعول :

وقد حذف للمفعول به في قوله تعالى : « وأوتيت من كل شيء » (٢) ، أى : أوتيت منه شيئاً ، ومنه قوله تعالى : « فغشاهما ما غشى » (٣) ، أى : غشاهما إياه ، فحذف المفعولين جميعاً .

ومنه قول الخطيب : « ... »

منعمة تصون إليك منها كصونك من وراء شرعي  
أى : تصون الحديث منها .

٨ - حذف الظرف : وذلك نحو قول طرفة :

فإن مت ، فافهمي بما أنا أهله

وشغى على الجيب يا ابنة معبد

ومن ذلك ما يروى في الحديث الشريف : « لا صلاة لرجل المسجد إلا في المسجد ، أى : لا صلاة كاملة ، أو فاضلة ، ونحو ذلك .

ومنه قول نصيب (٤) :

أهم بدعد ما حبيت فإن أمت أو كل بدعد من يهيم بها بعدى !

(١) الإيضاح ٥٨ (٣) النمل ٢٣ (٣) النجم ٥٤

(٤) الموشح ١٦٠ ، ١٨٩ والأغاني ١٩/١١ ، ١٧٤/١٤ طبعة بولاق .



أي : فإن أمت قبلها .

ومنه قول الله تعالى : وفرن شهد منكم الشهر فليصمه (١) .

٩ - حذف المعطوف : ومنه ما رواه ابن جني عن أحمد بن يحيى :  
أنهم يقولون : (راكب الناقة طليحان) . أي راکب الناقصة والناقصة  
طليحان .

١٠ - حذف المعطوف عليه : تقول : الذي ضربت وزيداً جعفر ،  
تريد : الذي ضربته وزيداً ، فتحذف المفعول من الصلة .

١١ - حذف المستثنى : نحو قولهم : جامتي زيد ليس إلا ، وليس غيره .  
أي : ليس إلا إياه ، وليس غيره .

١٢ - حذف خبر إن مع النكرة : نحو قول الأعشى :

إن محلاً ، وإن مرتحلاً ، وإن في السفر إذ مضوا مهلاً .  
أي : إن لنا محلاً ، وإن لنا مرتحلاً .

وقد جاء حذف خبر إن مع المعرفة - أيضاً .

يقول ابن جني : وأصحابنا يجيزون حذف «إن» مع المعرفة ، ويجكون  
عنهم ؛ أنهم إذا قيل لهم : إن الناس لب عليكم ، فن لكم ؟ قالوا : (إن  
زيداً ، وإن عمراً) أي : إن لنا زيداً ، وإن لنا عمراً ، والكوفيون يأبون  
حذف خبرها إلا مع النكرة .

١٣ - حذف أحد مفعولي ظننت :

وذلك نحو قولهم : أزيداً ظننته منطلقاً ؟ لأن تقديره : أظننت زيداً  
منطلقاً ، ظننته منطلقاً ؟ فلما أضمرت الفعل فسرت به بقولك : ظننته ، وحذفت

(٢) البقرة ١٨٥ .

لمفعول الثاني من الفعل الأول المقدر ، اكتفاءً بالمفعول الثاني الظاهر في  
الفعل الآخر ، وكذلك بقية أخوات ظننت .

١٤ - حذف خبر وكان ، :

وذلك كما في قول الفرزدق يهجو جريراً (١) :

أسكران كان ابن المراغة إذ هما

جريراً بيطن الشام أم متساكر ١٤

أي : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الرفع فسره بالثاني  
يقال : كان ابن المراغة ، وابن المراغة هذا الظاهر ، خبر (كان) الظاهرة  
وخبير كان للضمرة محذوف معها ، لأن كان الثانية دلت على الأولى ،  
وكذلك الخبر الثاني الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف .

١٥ - حذف المنادى :

وذلك فيما أشده أبو زيد ، من قوله :

غدير نحن عند الناس منكم

إذا الداعي المشوب قال : يالا

أراد : يا بني فلان ، ونحو ذلك .

١٦ - حذف التمييز : وذلك إذا علم المراد منه ، نحو قولك : عندي

عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين ؛ فإذا لم يعلم المراد  
لزم التمييز ؛ إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يرد ذلك ، وأراد الإلتغاز ،  
رحف جانب البيان ، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا متوقف  
على عرض المتكلم .

(١) خزنة الأدب للبعداوي ٦٥ ، والكتاب ١/٢٣ .

**الضرب الثاني : حذف الفعل :**

وحذف الفعل يأتي على ضربين :  
أحدهما : أن تحذفه والفاعل فيه ، فإذا وقع ذلك فهو من حذف الجملة .  
والآخر : أن تحذف الفعل وحده ، وهو المقصود هنا .

وذلك : أن يكون الفاعل مفصلاً عنه مرفوعاً به ، وذلك نحو قولك  
أزيد قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ، لأنك  
تريد : أقام زيد ؟ فلما أضمرته فسرته بقولك : قام .

ومنه قول الله تعالى : « إذا السماء انشقت » (١) وقوله تعالى : « إذا  
الشمس كورت » (٢) وقوله تعالى : « إن امرؤ هالك » (٣) وقوله تعالى :  
« لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » (٤) ونحوه .

فالفعل فيه مضمر وحده ، أى : إذا انشقت السماء ، وإذا كورت  
الشمس وإن هلك امرؤ . ولو تملكون (٥) .

ومنه قول ذى الرمة (٦) :

إذا ابن أبى مومى بلال بلغته فقام بفأس بين وصلك جازر  
أى : إذا بلغ ابن أبى مومى .

الضرب الثالث :

**حذف الحرف :** وهو مبحث صرفي تحدث عنه ابن جنى وليس من  
جمال بحثنا هذا .

- (١) الأثناق : ١ . (٢) التكوير : ١ . (٣) النساء : ١٧٦ .  
(٤) الإبراء : ١٠٠ . (٥) الخصائص ٢ / ٣٨٠ .  
(٦) ديوان ذى الرمة ٢٥٣ والخزانة ١ / ٤٥٠ والسكتاب ١ / ٤٢ .

**إفادة البلاغيين من موضوع «الحذف»**

جعل ابن جنى - كما رأيت - موضوع الحذف تحت ما أسماه : «شجاعة  
العربية» (١) ، وقد قصد بذلك أن الشاعر أو الأديب إذا ترك مأهوا الأصل  
في الكلام ، وهو الذكر وتجشم الحذف - بعد أن ينصب له قرينة تدل  
عليه ، أو تدل عليه الحال - فهو إنما يعتمد إلى ذلك لثقته التامة في معرفته  
بأسرار اللغة ، وتمسكه من إمتلاك ناصيتها ، فاللجوء إلى الحذف ، وإلى  
غيره مما ذكره ابن جنى مظهر من مظاهر الشجاعة في اللغة العربية !

ولهذا تفتيح ما ورد عن العرب الفصحاء ، بمن يعند بليغتهم ، ويحتج  
بأقوالهم ، ويستشهد بأشعارهم ونثرهم ، وأثبت كثيراً مما جاء عنهم من  
حذف الجمل ، أو المفردات أو الحروف !

وكان أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥ هـ معاصراً لابن جنى ،  
فقسم المجاز إلى قسمين : إيجاز القصر وإيجاز الحذف ، وعرف إيجاز القصر :  
بأنه : تقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، كما في قول الله تعالى ، « ولستم في  
القصاص حياة » ، ووازن بين هذا القول الكريم ، وبين قول العرب :  
( القتل أنفى للقتل ) مبيناً أن الآية الكريمة تزيد على قول العرب في الفاتحة  
وهي : أبانة العدل لذكر القصاص ، وإظهار الغرض المطلوب بذكر الحياة ،  
واستدعاء الرغبة والرغبة لحكم الله به ، ولأنه أقل حروفاً ، ولبعده عن  
السكفة بالتكرير ، وحسن التأليف ، وشدة التلاؤم المدرك بالحس .

وأما إيجاز الحذف : فقد كرر أنه على وجوه، وذكر منها :

١ - أن يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ويجعل الفعل له ، كقول الله تعالى : (واسأل القرية ) أى : أهلها ، و كقوله تعالى : د وأشرهوا في قلوبهم العجل ، أى حبه ، وقال الشاعر :

لهم مجلس صهب السبال أذلة سواسية أحرارها وعبيدها  
أى أهل المجلس .

٢ - أن يوقع الفعل على شيئين وهو لأحدهما ، ويضمير الآخر فعلة ، كقوله تعالى : د فأجمعوا أمركم وشركائكم ، معناه : وادعوا شركاءكم .

٣ - أن يأتي الكلام على أن له جوابا فيحذف الجواب اختصاراً لعلم المخاطب ، كقوله تعالى ، د ولو أن قرأنا سيرت به الجبال ، أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل لله الأمر جميعا ، ، أراد : لكان هذا القرآن .

٤ - حذف جواب القيم : كقوله تعالى : د ق والقرآن المجيد ، بل عجبوا ، ، معناه : لتبعين .

٥ - حذف (لا) من الكلام ، كقوله تعالى د يبين الله لكم أن تضلوا ، أى : لأن لا تضلوا .

٦ - ومن الحذف أن تضمير غير مذكور ، كقوله تعالى ، د حتى توارت بالحجاب ، يعنى الشمس .

٧ - حذف (من) كقوله تعالى : د واختار موسى قومه سبعين رجلا ، أى من قومه .

٨ - ومنه : قول الله تعالى : د فبأى آلام ربك تكفهان ، وذكر هل ذلك الإنسان ولم يذكر الجان ثم ذكره .

ثم ذكر من الحذف الردى . : قول الحرث بن حنيفة :

والعيش خير في ظلال النوك ممن عاش كذا  
وإنما أراد : والعيش الناعم خير في ظلال الخلق من العيش الشاق في ظلال الجهل (١) .

ولهذا فإن إمام البلاغة عبدالقاهر الجرجاني ينوه بشأن الحذف قائلا : هو باب دقيق المسلك ، لطيف المآخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، ونجدة أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين (٢) ، بل إنه يبلغ به الأمر من اقتنائه هذا الباب إلى أن يقول : رب حذف هو فلاة الجيد ، وقاعدة التجويد (٣) .

وهو لا يقف عند هذا الحد ، بل إنه يحاول أن يكشف القناع عن سر بلاغة الحذف ، فيسأل : هل الحذف مجاز ؟ أم لا ؟

ثم يتولى الإجابة بأن السكينة كما توصف بالمجاز ، والنقلك لها عن معناها ، فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها ، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسى إعراب المضاف في نحو قوله تعالى : د واسأل القرية ، والأصل واسأل أهل القرية ، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز (٤) .

(١) الصناعتين ١٩٥ (٢) دلائل الإيجاز ١١٢

(٣) دلائل الإيجاز ١١٦ (٤) أسرار البلاغة ٣٣٣



وإذا كان تقدير المحذوف ، لا يعلم إلا بما يدل عليه ، فقد حذده الإمام  
بواحد من أمرين :

أحدهما : أن يكون الداعي إلى تقدير المحذوف أمراً يرجع إلى غرض  
المتكلم ، كما في قولك : ( سل القرية ) - في غير التنزيل - فإنك لا تقطع  
بأن ههنا محذوفاً ، لجواز أن يسكون كلام رجل مر بقرية ، قد خربت ،  
وباد أهلها ، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ، ومدكراً ، أو لنفسه متعظاً  
ومعتبراً : سل القرية عن أهلها ، وقل لها : ما صنعوا ؟ على حد قولهم :  
سل الأرض : من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجنى ثمارك ، فإن لم  
تجيبك حواراً ، أجابتك اعتباراً .

والآخر : أن يسكون الداعي إلى تقدير المحذوف ، إنما هو الكلام  
نفسه ، لأغراض المتكلم به وذلك : كان يسكون المحذوف أحد جزئي الجملة ،  
كالمبتدأ ، في نحو قوله تعالى : « فصبر جميل » وقوله تعالى : « متاع قليل » ،  
فلا بد من تقدير محذوف ، وذلك لأن الإيم الواحد لا يفيد ، والصفة  
والموصوف حكمهما حكم الإيم الواحد (١) .

ثم ركز عبد القاهر على حذف المبتدأ ، وحذف المفعول ، وأخرج  
منهما طرائف ، ولطائف لم يتطرق إليهما ابن جنى ، وإن كان ابن جنى  
صاحب فضل في الإشارة إلى أهمية موضوع الحذف من بين الأساليب  
العربية .

ومما يدل على تأثير عبد القاهر بابن جنى في موضوع الحذف : أن  
ابن جنى - في حديثه عن حذف الفعل - قال : « وذلك نحو : زيداً

ضربته ، لأنك أردت : ضربت زيداً ، فلما أضمرت ضربت ، فببرته  
بقولك : ضربته ، (١) .

فألم عبد القاهر بهذا الموضوع ، وأحسن الإفادة منه ، فسماه : الإضمار  
على شريطة التفسير - أخذنا من قول ابن جنى : فلما أضمرت « ضربت » ،  
فسرته . . .

ومثل لفك بقولهم : أكرمني وأكرمت عبد الله ، أردت ، أكرمني  
عبد الله وأكرمت عبد الله ، ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره  
في الثاني ، ثم قال :

« فهذا طريق معروف ، وذهب ظاهر ، وشيء لا يعبأ به ، ويظن  
أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه ، وفيه إذا أنت طلبت  
الشيء من معدنه ، من دقيق الصنعة ومن جليل الفائدة ما لا تجده إلا في كلام  
الفحول (٢) . »

فلما جاء ضياء الدين ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ هـ ، عكف على مقاله  
ابن جنى في الحذف سواء كان من حذف الجمل ، أو من حذف المفردات ،  
ووضعه في النوع الخامس عشر من المقالة الثانية ، وهو الإيجاز ، إذ جعل  
الإيجاز قسمين : إيجازاً بالحذف ، وإيجازاً بغير الحذف ، متابعاً بأهلال  
العسكري .

ثم ينقل عبارة عبد القاهر التي أسلفناها في بلاغة الحذف - فيقول :  
أما الإيجاز بالحذف فإنه عجيب الأمر شبيه ، بالسحر ، وذلك أنك

(٢) دلائل الإيجاز ١٠٧

(١) الخصائص ٢/٢٧٩

(٢) المثل السائر ٢/٢٦٨



(١) أمرار البلاغة ٣٣٨

تترى فيه الحذف أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيد للإفادة ،  
وتجديك أنطق ماتكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون مبيناً ، إذا لم تبين (١) .  
ثم ينتهي إلى موضوع حذف المفعول به في دلائل الإيجاز فينقله  
إليه (٢) تقريباً .

وما يدل ذلك على إفاضة ابن الأثير من ابن جني في موضوع الحذف :  
قوله في : حذف الموصوف والصفة ، وإقامة كل منهما مقام الآخر :

ولا يكون أطراده في كل موضع ، وأكثره يجيء في الشعر ، وإنما كانت  
كثيرته في الشعر دون الكلام المنثور ، لامتناع القياس في أطراده .

ثم يقول : والصفة تأتي في الكلام على ضربين :

١ - إما للتأكيد والتخصيص .

٢ - وإما للبدح والذم ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل ،  
لإيمان مقامات الإيجاز والإختصار ، وإذا كان الأمر كذلك لم يلق الحذف  
به ، هذمع ما ينضاف إليه من الإلتباس ، وأنه ضد البيان .

ألا ترى أنك ، إذا قلت : مررت بطويل ، لم يبين من هذا اللفظ  
المعروف به ، إنسان هو أم رمح ، أم نوب ، أو غير ذلك (٣) .

وإذا كان الأمر على هذا لحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل  
عليه أو شهدت به الحال ، وإذا استهيم كان حذفه غير لائق .

وما يؤكد عندك ضعف حذفه ، أنك تجتمع الصفات ما لا يمكن حذف  
حذف موصوفه ، وذلك أن تكون الصفة جملة ، نحو مررت برجل قام أبوه .

واقبت غلاماً وجهه حسن : الأترك لو قلت : مررت بقام أبوه ، واقبت  
وجهه حسن لم يجز (١) .

وذلك هو نص عبارة ابن جني في حذف الموصوف وإقامة الصفة  
مقامه في الخصائص (٢) .

ولكن ابن الأثير لم يشر إلى ابن جني هنا ، لأنه لم يجد مجالاً لنقده ،  
ما يدل ذلك على أن ابن الأثير لم يكن يذكر أحداً أخذ عنه من العلماء ،  
إلا لنقده ، وبيان تفوقه عليه !

فلما كان الخطيب القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ جعل الإيجاز قسم  
الإطناب والمساواة ، وجعله ضربين :

أحدهما : إيجاز القصر ، وهو ما ليس بحذف ، كقوله تعالى : ولكم  
القصاص حياة .

والآخر : إيجاز الحذف وهو ما يكون بحذف ، والمخدوف إما أن  
يكون جزء جملة ، وإما أن يكون جملة ؛ وإما أن يكون أكثر من جملة ،  
وجزء الجملة إما أن يكون مضافاً ، كقوله تعالى : واسأل القرية ، أي :  
أهلها وإما أن يكون موصوفاً ، كقوله :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

أي : أنا ابن رجل جلا .

وإما أن يكون صفة ، نحو قوله تعالى : وكان وراءهم ملك يأخذ كل  
سفينة غصباً ، أي : كل سفينة صحيحة ، أو سالحة ، أو نحو ذلك بدليل  
ما قبله ؛ أي قوله : فأردت أن أعيها .

وإما أن يكون شرطاً - كما سبق - وإما أن يكون جواب شرط ، وهو ضربان :





أحدهما ؛ أن يكون مجرد الاختصار ؛ كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون » أعرضوا ؛ بدليل قوله بعده : « إلا كانوا عنها معرضين » .

والثاني : أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ؛ كقوله تعالى : « ولوترى إذ وقفوا على النار ، وقوله : « ولوترى إذ وقفوا على ربهم » .

وأما ما يكون جملة : فهو إما مسبب ذكر سببه ، كقوله تعالى : « ليحق الحق ويبطل الباطل » ؛ أي فعل ما فعل .

وإما أن يكون سبباً ذكر سببه : كقوله تعالى : « فتوبوا إلى بارئكم ؛ فاقتلوا أنفسكم ذلك خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ؛ أي فامتثلتم ؛ فتاب عليكم .

وإما ألا يكون سبباً ولا مسبباً كقوله تعالى : « فنعلم الماهدون » .

وأما ما يكون أكثر من جملة . فكقوله تعالى : « فقلنا أضربوه ببعضها ؛ كذلك يحيى الله الموتى ، ؛ أي فضرِبوه ببعضها ، يحيى ؛ فقلنا كذلك يحيى الله الموتى :

ثم رأى الخطيب أن الحذف على وجهين :

أحدهما : أن لا يقام شيء مقام المحذوف — كما سبق — .

والآخر : أن يقام مقامه ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم أي : فإن تولوا فلا لوم على لأن قد أبلغتكم (١) وهكذا وجد موضوع الحذف ؛ الذي ذكره ابن جني في باب شجاعة العربية ؛ منوهاً به بين الأساليب العربية ؛ مكانه في البلاغة العربية .

(١) الإيضاح ١١٠

فقد كانت أضربه التي بينها ابن جني أسامياً بنى عليه البلاغيون تقسيماً لهم للإيجاز بالحذف ؛ كما أن أمثله التي ذكرها ؛ جعلت معالم قاس عليها البلاغيون من بعده ما وجدوه من تراث العربية منظوماً كان أو متشوراً .

ولئن كان ابن جني في تلك الأضرب قد تتبع معاني النحو فيما بين الكلم دون ذكر الأغراض التي سبق لأجلها الكلام ؛ فلقد تتبع البلاغيون من بعده ؛ كعبد القاهر الجرجاني ، وابن الأثير ؛ والخطيب القزويني ؛ تلك المعاني على حسب الأغراض التي سبق لها الكلام فكانت خير مثال للنظم في رأى عبد القاهر الجرجاني ؛ وهو تتبع معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يساق لها الكلام .



## الإطناب بالأعتراض

ذكر ابن جنى أن هذا النوع من الكلام كثير ، وأنه قد جاء في القرآن الكريم ، وفصح الشعر ومثوون الكلام ، وأنه جار عند العرب مجرى التأكيد ، ولهذا فإنه لا يهاب عليهم ، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً ، ومتأولاً (١) .

فالأعتراض كثير عند العرب ، وفائدته: التأكيد ، ومجاء منه في القرآن الكريم : قول الله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسام لو تعلمون عظيم ؛ إنه لقرآن كريم » .

فهذا فيه اعتراضان : أحدهما قوله : « وإنه لقسام لو تعلمون عظيم » ، لأنه اعترض به بين القسم ، وهو : « فلا أقسم بمواقع النجوم » ، وبين جوابه وهو : « إنه لقرآن كريم » ، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر ، بين الموصوف الذي هو : ( قسم ) وبين صفة التي هي : ( عظيم ) ، وهو قوله « لو تعلمون » ، فهذان اعتراضان - كما ترى - ولو جاء الكلام غير معترض فيه لقال : « فلا أقسم بمواقع النجوم ، إنه لقرآن كريم وإنه لقسام عظيم لو تعلمون » .

أنواع الاعتراض : ذكر ابن جنى من أنواع الاعتراض ، ما يلي :

١ - الاعتراض بين الفعل وفاعله ، وذلك كقول امرئ القيس :

ألا هل أناها - والحوادث جملة

بأن امرأ القيس بن تملك يقرأ

(١) الخصائص ١/ ٢٣٥ .

وتملك : أمه ، وديقر ، أي : ترك الياضية ، ونزل العراق ، أو نزل الحضر ، أو : أعياء ، فقرله ( والحوادث جملة ) اعترض بين الفعل وفاعله .

ومنه ما أنشده أبو علي :

وقد أدركتني - والحوادث جملة

أسنة قوم ، لضعاف ولا عزل

ومنه قول قيس بن زهير العبسي (١) :

لم يأتيك - والأنباء تسمى بما لاقت لبون بني زياد ١٩

فقوله : ( والأنباء تسمى ) اعترض بين الفعل وفاعله .

٢ - الاعتراض بين الفعل ومفعوله ، وهذا ما رواه ابن جنى لعبيد الله ابن الحر :

تعلم ، ولو كاتمته الناس أتى

عليك - ولم أظلم بذلك - عاتب

فقوله : ( ولو كاتمته الناس ) اعترض بين الفعل ومفعوله ، وقوله : « ولم أظلم بذلك » اعترض بين اسم إن وخبرها .

٣ - الاعتراض بين المفعول الأول والثاني ومن ذلك قول أبي النجم :

وبدلت - والدهر ذو تبدل -

هيفاً دبورا ، بالصبا والشمال

(١) شواهد المغنى للسيوطي ١١٣



فقوله (والدمر ذو تبدل) اعتراض بين المفعول الأول والثاني ، ويقصد بالمفعول الأول هنا ؛ نائب الفاعل .

ومن الاعتراض بين المفعول الأول والثاني قول الآخر :

أراني ، ولا كفران لله إنما أوأخى من الأقوام كل بحيل

٤ - الاعتراض بين المبتدأ والخبر :

وذلك مثل قول الله - عز وجل - : « هذا ، فليذوقوه حميم وغساق » فقوله تعالى : ( فليذوقوه ) اعتراض بين المبتدأ وخبره .

ومنه ما رواه ابن جني لمن بن أوس :

وفين - والأيام يعثرن بالفتى - نوادب لا يملته ونوائح

ففضل بقوله : ( والأيام يعثرن بالفتى ) بين المبتدأ وخبره .

٥ - الاعتراض بين اسم إن وخبرها :

ومن ذلك قولهم ، زيد - ولا أقول إلا حقا - كريم .

ومنه قول رؤبة :

إني - وأسطار سطران سطران - لقاتل : يانصر نصر نصران

ومنه بيت كثير :

وإني - وتهايم بعزة - بعدما تحليت مما بيننا وتخلت

لكا لمرتجى ظل القمامة ، كلما تبوأ منها اللقيل اضمحات

فقد ذكر ابن جني أنه سأل أبا علي الفارسي عن بيت كثير ( وإني وتهايم بعزة ) .

فأجاز أبو علي أن يكون قوله : « وتهايم بعزة » جملة من مبتدأ وخبر ، اعتراض بها بين اسم ( إن ) وخبرها ؛ الذي هو :

لكا لمرتجى ظل القمامة كلما تبوأ منها اللقيل اضمحات

وأنه سأل : أيجوز أن يكون ( وتهايم بعزة ) تفسا ؟ فأجاز أبو علي ذلك ولم يمنعه .

٦ - الاعتراض بين القسم وجوابه :

كأن في قوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وأنه لقسم لو تعلمون عظيم ، لأنه لقرآن كريم ، حيث فصل بينهما بقوله : « إنه لقسم لو تعلمون عظيم » .

٧ - الاعتراض بين الصفة والموصوف :

كأن في قوله تعالى : « وإنه لقسم - لو تعلمون عظيم ، حيث فصل بينهما بقوله : ( لو تعلمون )

ويشترط ابن جني في الجملة - أو الجمل المعترضة : ألا يكون لها محل من الإعراب ولهذا فإنه يقول : فأما ما أنشده أبو علي من قول الشاعر :

أننسى - لا هداك الله - ليلى وعهد شبابها الحسن الجميل

كأن - وقد أتى حول جديد - أثنافهما حمسات مشول

فإنه لا اعتراض فيه .

ومن الواضح أنه يفصد البيت الثاني لا الأول ؛ ففي البيت الأول اعتراض بين الفاعل والمفعول ؛ والجملة المعترضة فيه لا محل لها من الإعراب ، وهي قوله ( لا هداك الله ) .

ثم يقول : « وذلك أن الاعتراض : لا موضع له من الإعراب ،



المفعول الأول والثاني وبين المبتدأ والخبر ، وبين اسم إن وخبرها ، وبين القسم وجوابه ، وبين الصفة والموصوف .

٦ - أن ابن جني يعلمه من باب الإطناب ويدليل قوله : ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه ، وامتداد نفسه ،

### إفادة البلاغيين من هذا الباب :

بعد أبو هلال العسكري معاصر ابن جني ، الاعتراض نوعاً من أنواع البديع ، ويعرفه بأنه اعتراض كلام في كلام لم يتم ؛ ثم يرجع إليه ليطمه (١) ويتابعه أسامة ابن منقذ ، فجعله باباً من أبواب البديع (٢) .

ولكن ابن الأثير يعده النوع الثامن عشر من المقالة الثانية في الصناعة المنوية (٣) ؛ ويحییء به بعد الإطناب والتكرير ، مما يدل على أنه يتحويه نحو الإطناب ، والإطناب من علم المعاني ولكنه جعله شاملاً للفرد ، والجملة وقسمه إلى قسمين :

القسم الأول : لا يأتي في الكلام إلا لفائدة ، وهو جار مجرى التوكيد والآخر هو : ما يأتي في الكلام لغير فائدة .

والقسم الأول هو ما أورده ابن جني في كتابه ، وأنت تشعر بأن ابن الأثير يقصد هذا الأمرين :

أولهما : أن عبارة : وهو جار مجرى التوكيد ، مأخوذة من قول ابن جني : وهو جار عند العرب مجرى التوكيد

(٢) البديع لأسامة بن منقذ ١٣٠



(١) الصناعتين ٤٤١  
(٣) المثل السائر ٢٤٤

ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه وبعض على ما تقدم .  
فأما قوله : (وقد أتى حول جديد) فندو موضع من الإعراب ، وموضعه النصب عما في كأن من معنى التشبيه ؛ ألا ترى أن معناه : أشبهت وقد أتى حول جديد حمامات مشولاً ؛ أو أشبهها ، وقد مضى حول جديد حمامات مشول ؛ أي : أشبهها في هذا الوقت ، وعلى هذه الحال بكذا (١) .

ويختتم ابن جني حديثه عن الاعتراض بأنه : في شعر العرب ومشورها كثير وحسن ، ودال على فصاحة المتكلم ، وقوة نفسه ، وامتداد نفسه ، وأنه رآه في أشعار المحدثين ، وأنه في شعر إبراهيم بن المهدي أكثر منه في شعر غيره من المولدين (٢) .

وفي قوله : « وقوة نفسه وامتداد نفسه » ما يشعر بأنه يضع هذا النحو من الكلام في باب الإطناب .

وبما أسلفناه لك عما جاء من الاعتراض في خصائص ابن جني ، يمكن أن نضع تصوراً للاعتراض عند ابن جني من الناحية البلاغية ، وهو كما يلي ١ - أن الاعتراض قد جاء كثيراً عن العرب في شعرهم ، وثرهم ، كما أنه قد ورد في القرآن الكريم .

٢ - أنه أسلوب حسن ، يدل على فصاحة المتكلم ، وقوة نفسه ، وامتداد نفسه .

٣ - أنه يجري عند العرب مجرى التأكيد .

٤ - أن الجملة أو الجمل المدترضة يشترط فيها أن لا يكون لها محل من الإعراب .

٥ - أنه يأتي بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول ، وبين

(٢) الخصائص ٣٤١/١

(١) الخصائص ٣٣٧/١

والآخر : أنه يمثل له مما مثل له ابن جنى ، وهو قول الله تعالى :  
« فلا أقسم بمواقع النجوم ، وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، إنه لقرآن كريم  
في كتاب مسكون ، ثم يقول : في هذا الكلام اعتراضان : أحدهما : هو  
قوله : وإنه لقسم لو تعلمون عظيم وذلك اعتراض بين القسم الذى هو :  
فلا أقسم بمواقع النجوم ، وجوابه الذى هو : إنه لقرآن كريم ، لوى  
نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذى هو ( قسم ) وبين  
صفته التى هى ، ( عظيم ) وهو قوله : لو تعلمون ، فذلك اعتراضان  
كما ترى (١) .

وقد عرّف الخطيب الاعتراض بقوله هو أن يؤتى فى أثناء كلامه  
أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر ، لا محل لها من الأعراب ،  
لنكتة سوى دفع الإيهام ، كالتنزيه والتعظيم ، كالإهداء ، كالتنبيه ، ثم  
مثل بالآيات الكريمة السابقة لما جاء فى الاعتراض بأكثر من جملة (٢) .

## التشبيه

جاء حديث التشبيه عند ابن جنى فى الخصائص - من خلال حديثه  
عن أصول اللغة ، ونحوها ، ويمكن أن نستشف ، نظراته للتشبيه من  
خلال الأبواب التالية :

١ - باب فى إصلاح اللفظ ، ويمكن أن تبين منه : مرقوة التشبيه  
بأداته : ( كان ) .

٢ - باب فى الاستخلاص من الأعلام معانى الأوصاف ، وفيه ذكر  
لبعض ما أسماه المتأخرون تشبيهاً بليغاً .

٣ - باب من قلبه الفروع على الأصول ، وفيه ذكر لأمرين :  
أولهما : التشبيه المقلوب .

والآخر : أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت للشبه بينهما بإعطاء  
المشبه به شيئاً من المشبه .

٤ - باب فى التجريد :

وقد تضمنت تلك الأبواب - كما أسلفنا - بيان السرفى قوة  
التشبيه بأداته ( كان ) كما تضمنت ثلاث صور من صور التشبيه ، هى :  
التشبيه البليغ ، والتشبيه المقلوب ، والتجريد القائم على التشبيه ، وهو  
صورة من صور التشبيه على حد المبالغة عند عبد القاهر الجرجاني ،  
ولنستعرضها معاً ، فى شيء من التفصيل :

١ - السر في قوة التشبيه بأداته : (كأن) :

يعرض ابن جني لهذا الموضوع بفلسفة في النظم لا نجدها عند غيره من سبقه من البلاغيين بل لعلها كانت نور هداية لمن أتى بعدهم ؛ في معرفة الكثير من أمرار النظم ؛ واستنطاق ما انبهم من خفايا التراكيب .

فهو يبدأ ببيان السر في أن العرب قد عنيت بألفاظها ؛ فأولتها صدراً صالحاً من تثقيفها . واصلاحها ؛ وهو : أن الألفاظ أزمة للمعاني ، وأدلة عليها ، وموصلة إليها ، ومحصلة للراد منها .

وفي خلال أمثلته التي يوردها دليلاً على عنايتهم بإصلاح اللفظ ؛ يذكر أن من إصلاحهم للفظ قولهم : (كأن زيداً عمرو) ؛ ويذكر أن أصل هذا الكلام : (زيد كعمرو) ؛ ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه ؛ فقدموا حرفه إلى أول الكلام ؛ عناية به ، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف ، وهي جارة ، لم يجز أن تباشر (إن) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل ؛ فوجب لذلك فتحها ، فقالوا : كأن زيداً عمرو (١) .

إفادة عبد القاهر من تلك المسألة :

ولقد أفاد عبد القاهر الجرجاني من تلك المسألة البلاغية التي مثل بها ابن جني ، وجعلها دليلاً على عناية العرب بإصلاح اللفظ ، إفادة كبيرة ؛ فلقد أطلق على ما أسماه ابن جني : إصلاح اللفظ . عبارة التوخى في نظم اللفظ ، وترتيبه ، وبين على هدى مما قاله ابن جني ؛ في (زيد كعمرو) و (كأن زيداً عمرو) - أنه لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى ،

(١) الخصائص ١/٣١٧

حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبها ؛ نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد ؛ فتقول : (زيد كالأسد) ؛ ثم تريد هذا المعنى بعينه ، فتقول : (كأن زيداً الأسد) ، فتفيد تشبيهه - أيضاً - بالأسد ، إلا أنك تريد في معنى تشبيهه به زيادة ، لم تكن في الأول ، وهي أن تجعله ؛ من فرط شجاعته ، وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسد ، ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي .

ثم يستنج عبد القاهر من هذا الفرق ، الذي أتى به ابن جني أيضاً ، من قولهم : (زيد كعمرو) و (كأن زيداً عمرو) ، أنه ليس إلا بما توخى في نظم اللفظ وترتيبه - وهو ما سماه ابن جني إصلاح اللفظ - حيث قدمت الكاف إلى صدر الكلام وركبت مع إن .

ثم يطلب منا بعد استنتاجه هذا ، أن نجعله العبرة في الكلام كله ، وأن نروض أنفسنا عليه قائلاً : وإذا لم يكن إلى الشك سبيل ، أن ذلك كان بالنظم فأجمله العبرة في الكلام كله ، ورض نفسك على تفهم ذلك ، وتنبهه ، واجعل فيها : أنك تزاول منه أمراً ، عظيماً ، لا يقادر قدره ، وتدخل في بحر عميق لا يدرك قعره (١) .

ثم يأتي عبد القاهر بتلك المسألة - أيضاً - في موضع آخر ، شاهداً على أنه إذا تغير النظم تغير المعنى ، فيقول : فأما إذا تغير النظم ، فلا بد - حيقن - من أن يتغير المعنى - على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير ، وعلى ما رأيت في المسألة التي مضت الآن ، أعني قولك : (إن زيداً كالأسد ، وكأن زيداً الأسد) لأنه لم يتغير من اللفظ شيء ، وإنما تغير

(١) دلائل الإعجاز ١٦٨ ، ١٦٩



النظم فقط، وأما فتحك ( أن ) عند تقديم الكاف ، وكانت مسكورة ، فلا اعتداد بها ، لأن معنى الكسر باق بحالة (١) .  
ثم يطلق على الفروق التي تجدها بين نظم ونظم ، اسم المزايان ، أو الخصائص ، فيذكر أن السبب في أن أحالوا ، في أشباه هذه المحاسن التي ذكرها ، على اللفظ ، أنها ليست بأنفس المعاني : بل هي زيادات فيها وخصائص ، الأثرى ، أن ليست للمزية التي تجدها لقولك : ( كأن زبداً الأسد ) على قولك ( زيد كالأسد ) شيئاً خارجاً عن التشبيه الذي هو أصل المعنى ، وإنما هو زيادة فيه ، وفي حكم الخصوصية في الشكل ، نحو أن يصاغ خاتم على وجه ، وآخر على وجه آخر ، تجمعهما صورة الخاتم ، ويفترقان بخاصية ، وشئ ، يعلم أنه لا يعمل منفرداً ، ولما كان الأمر كذلك لم يمكنهم أن يطلقوا ، اسم المعاني على هذه الخصائص ، إذ لا يفرق الحال — حيثئذ — بين أصل المعنى ، وبين ما هو زيادة في المعنى ، وكيفية له ، وخصوصية فيه ، فلما امتنع ذلك توصلوا إلى الدلالة عليها بأن وصفوا اللفظ في ذلك بأوصاف يعلم أنها لا تكون أوصافاً له من حيث هو لفظ ، (٢) .

## ٢ — التشبيه البليغ :

في استطاعتنا ، أن نقبين هذه الصورة ، من صور التشبيه — وهي الصورة التي أطلق عليها عبد القاهر : التشبيه على حد المبالغة ، وأطلق عليها المتأخرون : مصطلح التشبيه البليغ — من خلال حديث ابن جنى عن

(١) دلائل الإعجاز

(٢) دلائل الإعجاز ١٧٣

استخلاص معاني الأوصاف من الأعلام ، ، فقد قال فيه : ومن ذلك : ما أشدناه ، أبو علي — رحمه الله — من قول الشاعر :

أنا أبو المنهال بعض الأحيان

ليس على حبي بضولان

أشدنيه — رحمه الله — ونحن في دار الملك ، وسألني عما يتعلق به الطرف الذي هو : ( بعض الأحيان ) فحسنا فيه ، إلى أن برد في اليد ، من جهته أنه يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون أراد : أنا مثل أبي المنهال ، فيعمل في الطرف — على هذا — معنى التشبيه أي : أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان .

والآخر : أن يكون قد عرف من أبي المنهال ، هذا الغناء ، والنجدة ، فإذا ذكر فكأنه ذكرها ، فيصير معناه إلى أنه ، كأنه قال : أنا المغنى ، في بعض الأحوال ، أو : أنا النجد في بعض تلك الأوقات ، أفلا ترى ، كيف اقتضت من العلم الذي هو ( أبو المنهال ) معنى الصفة والفعلية ؟

ثم قال : وقد مر بهذا الوضع : الطائي الكبير ، فأحسن فيه ، واستوفى معناه ، فقال :

فلا تحسباً هنداً ، لها القدر وحدها

سجية نفس ، كل غانية هنداً

فقواه : ( كل غانية هند ) متناه في معناه ، وآخذ لأقصى مداه ، الأثرى أنه كأنه قال : كل غانية غادرة ، أو قاطعة ، أو خائنة ، أو نحو ذلك ١٤ .

ومنه قول الآخر :

إن الذئاب قد اخضرت برائتها

والناس كلهم بكر إذا شعوا

أى : إذا شبعوا ، تعادوا ، وتغادروا ، لأن بكرأ هكذا فعلها .  
ثم قال ابن جنى : ونحو من هذا — وإن لم يكن الاسم المقول عليه  
علما — قول الآخر :

ما أمك اجتاحت المنايا كل فؤاد عليك أم ا

كأنه قال : كل فؤاد عليك حزين أو كئيب ، إذ كانت الأم هكذا غالب  
أمرها لاسيما مع المصيبة وعند نزول الشدة .

ومن العلم أيضاً قوله :

أنا أبو بردة إذ جد الوهل

أى : أنا الملقى ، والمجدي عند اشتداد الأمر ، (١) .

وهكذا نرى أن ابن جنى كان يسأل أبا علي الفارسي في مسألة نحوية  
بجته ، تمتل في البحث عن متعلق للظرف في قوله : ( أنا أبو المنهال بعض  
الأحيان ) . وأن أبا علي الفارسي قد فكر مع ابن جنى في هذه المسألة إلى  
أن وجد أبو علي أنه يحتمل تفسيرين :

أولهما : أن يكون قصده : أنا مثل أبي المنهال ، أى أشبه أبا المنهال في  
بعض الأحيان .

والآخر : أن يكون قصده : أنا الملقى في بعض الأحوال ، وأنا النجد  
في بعض تلك الأوقات ، لأنه قد عرق عن أبي المنهال ذلك الغناء ، وتملك  
النجدة .

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٠ .

رسوا ، كان المعنى : أنا أشبه أبا المنهال في بعض الأحيان ، أو كان  
المعنى : أنا الملقى في بعض الأحوال ، فإن الأمر لا يهدو أن يكون  
تشبيها على حد المبالغة كما يقول عبد القاهر ، أو تشبيها بليغاً على حد تعبير  
المتأخرين .

فقوله : ( كل غانية هند ) يقول ابن جنى في معناها : د كل غانية  
غادرة ، أو قاطعة ، أو غائنة ، أو نحو ذلك ، ، وهذا مساو لقولنا : كل  
غانية مثل هند في غدرها ، أو قطيعتها ، أو خيانتها ، وإلا لما أخبر عن كل  
غانية بأنها هند .

وهكذا يقال في : ( والناس كلهم بكر إذا شبعوا ) ، وقوله : ( كل  
فؤاد عليك أم ) وقوله : ( أنا أبو بردة ) .

فقول ابن جنى في د والناس كلهم بكر إذا شبعوا : أى : إذا شبعوا  
تعادوا وتغادروا ، لأن بكرا هذا فعلها ، مساو لقولنا : والناس كلهم إذا  
شبعوا مثل بكر في تعاديها ، وتغادرها ، وقوله في : د كل فؤاد عليك  
أم ، أى : كل فؤاد عليك حزين ، أو كئيب ، مساو لقولنا : كل فؤاد  
حزين عليك كالأم عند المصيبة ، أو نزول الشدة ، وقوله في د أنا أبو بردة  
إذ جد الوهل ، أى : أنا الملقى والمجدي عند اشتداد الأمر ، مساو لقولنا :  
أنا مثل أبي بردة في غنائه عند اشتداد الأمر .

وزيد الإمام عبد القاهر هذه النقطة وضوحاً ، بأن الاسم إذا كان  
جانبياً لإثبات معناه ، أو نفيه ، بأن كان خبراً عن مبتدأ ، أو منزلاً منزلة  
الخبر ، بأن كان خبراً لكان ، أو مفعولاً ثانياً لباب علمت ، ويسكون  
— أيضاً — حالا ، فإنه في هذه الحال يكون إما لإثبات وصف هو مشتق  
منه لذلك المبتدأ ، كالانطلاق في قولك ( زيد منطلق ) أو لإثبات جنسية  
هو موضوع لها ، كقولك : هذا رجل ، فإذا امتنع في قولنا : ( زيد أسد )





أن تثبت الجنسية لزيد على الحقيقة كان لإثبات شبه من الجنس له وإذا كان كذلك كان جديراً بتسميته تشبيهاً (١).

وقد أفاد الخطيب القزويني من انتزاع معنى الصفة من العلم في أن الاستعارة لا تكون في الأعلام إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية لسبب خارج ، كتضمن اسم : حاتم الجواد ، ومادر البخيل ، وما جرى مجراها (٢).

ولاشك أن جهد ابن جني في هذا الباب كان مبكراً ، إذ بين أن العلم إذا اشتهر بصفة أمكن انتزاع معنى الصفة والفعلية منه ، كالذي رأيت من (أبي المهيال) ، ومن هنا لم يجوز الخطيب استعارة العلم إلا إذا تضمن نوعاً من الوصفية ، كما تضمن « حاتم » معنى الجواد ، وكما تضمن « مادر » معنى البخيل ، وكان مرتدياً في هذا بما قاله ابن جني في هذا الباب .

## ٢ - التشبيه المقلوب :

وحديث ابن جني عن التشبيه المقلوب ، نستطيع تبيان من خلال حديثه في باب عقده في الخصائص ، لما أسماه : « غلبة الفروع على الأصول » .

وقد بين ابن جني في بداية حديثه عن هذا الباب أنه فصل طريف من فصول العربية ، تجده في معاني العرب ، كما تجده في معاني الإعراب ؛ وأن الغرض منه إنما هو المبالغة .

وقد قصد بمعاني العرب ، ما ضمته العرب شعرها ، ونثرها من المعاني ،

(١) أمرار البلاغة ٢٦٢

(٢) الإيضاح ١٦٤ ، ومختصر السعد ٦٩/٤

والاغراض التي تقصدها ، أما معاني الإعراب ، فإنه قد قصد بها ما بهم النحويين من المعاني الخاصة بإعراب الكلام .

أما القسم الأول - وهو الخاص بمعاني العرب - فهو مبحث بلاغي بحث ، ولهذا نقله ابن الأثير في المثل السائر ، وسماه : الطرد والعكس (١) ، ولم يزد على مقاله ابن جني شيئاً .

وأما القسم الثاني - وهو الخاص بمعاني الإعراب ، فإنه مبحث نحوي بحث ، وليس موضوع بحثنا .

وقد ذكر ابن جني - كما رأيت - أن غلبة الفروع على الأصول - لا يأتي إلا والغرض منه المبالغة .

ثم ذكر أن مما جاء فيه للعرب قول ذي الرمة :  
ورمل كأوراق الغداری قطمته  
إذا ألبسته المضللات الحنادس

ثم قال : أفلا ترى ذا الرمة ، كيف جعل الأصل فرعاً ، والفرع أصلاً ، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا : أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأتقاء ، ألا ترى إلى قوله :

ليسلي فضيب تحته كتيب  
وفي القلاد رشاً ريب

وإلى قول ذي الرمة - أيضاً - وهو من أبيات الكتاب - :

ترى خلفها نصفاً ، قناة قويمه  
ونصفاً نقاً ، يرتج ، أو يتمرم

(١) المثل السائر ١٥٩/٢ الجديد

والى قول الآخر:

خلقت غير خلقه النسوان  
إن قت فالأعلى قضيب بان  
وإن توليت فد عصتان  
وكل إاد تفمّل العيان

والى قوله:

كد عص النقايمشى الوليدان فوقه  
بما احتسبا من لين مس وتسها  
ثم قال ابن جنى: وما أحسن ما ساق الصنعة فيه الطائي الكبير:

كم أحرزت قضب الهندى مصلثة  
تهتز من قضب ، تهتز فى كتب

وقه البحرى ، فاعذب ، وأظرف ، وأدمت قوله :

أين الغزال المستعير من النقا

كفلا ، ومن نور الأفايحى مبمما

فقلب ذو الرمة العادة ، والعرف فى هذا ، فشبه كتمان الأنقاء ، بأعجاز النساء وهذا كأنه يخرج يخرج المبالغة ، أى قد ثبت هذا الموضع ، وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه ، حتى شبه به كتمان الأنقاء .

ومثله للطائي الصغير :

فى طلعة البدر شئ من عاصمها

وللقضيب نصيب من ثنبيها

وأخر من جاء به شاعرنا (ويقصد به المتنبي) ؛ فقال :

نحن ركب ملحن فى زى ناس  
فوق طير لها شخوص الجمال

فجعل كونهم جنا أصلا ، وجعل كونهم ناساً فرعاً ، وجعل كون مطايا طيراً ، أصلاً ، وكونها جمالا فرعاً ، فشبه الحقيقة بالمجاز فى المعنى الذى أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد .

وهذا المعنى هو الذى قصده ابن جنى فى بداية هذا الباب من أن العرب إذا شبت مكنت الشبه بين المشبه ، والمشبه به ، بإعطاء المشبه به شيئاً من المشبه ثم قال ابن جنى : وعلى نحو من هذا قالوا للناقة : (جمالية) لأنهم شهبوها بالجمال فى شدته ، وعلو خلقه ، قال الأعشى :

جمالية تفتلى بالرداف إذا كذب الآثام المهجيرا  
وقال الراعى :

على جمالية ، كالفحل هملاج

وهو كثير ، فلما شاع ذلك واطرد ، صار كأنه أصل فى بابه ، حتى عادوا ، فشهبوا الجمال بالناقة فى ذلك ، فقال :

وقربوا ، كل جهالى عضه قريبة فدوته من محمضه

فهذا من حلهم الأصل على الفرع ، فيما كان الفرع أفاده من الأصل (١) .

(١) الخصائص ١/ ٣٠٠ - ٣٠٣

(٨ - الخصائص)



مفروع منه مسلم به ، لأنه شبه الحقيقة — وهي الناس ، والجمال — بالمجاز — وهو : الجن والطير .

وقد أفاد عبد القاهر الجرجاني من هذا الباب — وهو جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً — إفادة كبيرة ، فقد أطال في شرح هذا المعنى الذي جمعه فرقاً بين التشبيه ، والتمثيل ، فقد كرر أن جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، إذا استقرت التشبيهات الصريحة ، وجدته يكثر فيهما (١) ، وليس كذلك التشبيهات التي تأتي على طريق التناول : فهم في التشبيهات الصريحة يشبهون الشيء بالشيء في حال ، ثم يعطفون على الثاني فيشبهونه بالأول ، فترى الشيء مشبهاً مرة ، ومشبهاً مرة أخرى ، كتشبيه السيوف بالبروق ، والبروق بالسيوف ، وتشبيه الدروع بالفدران وعكسه ، وتشبيه أنوار الياض بالنجوم وعكسه ، وتشبيه غرة الفرس الأدهم بالنجم والصبح وعكسه ، وتشبيه الجوارى بالسرو ، وعكسه ، وتشبيه ثدى الكواعب بالمان وعكسه وتشبيه الجداول والأنهار بالسيوف ، وعكسه ، وتشبيه الأسنان بالنجوم وعكسه ، وتشبيه الدموع بالظل وعكسه ، وتشبيه الشيخ بالفترخ وعكسه وتشبيه الظلم في حركة جناحيه بالحباء المقوض وعكسه .

ثم بين عبد القاهر ما يمتنع عكس التشبيه فيه ، وما يشبه الممتنع ، وما يستقيم العكس فيه .

ثم ذكر جعل الفرع أصلاً في الصفة للمبالغة ، كما في قول محمد بن وهيب :

وبدا الصباح كأن غرته  
وجه الخليفة حين يتمسح

(١) أمرار البلاغة ١٨٧



فأبو الفتح ابن جني يذكر أن من عادة العرب أن تشبه أعجاز النساء بكتبان الأنقاء فقد شبه الشاعر ليل بالقضيب ، وعجزتها بالكشيب ، في قوله : ( ليل قضيب تحته كئيب ) ، وشبه ذو الرمة المرأة بالقضيب وعجزتها بالنقا في قوله : ( ترى خلفها نصفاً قناة قويمه ونصفاً نقاً ) وشبه الآخر المرأة بقضيب البان وعجزتها بالدعصتين — قطعيتين من الرمل — في قوله : ( إن قت فالأعلى قضيب بان وإن توليت قد عصتان ) وشبه امرؤ القيس عجيزة المرأة بدعص النقا وأحسن الصنعة أبو تمام ، فاستعار القضيب لعدود النساء واستعار الكتب لأعجازهن .

وزاد قول البحرى عدوية ، وظرفاً ، ودمانة ، إذا استعار الغزال للمرأة ثم جعل الغزال يستعير هو الآخر من النقا كغلام ، ويستعير من نور الأفاقي ميسماً .

ولكن ذا الرمة قلب تلك العادة ، وذلك العرف وعكس التشبيه ، فشبّه كتبان الأنقاء بأعجاز النساء ، وذلك من باب المبالغة ، فكأن هذا المعنى قد ثبت لأعجاز النساء ، فصار أصلاً تشبه به كتيان الأنقاء .

وقد تطور هذا الأمر الذي ابتدعه ذو الرمة — وهو عكس التشبيه ، بجعل المشبه مشبهاً به وجعل المشبه به مشبهاً — حتى رأينا البحرى يزيد على هذا العكس ، فلم يكف بجعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً في التشبيه ، بل جعل الأصل لا يشبه الفرع إلا في شيء قليل منه .

ففي طلمعة البدرشي من ملاحجة محبوبته ، وللقضيب شيء قليل من تنفها .

وقد أربى على الجميع أبو الطيب المتنبي ، فجعل كوفهم جنا ، أصلاً ، وكونهم فاساً فرعاً ، وأن ذلك أمر مفروع منه مسلم به ، ثم جعل كون مطايا طيراً أصلاً ، وكونها جنالاً فرعاً ، وأن ذلك — أيضاً — أمر

ثم ذكر جعل الفرع أصلاً، والأصل فرعاً في التمثيل، ويكون في تشبيه المحسوس بالمعقول.

ثم يطلب منا عبدالقاهر - بعد أن عرفنا الطريقة في جعل الفرع أصلاً في التمثيل - أن نرجع لتقابل بينه وبين التشبيه الظاهر، لنعلم أن حاله - في الحقيقة - مخالفة للحال ثم (١).

ولا يتركنا الإمام عبد القاهر قبل أن يعطينا - للفرق - مثلاً من طريق المشاهدة وهو: أنك بالتمثيل في حكم من يرى صورة واحدة، إلا أنه يراها تارة في المرآة، وتارة على ظاهر الأمر، وأما التشبيه الصريح، فإنك ترى صورتين على الحقيقة (٢).

أما ضياء الدين بن الأثير، فقد نقل ما قاله ابن جنى تقريباً، وسماه «الطرد والعكس» وعرفه بأن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، ثم قال: وبعضهم يسميه: «غلبة الفروع على الأصول» (٣).

ثم عاد فقال: وهذا قد ذكره أبو الفتح بن جنى في كتاب «الخصائص» وأورده هكذا مهملاً، ولما نظرت أنا في ذلك، وأعمت نظري فيه تبين لي ما أذكره، وهو: أنه قد تقرر في أصل القاعدة المستنتجة من التشبيه: أن يشبه الشيء بما يطلق عليه لفظ «أفعل»، أي يشبه بما هو أبين، وأوضح، وبما هو أحسن منه، أو أفتح، وكذلك يشبه الأقل بالأكثر، والأدنى بالأعلى، وهذا الموضع لا ينتقض هذه القاعدة، لأن الذي قدمنا ذكره مطرد في بابه، وعليه مدار الاستعمال، وهذا غير مطرد، وإنما

- (١) أصرار البلاغة ٢١٦
- (٢) أصرار البلاغة ٢١٨
- (٣) المثل السائر ١٥٦/٢

يجس في عكس المعنى المتعارف، وذلك أن يجعل المشبه به مشبهاً، والمشبه مشبهاً به، ولا يحسن في غير ذلك مما ليس بتعارف (١).

وأبو الفتح ابن جنى، كما رأيت، صاحب الفضل في تبيين البلاغين إلى ما أسماه بالتشبيه المقلوب (٢) الذي يؤتى به للمبالغة، في كمال المشبه في وجه الشبه، وعلى الرغم من هذا، فإن ضياء الدين بن الأثير لم يشأ أن يعترف له بذلك الفضل، مع أن ما ذكره ابن الأثير في هذا الباب لم يعتمد ما قاله ابن جنى

على أن العلامة بهاء الدين السبكي يصرح بأن التشبيه المقلوب قد سماه ابن الأثير في كنز البلاغة: غلبة الفروع على الأصول (٣)، وهي نفس تسمية ابن جنى في الخصائص، وقد رأى الخطيب القزويني أن التشبيه المقلوب يعود الغرض من التشبيه فيه على المشبه به، وهو ضربان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه في وجه الشبه، كما في قول محمد بن رهب:

وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يتمتح

والثاني: بيان الإهتمام بالمشبه به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن في الإشراق والإستدارة بالرغيف، ويسمى هذا: إظهار المطلوب.

وقد أورد الخطيب ماروي عن صاحب، من أن قاضي سجستان دخل عليه، فوجده صاحب متفتنا، فأخذ يدحه حتى قال:

وعالم يعرف بالسجزي

- (١) المثل السائر ١٥٨/٢
- (٢) الإيضاح ١٣٦
- (٣) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٤٥٧/٣



ومن هذا قول الأعمش :

ودع هريرة ؛ إن الركب مرتجل

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

وهو الرجل نفسه لا غيره .

ومنه قراءة من قرأ : « قال اعلم أن الله على كل شيء قدير » (٢) بصيغة الأمر ؛ أي : اعلم أيها الإنسان وهو نفسه الإنسان .

ومنه قول الله تعالى : « لهم فيها دار الخلد » (١) ، وهي نفسها : دار الخلد .

وقد استعملت الفاء هنا للتجريد ؛ وقد تستعمل الباء كما تقول : لقيت به الأسد ، وجاورت به البحر ، أي : لقيت بلقاءه الأسد ، وجاورت بمجاورتى له البحر .

ثم مثل بمسئلة الكتاب : أما أبوك فلك أب ، أي لك منه أو به ، أو بمسألة أب . ثم قال : وأشدنا - ويبدو أن الذي أنشده هو أبو علي الفارسي -

أقامت بني مروان ظلماً دماماً

وفى الله إن لم يعدلوا حكم عدل

(١) سورة البقرة ٢٥٩ وهي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب وخلف

كافى الاتحاف (الخصائص ٢ / ٤٧٤)

(٢) فصلت ٢٨



هذا وأشار إلى الندماء أن ينظموا ، على أسلوبه ، ففعلوا واحداً بعد واحد إلى أن انتهت النبوة إلى شريف في البين ، فقال :

أشهى إلى النفس من الخبز

فأمر الصاحب : أن تقدم له مائدة (١) :

ويفهم من هذه القصة أن الشاعر لم يشبه العالم بالخبز ، إلا لأنه يريد خبزاً ، فأظهر مطلوبه بذلك التشبيه المقلوب ، ولهذا سمى الخطيب هذا الغرض : إظهار المطلوب .

٣ - التجريد :

لعل أول من عقد للتجريد باباً : هو أبو الفتح ابن جني ، في « الخصائص » (٢) ، فقد ذكر فيه أنه فصل من فصول العربية طريقته ، وأن أبا علي الفارسي - رحمه الله - كان مولعاً به ؛ ولكنه لم يفرده له باباً . وأنه استطاع أن يستشف معناه من خلال ألفاظ أبي علي ؛ وأن معناه - عند أبي علي - هو : « أن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسه معنى آخر ؛ كأنه حقيقته ومحصوله ؛ وقد يجرى ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها ، وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيدا ، لتلقين منه الأسد . ولئن سألت لتسألن منه البحر ، فظاهر هذا : أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه الأسد ، والبحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، وبمنازاة منه .

وعلى هذا جاءت مخاطبة الإنسان نفسه حتى كأنها تقاولة أو مخاطبة :

(١) الإيضاح (ضمن شروح التلخيص) ٤١١/٣

(٢) الخصائص ٢ / ٤٧٣

ورعلق عليه بقوله : « وهذا غاية البيان والمكثف؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يعتقد أن الله - سبحانه - ظرف لشيء ، ولا متضمن له ، فهو إذاً : على حذف مضاف أي : في عدل الله حكم عدل .

ثم قال وأنشدنا ( ويقصد أبا علي ) :

بنزوة لصر بعدما مر مصعب  
باشعث ، لا يفلى ولا هو يقمل .

ومصعب نفسه هو الأشعث :

ثم ذكر ابن جني أمثلة لما فيه مخاطبة الإنسان نفسه . ومنها قول الشاعر :

يانفس صبراً ؛ كل حي لاق

وكل اثنين إلى اقتراق

وقول النابغة الذبياني :

قالت له النفس : إن لا أرى طمعاً

ولان مولاك لم يسلم ، ولم يصد .

وقول الآخر :

أقول للنفس تأساء وتعزية

إحدى يدي أصابتي ولم تود

ويؤخذ من حديث ابن جني عن التجريد : هايل :

١ - أنه أول من عقد للتجريد باباً .

٢ - أنه قد أخذ سماها ، مشافهة من أبي علي الفارسي ، بدليل قوله :

( أنشدنا ) كذا ، وأنشدنا كذا عقب ذكره . لما فهمه عن أبي علي من التجريد .

٣ - أن فهم أبي علي الفارسي للتجريد قد لحظه ابن جني بعبارة هو ؛ يقول : « ومعناه : أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر ، كما حقيقته وحصوله ؛ وقد يجري ذلك إلى ألفاظها ، لما عقدت عليه مما فيها ، وذلك نحو قولهم : لئن لقيت زيدا ، لتلقين منه الأسد ، ولئن سألته لتسألن منه البحر ، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً ، وهو عينه الأسد والبحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، ويمتازا منه .

وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه ؛ حتى كأنها تقاوله ، أو مخاطبه ، ومنه قول الأعتى :

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟

وهو الرجل نفسه لا غيره .

٤ - ومن الأمثلة التي ساقها ابن جني للتجريد ، يمكن أن نقسم التجريد - في رأيه - إلى قسمين :

القسم الأول : ما تضمن مخاطبة الإنسان لنفسه ، كما في قول الأعتى : ( وهل تطيق وداعاً أيها الرجل ؟ ) وقول الآخر : ( أقول للنفس تأساء وتعزية ) ، وقول غيره : ( يانفس صبرا . )

والقسم الثاني : ما لم يتضمن مخاطبة الإنسان لنفسه ، كما في قولهم : ( لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد ) ، ( ولئن سألته لتسألن منه البحر ) ، وكقوله تعالى : « وطم فيها دار الخلد ، .

٥ - يؤخذ من أمثلة القسم الثاني : أن منه ما يكون قائماً على التشبيه

كالذي في قولهم: (لئن لقيت زيدا ليلقين منه الأسد) وما لا يكون قائماً على التشبيه، كما في الآية الكريمة، ولم فيها دار الخلد.

وحديثنا هنا عن التجريد القائم على التشبيه:

والإمام عبد القاهر الجرجاني يعد التجريد القائم على التشبيه في عداد التشبيه على حد المبالغة - على حد تعبيره - أو في عداد التشبيه البليغ - على حد تعبير المتأخرين من البلاغيين - وذلك حيث يفرق بسين التشبيه والاستعارة، فيقول (١): «وهنا أصل يجب ضبطه، وهو: أن جعل المشبه المشبه به على ضربين:

أحدهما: أن تنزله منزلة الشيء، تذكره بأمر قد ثبت له، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تسقط ذكر المشبه من الشئيين ولا تذكره بوجه من الوجوه، كقولك: رأيت أسداً.

والثاني: أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تجرى أمم المشبه به صراحة على المشبه فتقول: زيد أسد، وزيد هو الأسد، أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك: إن لقيت لقيت به أسداً، وإن لقيته ليلقيك منه الأسد، فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه أسداً، أو الأسد، وتضع كلامك له، وأما في الأول فتخرجه مخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقرير.

والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب - أعني ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته - : أنه تشبيه على حد المبالغة، ويقتصر على هذا، ولا يسمى استعارة.

وكان عبد القاهر بهذا، إنما يعد التجريد القائم على التشبيه مرحلة زادت

فيها المبالغة في التشبيه البليغ، حتى أمكن أن يجرد من المشبه مثله في الصفة التي يريد إثباتها له.

ولهذا عرف الخطيب القزويني التجريد بما لا يخرج عن هذا المعنى، وهو «أن يتزعم من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة، مبالغة في كمالها» (١)، وعده محسناً معنوياً من محسنات البديع، سواء أكان قائماً على التشبيه أم لم يكن قائماً على التشبيه.

وأما ابن الأثير: فإنه يشبهه بابن جني عند ذكره للتجريد، إذ قال ابن جني - في بداية كلامه عنه: «وهذا فصل من فصول العربية طريف حسن، ورأيت أبا علي - رحمه الله - به غريباً معنياً ولم يفرده أباً، ولكنه وسمه في بعض الفاظ هذه السمة» (٢).

فيقول ابن الأثير مجازياً هذه المقدمة لابن جني: «وهذا أهم كنت سمعته. فقال القائل: التجريد في الكلام حسن، ثم سكت فسأله عن حقيقته، فقال: كذا سمعت أبا علي ولم يزد شيئاً، فأنعمت حينئذ نظري في هذا النوع من الكلام، فألقي في روعي أنه ينبغي أن يكون كذا وكذا، وكان الذي وقع لي صواباً، ثم مضى على ذلك برهة من الزمان، ووصل إلى ما ذكره أبو علي الفارسي رحمه الله تعالى، وقد أوردته هاهنا وذكرت ما أتيت به من ذات خاطري من زيادة لم يذكرها، واستقت إليها المتأمل على كلامه، وكلامي» (٣).

ثم عرف التجريد تعريفاً لم يسمع عند غيره من العلماء، إذ جعله خاصاً باخلاص الخطاب لغريك، وأنت تريد به نفسك، وهذا أخرج

(١) الإيضاح (شروح التلخيص) ٤ / ٣٤٨

(٢) الخصائص ٣ / ٣٧٣ المثل السائر ٢ / ١٥٩



نحو قولهم : «لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد» ، ولئن سألتك لتسألني به البحر» ، وجعله تشبيها مضمرا الأداة وهو في هذا ناظر إلى ما قاله الإمام عبد القاهر في الدلائل ، إذ جعله تشبيها على حد المبالغة والحق أن ابن الأثير لم يسمع عن التجريد إلا من كتاب «الخصائص» ، لأن جنى ، وأن ما وصله عن التجريد بما ذكره أبو علي الفارسي ، وإنما وصله عن طريق ابن جنى في خصائصه ، لأن أبا علي لم يقل ما قاله عن التجريد في كتاب ، وإنما أخذه ابن جنى عنه مشافهة كما ذكرت ، بدليل قوله : «وأشدنا كذا» ، «وأشدنا كذا» ، فقد ذكر الرواة أن ابن جنى صحب أبا علي الفارسي أستاذه أربعين سنة (١) .

ومما يدل على أن ابن الأثير قد نقل ما نسبته إلى أبي علي الفارسي من كتاب الخصائص ما يلي :

أولا : أنه قد نقل قبل ذلك مما أسلفناه لك :

١ - موضوع : قوة اللفظ لقوة المعنى ، وذكر أنه نقله عن ابن جنى .

٢ - موضوع غلبة الفروع على الأصول ، وسماه الطرد والعكس ، وصرح بالنقل عنه .

٣ - أنه نقل الاعتراض الذي أورده ابن جنى على قول الشاعر ( ولما قضينا من منى كل حاجة ) كما نقل إجابته تقريبا ، دون أن يشير إليه .

ثانياً : أنه لم يشر إلى ما قاله ابن جنى ، ولم يجر له هنا ذكراً ، مع أنه ينقل من كتابه : «الخصائص» ، ولو كان الذي وصله عن أبي علي الفارسي

(١) الخصائص ١/١٠

من طريق آخر غير كتاب الخصائص ، لذكر ما قاله ابن جنى فيه - أيضاً - إلى جانب ما ذكره من هذا الطريق الآخر ، لأنه كان بين يديه وهو المؤلف المثل السائر بدليل نقله ما سبق عنه .

ثالثاً : أن العبارات التي نسبها ابن الأثير لأبي علي الفارسي ، إنما هي نفس عبارات ابن جنى التي نقل بها تصور أبي علي للتجريد ، مع التصرف في بعض الفاظها .

وقد أسلفنا لك عبارات ابن جنى التي لخص بها فهم أبي علي للتجريد ، ونحن ننقل إليك فيما يلي نص ما قاله ابن الأثير الذي ادعى أنه وصله عن أبي علي الفارسي لتقف على صحة ما ذهبنا إليه من أن ابن الأثير قد نقله من خصائص ابن جنى .

يقول ابن الأثير : «وأما الذي ذكره أبو علي الفارسي - رحمه الله - فإنه قال : إن العرب تعتقد أن الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقة ومحصوله فتخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها ، مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو بعينه ، نحو قولهم : لئن لقيت فلاناً ، لتلقين به الأسد ، ولئن سألتك لتسألني منه البحر ، وهو عينه الأسد والبحر ، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه ، أو متميزاً منه ثم قال : وعلى هذا النظم : كون الإنسان يخاطب نفسه حتى كأنه يتناول غيره ، كما قال الأعشى :

وهل تطبق وداعاً أيها الرجل ؟

وهو الرجل نفسه ، لا غيره (١)

ولعلك قد لاحظت أن ابن الأثير قد غير عبارة ابن جنى التي يبين بها معنى التجريد عند أبي علي الفارسي وهي قوله : «إن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسه معنى آخر» ، كأنه حقيقة ومحصوله (٢) ، فجعلها هكذا : «إن

(٢) الخصائص ٢/٤٧٤

(١) المثل السائر ٢/١٧٤



العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقة ومحصوله ، فغير كلمة (في الشيء) إلى كلمة (في الإنسان) ، وذلك ليتسنى له الرد على أبي علي الفارسي .

### رد ابن الأثير على أبي علي الفارسي :

يقول ابن الأثير - في رده على أبي علي الفارسي - : « والذى عندي فيه أنه أصاب في الثاني ولم يصب في الأول ، لأن الثاني هو التجريد ، ألا ترى أن الأعمى جرد الخطاب عن نفسه وهو يريد ما ؟ » .

وأما الأول - وهو : « لئن لقيت فلاناً لتأقن به الأسد ، ولئن سألته لتسألن منه البحر ، فإن هذا تشبيه مضمرة الأداة ، إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه ، فليس داخلها في التجريد . »

وأما قوله : « إن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً منه كأنه حقيقة ومحصوله فأقول : وغير العرب أيضاً تعتقد ذلك . »

فإن عني بالمعنى السكامن معنى الإنسانية الذي هو الاستعداد للعلوم والصنائع ، فما هذا من الشيء الغريب الخفي الذي علمته العرب خاصة ، وانقرض باستخراجه أبو علي - رحمه الله - !

وإن عني بالمعنى السكامن ما فيه من الأخلاق كالشجاعة ، والسخاء في المثال الذي ذكره . فليس الإنسان مختصاً بهذا المعنى السكامن دون غيره من الحيوانات .

فالأخلاق إذاً مشتركة بين الإنسان وغيره من الحيوانات ، غير أن الإنسان يجمع فيه ما تفرق في كثير منها .

ويخلص ابن الأثير من هذا الرد إلى ما يريد من تخطئة أبي علي الفارسي في كلامه من وجهين :

أحدهما : أنه جعل حقيقة الإنسان عبارة عن خلقه ،  
والآخر : أنه أدخل في التجريد ما ليس منه (١) .

### الرد على ابن الأثير :

ويمكننا أن نرد على ابن الأثير بما يلي :

أولاً : أن قوله : « والذى عندي أنه أصاب في الثاني ، ولم يصب في الأول ، لأن الثاني هو التجريد مبنى على أساس غير مسلم به ، وهو التعريف الذي اقترضه ابن الأثير ، وهو : إخراج الخطاب لغيرك ، وأنت تريد به نفسك ، وهو تعريف لم يقل به أحد غيره من البلاغيين . »

ولهذا عرفه الخطيب بقوله : « أن ينتزع من أمر ذي صفة ، أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كما طسا فيه (٢) ، وبهذا التعريف تدخل كل أنواع التجريد ، التي رفض دخولها ابن الأثير . »

ثانياً : أن قوله في : « لئن لقيت فلاناً لتأقن به الأسد ، ولئن سألته لتسألن منه البحر ، فإنه تشبيه مضمرة الأداة ، قد نقله من دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر إذ جعله تشبيهاً على حد المبالغة (٣) ، وأما قوله : « إذ يحسن »

(١) المثل السائر ٢ / ١٦٧

(٢) الإيضاح (ضمن شروح التلخيص) ٤ / ٣٤٨

(٣) دلائل الإعجاز ٤٥

تقدير أداة التشبيه فيه ، فأخوذ — أيضاً — من أمرار البلاغة لعبد القاهر ؛ إذ جعل حسن دخول أداة التشبيه مفرقاً بين ما يرجح أن يكون تشبيهاً ، وما يرجح أن يكون إستعارة (١) .

فلما رأى عبد القاهر بعد هذا النوع تشبيهاً على حد المبالغة فإن أنه أخرجه عن التصريد ؛ فأخذ عنه هذا الرأي دون أن يشير إليه .

ثالثاً : أن أبا علي الفارسي لم يقل : « إن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه » فقد غير ابن الأثير — كما أسلفنا لك — عبارة ابن جنى ، وهى : « إن العرب قد تعتقد في الشيء من نفسه معنى آخر ، كان حقيقته ومحصوله ، لجعل قوله : « تعتقد أن في الإنسان » بدلا من قوله « تعتقد في الشيء » ليتسنى له الرد الذى أسلفناه ؛ فسكانه اصطنع مبرراً للهجوم على ابن علي الفارسي ؛ لسكى يبدو ، وكأنه قد فاقه في علمه .

على أن الذى أوحى له بهذا الرد هو ما قاله ابن جنى في نهاية هذا الباب : « وقد دعا تردد هذا الموضوع ( أى مخاطبة النفس ) على الأسماع وعادته الأفهام ، أن ذهب قوم ، إلى أن الإنسان هو معنى متلبس بهذا الهيكل الذى يراه ؛ ملاق له ، وهذا الظاهر مما سلكه الباطن ، كل جزء منه منطوق عليه ، ومحيط به ، (٢) .

وهذا القول يعزى إلى الإمام مالك رضى الله عنه — وهو في الحقيقة لأتباعه — في جوهره التوحيد :

ولا تخض في الروح إذا ما وردا نص من الشارع يمكن وجدا  
لمالك هي صورة كالجسد فحسبك النص بهذا السند (٣)

(١) أمرار البلاغة ٣٦٤ (٢) الخصائص ٤٧٦/٢  
(٣) الخصائص ( تعليق للشيخ محمد علي النجار ) ٤٧٦/٢

## المعاني المجازية للإستفهام

جماعت المعاني المجازية للإستفهام على لسان ابن جنى في خصائصه من خلال الأبواب التي عقدها لدراسة اللغة ؛ ومن هذه الأبواب :

١ — باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ، عالم يدع داع إلى الترك والتحول ، وعلى هذا فإن الإستفهام الذى جاء به ، إذا كان قد خرج عن معناه ؛ فإنما ذلك لداع دعا إليه ، وهو ما يسمى عند البلاغيين بالأغراض والمقاصد (١) .

٢ — باب في التفسير على المعنى دون اللفظ ؛ ومعنى هذا أن اللفظ قد يكون في صورته إستفهاماً ، ولكن معناه قد يخرج إلى الخبر ، وهو موضع — كما يقول ابن جنى — قد اتعب كثيراً من الناس ، واستهواهم ، ودعاهم إلى سوء الرأي والاعتقاد ، تعلقهم بظواهر هذه الأماكن دون أن يبحثوا عن مر معانيها ، ومعانيد أغراضها (٢) .

٣ — باب في تقضى الأوضاع ، إذ ضامها طارىء عليها ، ومن ذلك : لفظ الإستفهام ، إذا انضم إليه معنى التعجب صار خبراً ؛ ولفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً ، وإذا لحقه لفظ النفي عاد لإيجاباً . أما تلك المعاني المجازية ، التي جماعت على لسان ابن جنى للإستفهام ؛ فى كما يلي :

### ١ — التحقيق :

فأما ( هل ) : فقد أخرجت عن بابها ، وهو الإستفهام ، إلى معنى

(١) الخصائص ٤٦٢/٢ (٢) الخصائص ٣٦٠/٣ (٣) — الخصائص



وذلك كقولك للرجل - لا تشك في ضعفه عن الأمر - هل ضعفت عنه؟ وللإنسان - يحب الحياة - هل تحب الحياة؟ أي: فكما تحبها، فليكن حفظك لها، وكما ضعفت عن هذا الأمر، فلا تتعرض لمثله، بما تستعفت عنه، وكأن الإستفهام، إنما دخل هذا الموضوع، ليتبع الجواب عنه، بأن يقال: نعم، فيحتاج عليه بإعترافه، فيجعل ذلك طريقاً إلى وعظه، أو تبسكته. وهكذا تجد أن ابن جنى يؤكّد المعنى الذي فهمناه من أن (هل) بمعنى يقرب من معنى التقرير، لأن الوعظ، والتبكيك إنما يكونان لمن أقر بخطئه.

والدليل على ذلك قول ابن جنى بعد هذا الكلام مباشرة: ولولم يعترف في ظاهر الأمر به، لم يقو توقيفه عليه، وتخليده من مثله، وقوته إذا اعترف به، لأن الإحتجاج على المعترف أقوى منه على المنكر، أو المقوقف.

ثم يقول: فكذلك قوله سبحانه: هل إمتلأت؟ فكأنها قالت: لا، فقيل لها: بالغي في إحراق المنكر لذلك، فيكون هذا خطاباً في اللفظ للجهنم، وفي المعنى للكفار.

وكذلك جواب هذا من قولها: هل من مزيد؟ أي: أتعلم يا ربنا أن هندي مزيداً؟ بجواب هذا منه - عز اسمه - لا، أي: فكما تعلم أن لا مزيد، فحسبي ما عندي.

فملى هذا قالو - في تفسيره - قد إمتلأت، فتقول: ما من مزيد (١).



(قد) وهو: التحقيق، وذلك نحو قول الله تعالى: «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً» (١)؟ قالوا: معناه: قد أتى عليه ذلك.

ويرى العلامة ابن جنى أن هل يمكن أن تكون مبقاة في هذا الموضوع على ماها، من الإستفهام، فكأنه قال - والله أعلم - هل أتى على الإنسان هذا؟ فلا بد في جوابه من نعم؟ مملووظاها أو مقدره أي: فكما أن ذلك كذلك، فيبغى للإنسان أن يحتقر نفسه، ولا يفخر بما فتح له.

وهذا كقولك لمن تريد الإحتجاج عليه بالله هل سألتني فأعطيتك؟ أم هل زرتني فأكرمتك؟ أي: فكما أن ذلك كذلك، فيجب أن تعرف حقك عليك، وإحسانى إليك.

ويؤكّد هذا المعنى عندك: قول الله تعالى: «إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعاً بصيراً، إنا هديناه السبيل» فعدّد الله تعالى عليه آياديه وألطفاه. وهذا المعنى الذي يقول به ابن جنى قريب من معنى التقرير، لأن الله تعالى، إنما أتى بالكلام على صيغة الإستفهام لأنه يعلم أن الإجابة لا بد أن تكون بنعم وكأنه تعالى، أراد أن يقر الإنسان بحقه عليه، وإحسانه إليه.

ومن ذلك (٢): قول الله تعالى: «يوم نقول للجهنم هل امتلأت؟ وتقول: هل من مزيد؟» (٢) فقد قالوا: معناه: قد إمتلأت، وهو - كما يقول ابن جنى - تفسير على المعنى دون اللفظ، وهل مبقاة على استفهامها

(١) الإنسان ١

(٢) الخصائص ٣/٢٦٣

(٣) سورة ق ٣٠

وهكذا نجد أن (هل) - هنا - على الرأي الأول بمعنى (قد) أي :  
التحقيق ، وعلى رأي ابن جنى ، يكون معناها قريباً من معنى التقرير ،  
وقد تدخل همزة الإستفهام على (هل) فتخرجها عن معنى الإستفهام ،  
إلى الخبر ، وتكون - حينئذ - بمعنى (قد) ، أي للتحقيق ، لأنها ،  
لوقبيت على الإستفهام ، لا إمتنع ملاقاتها لهمزته لاستحالة إجتماع  
حرفين لمعنى واحد ، وذلك كقول زيد الخيل الطائي في إغارته على بني  
يربوع (١) .

سائل فوارس يربوع بشدتنا

أهل رأونا بسفح القف ذي الأكم ١٤

أى : سائل هزلاه الفوارس عن شجاعتنا ، فقد رأوا شجاعتنا بذلك  
المكان .

٢ - التقرير :

قد تخرج الهمزة عن معنى الإستفهام إلى معنى التقرير ، والتقرير  
ضرب من الخبر ، وذلك ضد الاستفهام .

وهمزة التقرير إذا دخلت على النفي صار إثباتاً ، وإذا دخلت على  
الإثبات صار نفياً .

فن دخلها على النفي الذي صار إثباتاً : قول جرير (٢) :

(١) الخصائص ٢/٤٦٣ ، وشواهد المغنى للبغدادى ٢/٥٢٧ والخزانة

٥٠٦/٤

(٢) شرح ديوان جرير (ط دار الأندلس بيروت) ص ٩٨

الستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح ١٥  
أى : اتم كذلك

ومن دخولها على الإثبات الذى صار نفياً: قول الله تعالى: وآتته آذن  
لكم (١) ، أى : لم يأذن لكم : وقول الله تعالى : وأنت قلت للناس (٢) ،  
أى : لم تقل للناس اتخذوني ، وأى ألهين من دون الله .

ولو كانت الهمزة هنا ، استفهاماً محضاً ، لأقرت الإثبات على إثباته ،  
والنفي على نفيه : ولكنها إذا دخلت على الإثبات نفته ، وإذا دخلت على  
النفي نفته ؛ ونفى النفي إثبات .

ويستدل ابن جنى على صحة معنى التناكر في همزة التقرير - أى دخولها على  
النفي فيصير إثباتاً ، وعلى الإثبات فيصير نفياً - أنها أخلصت للإنكار ؛  
في نحو قولهم - ق جواب : ضربت عمر : أعمره ؛ أى أن من يقول هذا  
إنما يقوله إنكاراً لضرب عمر :

٣ - الإنكار :

ويستدل ابن جنى ، في موضع آخر من كتابه الخصائص (٣) ، أن الهمزة  
تفيد الإنكار ويمثل لذلك بقول الله تعالى : وأنت قلت للناس ، أى :  
سأقلت لهم ، وقوله تعالى : وآتته آذن لكم ، أى : لم يأذن لكم .

لأنها دخلت على الموجب هنا ، فعاد نفياً .

وبقول الله تعالى : أأنت برهكم ١٤ ، أى : أنا كذلك ، وقول جرير :

الستم خير من ركب المطايا ١٥ ،

(١) يونس ٥٩

(٢) المائدة ١٣١



أى: أنتم كذلك:

لأنها لحقت لفظ النفي - في الآية للكرامة وفي البيت - فعاد إيجاباً .  
ثم يوضح معنى الإنكار هنا بأنه إنما كان الإنكار كذلك ، لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يجيبه ، إلى عكسه ، وضده ، ولهذا استحال به الإيجاب .  
وهكذا تجد أن ابن جنى قد جعل همزة الاستفهام - في موضع من كتابه - للتقرير ، وجعلها - في موضع آخر - للإنكار ، والأمثلة واحدة في الموضوعين وهو محقق في الموضوعين .

فقد بين لنا عبد القاهر ، كيف أن التقرير ، والإنكار يجتمعان في مثال واحد ، وذلك إذ يقول بعد أن أورد أمثلة للاستفهام التقريري مع تقديم المستند إليه : وأعلم أن الهمزة - فيما ذكرنا - تقرير بفعل قد كان ، وإنكار له لم كان ، وتوبيخ لفاعله عليه ، ومن الأمثلة التي أشار إليها عبد القاهر بذلك القول : فولة تعالى - حكاية عن قول عمرو ذ - وأنت فعلت هذا بأهتنا يا إبراهيم (١) .

ولهذا يقول الخطيب : إن من بجىء الهمزة للإنكار ، نحو قوله تعالى : أليس الله بكاف عبده ١٤ . وقول جرير :

السم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح ١٤

أى : الله كافي عبده ، وأنتم خير من ركب المطايا ، لأن نفي النفي لإثبات ثم قال : وهذا مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أى : للتقرير بما

(١) دلائل الإعجاز ٨٩

دخله النفي (١) . ويرتب على هذا ، العلامة الدسوقي (٢) . أنه يصح أن يقال : إن الهمزة فيه للتقرير ، كما يصح أن يقال : إنها للإنكار ، ومثله قول الله تعالى : ألم نشرح لك صدرك ١٤ . و ألم يجدك يتيماً فآوى ١٤ . فقد يقال : إن الهمزة للإنكار . وقد يقال : إنها للتقرير ، وكلاهما حسن .

٤ - تجاهل المعارف :

يذكر ابن جنى أن أوصاف الشعراء ، في غزلهم ، إذا جاءت على طريق التشك كانت أعذب للفظ ، وأقرب إلى تقبل القول

فذهبهم في الغزل ونحوه : أن يظهروا شكاً ، وتخالجاً ، ليظهروا قوة الشبه ، استحكام الشبه ، ولا يقطعوا قطع اليقين البتة ، فيسبوا بذلك إلى الإفراط ، وغلو الاشتطاط ، وإن كانوا هم ومن بحضرتهم ، ومن يقرأ من بعد أشعارهم ، يعلدون أن لا حيرة هناك ولا شبهة ، ولكن كفا حرج الكلام على الاحاطة بمحصول الحال (٣) .

ولهذا قال ذو الرمة :

أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم أم سالم ١٤

وهذا مما لا يشك أحد ، في أن كلامه مهيباً قد خرج مخرج التشك ، لما فيه من عدوبته ، وظرف مذهبه .

ومنه قول الأخير : زيناك من غيرنا

أقول لظبي يرتعى وسط روضة . أنت أحو ليلى ؟ فقال يقال

(١) الايضاح ٨٣  
(٢) حاشية الدسوقي (شروح التلخيص) ٢٩٧/٢  
(٣) الخصائص ٤٥٩/٢ .



وهذا الأسلوب هو ما يسمى عند البلاغيين بتجاهل العارف ، وقد وضعوه في علم البديع ، ولكنه - وإن كان أسلوباً من أساليب البديع - إلا أنه قد خرج فيه الإستفهام عن معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى مجازية .

وقد ذكر ابن جني أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه لكن غرضه في الاستفهام أشياء ، ومنها :

- ١ - أن يرى المسئول إنه حتى عليه لسمع جوابه عنه .
- ٢ - أن يتعرف حال المسئول ، هل هو عارف بما السائل عارف به .
- ٣ - أن يرى الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد ، لما له في ذلك من الغرض ،
- ٤ - أن يعد ذلك لما بعده بما يتوقعه ، حتى إن حلف بعد أنه قد سألته عنه حلف صادقاً ، فأوضح بذلك عنرا (١) .

وقد ذكر العلامة السبكي (٢) . أنه قد جاء في المصباح ، أن الاستفهام قد يأتي للبالغ في المدح كقوله :

بدأ ، فراع فؤادي حسن صورته

فقلت : هل ملك ذا الشخص أم ملك ؟

أو في الذم ، كقول زهير :

وما أدرى وسوف إخال أدرى

أقسام آل حصن أم فساء ؟

(١) الخصائص ٢/٢٦٤

(٢) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٢/٣٠٩

أو التذلة في الحب ، كقول المجنون :

بأنه يا ظييات القناع قلن لنا

ليلاي منكن أم ليلى من البشر

وهذا موافق لما قاله ابن جني من أن مذهب الشعراء ، في مثل تلك الأوصاف أن يظهروا شكاً وتخالفاً ، لتكون أعذب للفظ ، وأقرب إلى تقبل القول .

هـ - التعجب :

يرى ابن جني أن لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً وذلك مثل قولك : مررت برجل أي رجل ؟

فأنت الآن نخبر بتناهي الرجل في الفضل ، ولست مستفهماً ، وكذلك قولك : مررت برجل أيما رجل ؟ لأن ( ما ) زائدة .

وإنما كان كذلك ، لأن أصل الاستفهام الخبر ، والتعجب ضرب من الخبر ، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام ، أعاده إلى أصله من الخبرية (١) .

(١) الخصائص ٣/٢٦٩



### نفي الشيء بإيجابه

أبوود ابن جني هذا الفن من فنون القول تحت ما أسماه : « توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين » .

ومثل له بقوله : ( هذا أمر لا ينادى وليده ) وذكر أن لفظه غيرا محتمل فيه ولكن اختلفوا في تفسيره .

فقال قوم : إن الإنسان يذهل عن ولده ؛ لشدة به ؛ فيكون هذا كقوله تعالى : « يوم تزونها فذهل كل مرضعة عما أرضعت ، (١) ؛ وقوله تعالى : « يوم يضر المرء من أخيه ، وأمه وأبيه ، (٢) » .

وقال قوم : أي هو أمر عظيم ؛ وإنما ينادى فيه الرجال والجللة ؛ لا الإماء والصبية .

وقال آخرون - وهم أصحاب المعاني - : أي : لا وليد فيه فينادى ؛ وإنما فيه الكفاة ، والنهضة :

ولعل ابن جني يقصد البلاغيين بهذا القول الأخير .

وقد مثل له من الشعر بقول امرئ القيس :

عسلى لا حب لا يهتدى بمساره

إذا ساقه العود الدنيا في جرجرا

أي : لا مئار فيه فهتدى به .

(١) الحج ٢

(٢) عبس ٢٤ ، ٢٥

### وبقول الآخر :

لا تفرزع الأرنب أهواها

ولا ترى الذئب بها ينحجر

أي : لا أرنب بها ، فتفرعها أهواها .

وبيت الكتاب :

وقدر كسف القرد لا مستعيرها

يعار ، ولا من يأتها يتدم

أي : لا مستعير يستعيرها ، فيمارها ، لأنها - لصغرها ولؤمها - مائة معيفة (١) .

وقد أعاد ابن جني هذا الفن من فنون القول ، في باب آخر من خصائصه بعنوان « باب في الجمع بين الأشياء من حيث يغمض الإشتباه ، مفترضا أن يقول له قائل : من أين تجمع قول الله تعالى : « ولم يكن له ولي من الدن » مع قول امرئ القيس :

عسلى لا حب لا يهتدى بمساره  
إذا ساقه العود النياطي جرجرا

ويجيب ابن جني على هذا السؤال بأن معنى قوله : « ولم يكن له ولي من الدن » (٢) ، لم يذل ، فيحتاج إلى ولي من الدن ، كما أن البيت معناه : لا مئار به ، فهتدى به ، ومثله قول الآخر :

لا تفرزع الأرنب أهواها  
ولا ترى الضب بها ينحجر

(١) الخصائص ١٦٤/٣

(٢) ختام سورة الإسراء



وعليه قول الله تعالى: «فما تنفعهم شفاعة الشافعين» (١)، أي: لا يشفعون لهم، فينتفعوا بذلك، يدل عليه قوله عز اسمه: «ولا يشفعون إلا لمن ارتضى»، وإذا كان كذلك، فلا شفاعة إلا لمن ارتضى الله، وبهذا تعلم أنهم لو شفع لهم لم ينتفعوا بذلك الشفاعة، ومنه قولهم: (هذا أمر، لا ينادى وليده)، أي: لا وليد فيه فينادى، (٢).

ثم يفترض ابن جنى أن قائلاً قال: فإذا كان، لا منار به، ولا وليد فيه، ولا أرتب هناك، فأوجه إضافة هذه الأشياء إلى ما لا ملائمة بينها وبينه ١٢

ويجيب ابن جنى قائلاً: لا، بل هناك ملائمة، لأجلها صحت الإضافة وذلك: أن العرف أن يكون في الأرض الواسعة منار يهتدى به، وأرتب تحملها، فإذا شاهد الإنسان هذا البساط من الأرض خالياً من المنار، والأرتب ضرب بفسكره إلى ما فقده منهما فصار ذلك القدر من الفسكو واصله بين الشيبين، وجامعاً لمعتاد الأمرين. وكذلك إذا عظم الأمر واشتد الخطب علم أنه لا يقوم له ولا يحضر فيه إلا الأجلاد وذوو البسالة، وذو الولدان وذو الفزاعة، فصار العلم يفقدان بهذا الضرب من الناس وصلة فيه بينهما وخطرا في تصاقبهما، وتداني حالتهما (٢).

هذا هو المعنى الذي ينبغي أن يفهم من قوله تعالى: «فما تنفعهم شفاعة الشافعين» (١)، أي: لا يشفعون لهم، فينتفعوا بذلك، يدل عليه قوله عز اسمه: «ولا يشفعون إلا لمن ارتضى»، وإذا كان كذلك، فلا شفاعة إلا لمن ارتضى الله، وبهذا تعلم أنهم لو شفع لهم لم ينتفعوا بذلك الشفاعة، ومنه قولهم: (هذا أمر، لا ينادى وليده)، أي: لا وليد فيه فينادى، (٢).

(١) المدثر ٤٨

(٢) الخصائص ٣/٣٢٢

موقف البلاغيين من هذا الباب:

جعل ابن رشيق هذا النوع من الكلام باباً من المبالغة، وسماه: نفي الشيء بإيجابه، وعده من محاسن الكلام (١) وتابعه ابن أبي الإصبع في تسميته وعده من البديع.

وبهذا يكون هذا الأسلوب — عندهما — داخلاً في علم البديع. وقد تابعهما العلامة السيوطي في هذا الرأي، فسماه — أيضاً — نفي الشيء بإيجابه، وعده في علم البديع (٢).

ولكن ابن الأثير قد جعله النوع الثالث عشر من المقالة الثانية في الصناعة المعنوية وعرفه بأنه: نفي الشيء بإيجابه، وهو نفس العنوان الذي تجده عند ابن رشيق، ولكنه سماه «عكس الظاهر».

ولما سماه كذلك، لأنك تذكر كلاماً يدل ظاهره على أنه نفي لصفة موصوف، وباطنه نفي للموصوف أصلاً.

ووقد بين ابن الأثير أن هذا الباب من مستطرفات علم البيان، وهو — وإن كان يطلق لفظة البيان دلي البلاغة كلها — إلا أنك تشعر بأنه يميل بهذا الأسلوب إلى أن يكون في «المعاني» لأنه يضعه بعد «قوة اللفظ لقوة المعنى».

على أن هذا النوع من الكلام لا نجد له ذكراً عند الخطيب، وإن كان ابن رشيق قد أتى بأمثله كثيرة منه.

كما أن ابن الأثير، يرى أنه قليل الاستعمال، لأن الفهم يأباه، ولا يقبله

(١) العمدة ٢/٨٠. (٢) شرح عقود الجمان للسيوطي ١٢٤.





الإلا بقرينة خارجة عن دلالة لفظه على معناه ، وما كان عارياً عن القرينة لا يفهم منه ما أراد قائله .

وقد مثل له ابن الأثير بقول علي - رضي الله عنه - في وصف مجلس رسول الله ﷺ : « لا تثنى فلناته » ، أي لا تداع ، والمراد أنه لم يكن له ثنات فتثنى .

ولم يجد ما يمثل به من الشعر إلا قول امرئ القيس :

على لأحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العود الدنيا في جرجرا

وقول عمرو بن أحمد الباهلي من أبيات يصف بها فلاة :

لا تفرغ الأرنب أهوالها ولا ترى الضب بها ينحجر

ويبدو أنه نقلهما من خصائص ابن جني ، ويذكر أنه طوف على أقوال الشعراء ، فلم يجد ما يمثل به لهذا النوع من الكلام من الشعر غير هذين (١) البيتين ، مع أن ابن رشيق قد أورد فيه من الشعر قدراً ، لا بأس به .

(١) المثل السائر ٢/٢٥٠ .

### الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية

كانت الدلالات عند الجاحظ شاملة للألفاظ ، وغيرها ، إذ كانت عنده خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد ، أولها : اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم المقعد ثم الخط ، ثم الحال (١) .

ثم وجدناها عند ابن الحسين اسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب أربعة أشياء : بيان الأشياء بذواتها ، وهو ماسماه لسان الحال ، وبيان الاعتقاد ، وهو ما يحصل في القلب عند أعمال الفكر وبيان العبارة ، وهو النطق باللسان للأخبار عما في النفس ، وبيان بالسكتابة ، ليبلغ من بعد (٢) أو قاب ، ثم وجدناها عند الرماني أربعة - أيضاً - هي الكلام ، والحال والإشارة والعلامة (٣) .

ولكن حديث ابن جني هنا - عن أنواع الدلالات - يختلف تماماً عما وجدناه عند الجاحظ ، وابن وهب ، والرماني ، فقد قصر الحديث على دلالة اللفظ ، ولعمري إنها لنظرة ناقصة ، فالدلالة اللفظية أنسب بالبلاغة من الدلالات غير اللفظية ، لأنها محل بحث البلاغيين ، وموضع اهتمامهم ، والذي ذهب إليه ابن جني من قصر الدلالة على اللفظ ، بأنواعه ، أقرب إلى روح البلاغة ، فليس من المنطق في شيء أن نعد كل ما يؤدي إلى الإفهام نوعاً من البلاغة ، كالإشارة ، والعلامة ، بل ينبغي أن تكون البلاغة أبعد مثلاً ، وأرق منزلة من مجرد الإفهام بمختلف الوسائل ، وإلا اتصف الناس جميعاً بالبلاغة (٤) !

(١) البيان والتبيين ١/٣٢ ، ٣٤ .

(٢) البرهان في وجوه البيان ٥٦ .

(٣) النسكت ٩٨ .

(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي ٢٧٩ .



الدلالات : هي اللفظية ، والصناعية ، والمعنوية .

مراتبها : أقوى هذه الدلالات هي : اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية ومن ذلك : جميع الأفعال : ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة .

ففي ( قام ) — مثلا — دلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنيائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلالات من لفظه ، وصيغته ، ومعناه .

وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها ، وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عنها ، ويستقر على المثال المعتزم بها ، فلما كانت كذلك خفت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلنا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ، وأما المعنى : فإنما دلالاته لاحقة بعلم الاستدلال ، وليست في حين الضروريات .

وذلك لأنك حين تسمع ( ضرب ) تعرف حدثه وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد ، فتقول ، هذا فعل ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ ، إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله من موضع آخر ، لامن مسموع ضرب .

والآفاظ أدلة على إثبات معانيها :

فمن ذلك : قولهم : نسلم ، (مرقاة) بكسر الميم وللدرجة (مرقاة) بفتحها فنفس اللفظ يدل على الحدث ، وهو الرقي ، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ، ويعتمل عليه ، وبه ، كالمطرقة ، والمئزر ، والمنجل ، بكسر الميم فيها ، ولما كان فتح ميم مرقاة تدل على أنه مستقر في موضعه ، كالمئزر والمثابة .

فنفس ( رقى ) يفيد معنى الارتقاء ، وكسر الميم وفتحها يدلان على

ما سبق ، من معنى الثبات ، أو الانتقال ، وكذلك الضرب ، والقيل : نفس اللفظ يفيد الحدث ، فهما ، ونفس الصيغة تفيد فيهما صلاحتهما للأزمنة الثلاثة .

وكذلك أهم الفاعل : نحو قائم وقاعد لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والعود ، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل .

وكذلك قطع وكسر : فنفس اللفظ ههنا ، يفيد معنى الحدث ، وصورته تفيد شيئين أحدهما ، الماضي ، والآخر : تكثير الفعل .

كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث ، وببنيائه الماضي ، وكون الفعل من اثنين ، ومعناه على أن له فاعلا (١) .

فالدلالات — عند ابن جني — هي : اللفظية ، والصناعية ، والمعنوية وهو يمثل لها بجميع الأفعال : فدلالة الفعل على الحدث — أي المصدر — — في رأيه — هي اللفظية ؛ ودلالته على زمانه هي : الصناعية ، ودلالة معناه على فاعله ، هي المعنوية .

غير أنه وجد أن الدلالة المعنوية لاحقة بعلم الاستدلال ، لأنك حين تسمع ( ضرب ) تعرف حدثه وزمانه ، ثم تفكر بعد ذلك فيمن وقع منه الضرب من موضع آخر ، لامن مسموع الضرب .

ومن هنا نجد : أن الدلالة اللفظية ، غير الدلالة المعنوية ؛ وهي التي يسميها عبد القاهر ، الدلالة العقلية ، لأن طريقها هو العقل .

وقد فرق عبد القاهر بين الدالتين : اللفظية والعقلية — وهو يفرق

(١) الخصائص ١٠١/٣ .

(١٠ — الخصائص)



## الحقيقة والمجاز اللغويان

تعريفهما :

عرف ابن جني الحقيقة بأنها : « ما أقر - في الاستعمال - على أصل وضعه في اللغة وأن المجاز هو : ما كان بضد ذلك ، أي ما لم يقر - في الاستعمال - على أصل وضعه في اللغة (١) .

وقد ردد الإمام عبد القاهر - في الدلائل - هذا التعريف إذ قال : وذلك أن العادة قد جرت بأن يقال - في الفرق بين الحقيقة والمجاز - : إن الحقيقة : أن يقر اللفظ على أصله في اللغة ، والمجاز : أن يزال عن موضعه ، ويستعمل في غير ما وضع له (٢) .

وهذا التعريف لا يبعد كثيراً عن تعريف عبد القاهر للحقيقة في اللمع المفرد بأنها : « كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح ، وقوعاً لا يستند إلى غيره ، وتعريفه للمجاز في المفرد بأنه : « كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضحها للملاحظة بين الثاني والأول ، (٣) .

غير أن عبد القاهر هنا قد زاد عبارة : ( للملاحظة بين الثاني والأول ) وهي ما سمي عند المتأخرين بالعلاقة بين المعنى الحقيقي للفظ ، والمعنى المجازي له .

أما الخطيب القزويني ، فقد عرف الحقيقة بأنها : الكلمة المستعملة

(١) الخصائص ٢/٤٤٢

(٢) دلائل الإعجاز ٢٨٠

(٣) أمرار البلاغة ٣٢٤ (تحقيق هـ . ريتز)

بين المجازين واللغوي والفعل - بأن مما يجب ضبطه في هذا الباب : أن كل حكم يجب في العقل وجوباً ، حتى لا يجوز خلافه بإضافته إلى دلالة اللغة ، وجعله مشروطاً فيها بحال ، لأن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات ، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه (١) .

(١) أمرار البلاغة ٣٠٠

خلوت مطا جوادك يوم يوم وقد تمد الجياد، فكان بحرأ  
وكان يقول الساجع: فرسك هذا، إذا سما بغيرته كان بحرأ، وإذا  
جرى إلى غايته، كان بحرأ، ونحو ذلك، ولو عرى الكلام من دليل  
يوضح الحال لم يقع عليه بحر، لما فيه من التعجرف في المقال من غير  
إيضاح ولا بيان، لأنك لو قلت: رأيت بحرأ. وأنت تريد: الفرس،  
لم يعلم بذلك عرضك، فلم يحسن قولك، لأنه إلباس وإلغزاز على  
الناس (١).

ولعل هذا الذي قاله ابن جنى - هنا - من إشتراط وجود القرينة  
التي تسقط الشبهة في إرادة المعنى الحقيقي للكلمة، كان الأصل الذي أخذ  
عنه البلاغيون للمجاز اللغوي شرط وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى  
الأصلي للفظ (٢).

كما أن قوله: «أما الاتساع، فلأنه قد زاد في أسماء الفرس التي هي  
فرس، وطرف وجواد، ونحوها: البحر، كان أصلاً لا دعائم دخول  
المشبه في جنس المشبه به، إذ قالوا: وإنما المراد أن المدعى بنى ادعائه على  
أن الأسد - مثلاً - جعل له بطريق التأول والمبالغة فردان: متعارف،  
وهو الذي له الجرامة المتناهية، والغاية في القوة، في جثة ذى الأظفار،  
والأنياب، والشكل المخصوص.

وغير متعارف: وهو فرد آخر له تلك القوة والجرامة بنفسها،  
لكن في جملة الأدمى وكان اللفظ موضوع للقدر المشترك بينهما،  
كالتواطىء، (٣).

(١) الخصائص ٤٤٢/٢

(٢) شروح التلخيص ٢٥/٤

(٣) مواهب الفتح ٦٦/٤

فما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، وعرف المجاز بأنه: الكلمة  
المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، على وجه يصح،  
مع قرينة عدم إرادته (١).

وقد زاد الخطيب هنا، وجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي  
للكلمة ليخرج السكناية من حيز المجاز.

وأما قوله: (على وجه يصح) فقد قصد به إشتراط وجود العلاقة (٢)  
بين الممتئين الحقيقي والمجازي، فهو ترجمة لقول عبد القاهر: لملاحظة  
بين الثاني والأول.

#### الفرق بين الحقيقة والمجاز:

يفرق ابن جنى بينهما، بأن المجاز، إنما يقع، ويعدل إليه عن الحقيقة،  
لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه، فإن عدمت هذم  
الأوصاف كانت الحقيقة البتة.

وبهذا الفرق بين الحقيقة والمجاز، أدخل التشبيه في حيز المجاز.  
ويمثل ابن جنى للمجاز، بقول النبي - ﷺ - في الفرس: هو بحر،  
فلعماني الثلاثة موجودة فيه:

أما الاتساع، فلأنه قد زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس، وطرف،  
وجواد ونحوها: البحر، حتى إنه إن أحتج إليه في شعر، أو سجع،  
أو إلتساع، إستعمل إستعمال بقية تلك الأسماء، لسكن لا يقضى إلى ذلك  
إلا بقرينة تسقط الشبهة، وذلك كأن يقول الشاعر:

(١) الإيضاح ١٥٣

(٢) شرح السعد ٢٦/٤

وبعضى ابن جني مبينا ما في الحديث الشريف من تشبيهه ، وتوكيد ،  
فيقول :

وأما التشبيه : فلأن جريه يجرى في الكثرة مجرى مائه .

وأما التوكيد : فلأنه شبه العرض بالجواهر ، وهو أثبت في النفوس  
منه ، والشبه في العرض متفتية عنه ، ألا ترى أن من الناس من دفع  
الأعراض ، وليس أحد دفع الجواهر ١٤

ثم يميل ابن جني أيضا بقول الله تعالى : « وأدخلناه في رحمتنا » مبينا  
أن فيه الأوصاف الثلاثة الماضية ، وهي الاتساع ، والتشبيه ، والتوكيد  
أما الاتساع ، فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات ، والمحال أسما هو : الرحمة .

وأما التشبيه : فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز  
دخوله ، فلذلك وضعها موضعه .

وأما التوكيد : فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجواهر ، وهذا  
تعان بالعرض وتفخيم منه ، إذ صير إلى حيز ما يشاهد ، ويلبس ، ويعاين (١) .  
وأنت ترى ابن جني : كأنه يميل إلى أن في الكلام إستعارة بالكناية ،  
فشبه الرحمة بمكان ، ودل على ذلك يلزم التشبيه به ، وهو الإدخال ،  
 والمعروف أن الآية تجوزأ بالرحمة عن الجنة ، من إطلاق السبب على  
المسبب ، وهذا مجاز مرسل (٢) .

وحمل عليه قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (٣) :

(١) الخصائص ٤٤٣/٢

(٢) تعليق الأستاذ محمد علي النجار ٤٤٣/٢ من الخصائص : ٤٤٣

(٣) ديوان الحماسة ٢/٢٩٨ والأمالى للقبالي ٢/٢٧٣ والأعاني ٨/٩٤

والمختار من شعر بشار ١٥٤ منسوب إلى الحارث بن خالد المخزومي .

تغلغل حب عثمة في فؤادي فباديه مع الحسافي يسير  
فقد وصف بالتغلغل مالا يوصف به ، لأنه وحصف يخص في الحقيقة  
الأعيان لا الأحداث .

وهذا وجه الاتساع كما يقول ابن جني .

فأما التشبيه ، فلأنه قد شبه مالا يتقل ولا يزول ، بما يزول ويتقل  
وأما المبالغة والتوكيد ، فلأنه أخرجه عن ضعف العرضية إلى قوة  
الجوهريّة ثم حمل عليه - أيضا - قول الآخر :

فرغت ظنائب الهوى يوم عالج

ويوم النقا ، حتى قسرت الهوى قسرا

وقول الآخر :

ذهوب بأعناق المثين عطاؤه عزوم على الأمر الذي هو فاعله

وقول كثير :

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا غلقت لضحكته رقاب المال

وقول طرفة :

ووجه كأن الشمس حلت رداها عليه نقي اللون لم يتحدد

حيث جعل للشمس رداء ، وهو جوهر ، لأنه أبلغ في النور الذي هو

العرض ثم يقول وهذه الاستعارات كلها داخلة تحت المجاز .

وهكذا ترى أن ابن جني قد أطلق على ما في الآيات الأربعة بأنه

استعارات وأن تلك الاستعارات داخلة في دائرة المجاز .

مع أن ما في البيت الثاني وهو قوله (باعتناق المثين) إنما هو من قبيل المجاز

المرسل حيث عبر عن الإبل بأعناقها ، من إطلاق الجزء ، وإرادة الكل .



أما ما في البيت الأول ، فهو من قبيل الإستعارة التمثيلية ، وهو قوله ،  
(قرعت ظنايب الهوى) ، فالظنايب جمع ظنوب ، وهو حرف العظم  
اليابس من الساق ، وتقول : قرعت ظنوب البعير ، إذا ضربت ظنوبه  
ليفتوخ لك فتركبه ، وقيل من هذا : قرع ظنايب الشيء . ذلله (١)

وأما قول كثير فهو من قبيل الاستعارة المجردة التي جاء الملائم فيها  
صفة معنوية ، فقد استعار الرداء للطاء بعد أن شبه العطاء به في الوفاة  
والحفظ ، إذ المال يصون العرض ، كما أن الرداء يصون السوءة ثم وصف  
الرداء (بالفمر) وهو ملائم للاستعار له وهو العطاء تجر يندأ للإستعارة (٢) .  
وأما قول طرفة وهو قوله ، (حلت رداها) فهو من قبيل الاستعارة  
بالسكنانية حيث شبه الشمس بإنسان ، ثم حذفه ودل عليه بإثبات لازمه  
وهو الرداء على سبيل الإستعارة بالسكنانية .

## المجاز المرسل

أسلفنا لك أن مصطلح «المجاز المرسل» لم يكن معروفاً في عصر  
ابن جني ، ولهذا فإنه أن بأمثله منه ، ولم يسمه بهذا الإسم .

وهنا نذكر لك أنه قد أن يباب أسماء ياباً في الاكتفاء بالسبب عن  
المسبب وبالسبب عن السبب ، وأمثله لا تعد وأن تكون ما أسماء المتأخرين  
مجازاً مرسلًا .

وقد نوه ابن جني به ، وذكر أنه موضع من العربية شريف لطيف ،  
وأنه واسع لمثاله كثير ، وأنه قد ورد بكتابه منه ما لا يحصى .

وبما ذكره — في كتابه — مما أشار إليه هنا : ما ذكره من تجوز  
العرب في تسميتهم الاعتقادات والآراء ، قولاً ، وذلك لأن الاعتقاد يخفى  
فلا يعرف إلا بالقول ، أو بما يقوم مقام القول ، من شاهد الحال ، فلما  
كانت لا تظهر ، إلا بالقول سميت قولاً ، إذ كانت سبباً له ، وكان القول  
دليلاً عليه ، كما يسمى الشيء باسم غيره ، إذا كان ملائماً له .

ومثله في الملابس : قول الله تعالى : « ويأتيه الموت من كل مكان وما  
هو بميت » .

إذ معناه — والله أعلم — أسباب الموت ، إذ لو جاء الموت نفسه لمات  
به — لا محالة .

ومنه : تسمية المزايدة الراوية ، والتيجو نفسه الغائط ، ثم قال : وهو  
كثير (١) .

(١) لسان العرب (مادة ظنب)

(٢) الإيضاح ١٧١ ، ومعاهد التنصيص ١٤٩/٢

ومما أورده ابن جنى في هذا الباب: قول الله تعالى: « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله » .

لأن تأويله - والله أعلم - : فإذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفى بالمسبب الذي هو : الإرادة .

ومنه قوله تعالى: « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » : أى : إذا أردتم القيام لها .

ومنه قوله تعالى : « فقلنا اضرب بعصاك الحجر ، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » .

أى : فضرب ، فانفجرت ، فاكتفى بالمسبب الذى هو الانفجار عن السبب الذى هو : الضرب .

وإن شئت قلت : أكتفى بالسبب الذى هو : القول عن المسبب الذى هو : الضرب .

ومنه قول رؤية :

يا رب إن أخطأت أو نسيت

فأنت لا تنسى ولا تموت

أى : إن أخطأت ، أو نسيت ، فاعف عني ، لنقصي وفضلك ؛ فاكتفى بذكر السكال والفضل ، وهو السبب عن العفو ، وهو المسبب .

ومنه بيت الكتاب :

فإن تبخل سدوس بدرهميها

فإن الريح طيبة قبول

أى : إن بخلت تركناها ، وانصرفنا عنها ، فاكتفى بذكر طيب الريح المعين على الارتجال عنها (١) .

ومنه ما ذكره لبعض المولدين :

جزت بالسباط يوما فإذا القينة تلجم

وهو رجل كانت له جارية ، فباعها ، واشترى بشمها برذونا ، فر به هذا الشاعر ، وهو يلجم ، فسماه قينة ، إذ كان شراؤه مسبيا عن القينة .

وهذا ما سماه الخطيب : تسمية المسبب باسم السبب .

ثم أورد ابن جنى قول الله تعالى : « إني أراقي أعصر خمرًا » ، ثم قال : فاكتفى بالمسبب الذى هو : الخمر من السبب الذى هو العنب .

وقال الفرزدق :

قتلت قتيلا ، لم ير الناس مثله

أقبله ذاتومتين مسورا

وإنما قتل حيا ، بصير بعد قتل قتيلا ، فاكتفى بالمسبب عن السبب .

وقال الآخر :

قد سبق الأشقر ، وهو رابض

فكيف لا يسبق إذ يراكض

يعنى مهرأ سبقت أمه ، وهو فى جوفها ، فاكتفى بالمسبب ، الذى هو : المهر عن السبب الذى هو الأم (٢) .

(١) قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم » .

(٢) قوله تعالى : « إني أراقي أعصر خمرًا » .

والآية الكريمة، وببيت المرزوق من قبيل ما سماه الخطيب تسمية الشيء باسمه ما يؤول إليه (١).

وأما قول الآخر، فإنه من قبيل تسمية السبب باسم المسبب.

وقد نقل ابن الأثير عنوان هذا الباب الذي أورده هنا ابن جني، وجعله الضرب الثاني من حذف الجمل، وهو الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالمسبب عن السبب، كما نقل بعض أمثله (٢).

ويؤخذ مما أورده الك، مما ذكره ابن جني في موضوع المجاز الذي يسميه المتأخرون مجازاً مرسلًا، ما يلي:

١ - أن هذا النوع من المجاز اللغوي، قد أفرده ابن جني عن غيره من المجاز القائم على التشبيه، ولم يضع له اسماً، وإنما جعله باباً في الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب، وأنه قد ذكر منه في الخصائص ما لا يحصى من الأمثلة.

٢ - أن ابن جني لم يضع لهذا النوع من المجاز تعريفاً، ولكنه قد جرى على السانة ما يمكن أن يكون تعريفاً للمجاز المرسل، وذلك هو قوله عندما ذكر تجوز العرب في تسميتهم الاعتقادات والآراء قولاً بلسان: كما يسمى الشيء باسم غيره، إذا كان ملابساً له.

فكان المجاز المرسل عنده، هو: تسمية الشيء باسم غيره، إذا كان ملابساً له.

والمراد بالمرسل هنا: ما لا يربط بين السبب والمسبب، بل يربط بين السبب وبين غيره من الأسماء.

(١) الإيضاح ١٥٧

(٢) المغل السائر ٢/٢٧٢

المجاز المرسل (١)

٣ - أنه أرجع جميع العلاقات التي وجدها بالأمثلة التي ذكرها إلى علاقيتين اثنتين هما: السببية، والمسببية، ولهذا فإنه وضع تلك الأمثلة في باب الاكتفاء بالسبب عن المسبب، وبالمسبب عن السبب.

### إفادة البلاغيين من هذا الباب:

رأى الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، أن أستاذه ابن جني قد أفرد هذا النوع من المجاز، لأنه لم يقم على التشبيه الذي اشترطه في المجاز، ففهم من هذا التصرف أن المجاز نوعان:

أحدهما: قائم على التشبيه، والآخر قائم على نوع من الملازمة غير التشبيه، ومن هذا: أنهم قد سموا، الغيث سماءً لأن نزوله يكرن من جهة السماء قال الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قوم

رعيناه ، وإن كانوا غضاها

أراد: إذا سقط الغيث، ثم قال: رعيناه، فرد الكلام على ما ينبت عن الغيث من الرعى الجميم، والسكلاً العميم، ومثل هذا في كلامهم مستفيض (٣).

ولهذا فإنه قد فرق بين المجاز القائم على التشبيه، والمجاز القائم على نوع من أنواع الملازمة غير التشبيه عندما أراد بيان المجاز في قول النبي ﷺ: «إن المسجد لينزى من النخامة (١) كما تنزى الجلد في النار»، فقد قال فيه:

(١) المجازة النبوية ١٥٥

(٢) النخامة: ما تدنعه من صدرك، أو أنفك.



له وهذا الكلام مجاز ، وفيه قولان :

أحدهما . أن المسجد يتنزه عن النخامة — وهي البصقة — بمعنى أنه يجب أن يكرم عنها ، وألا يتنفل بها ، فإذا رؤيت عليه كانت شائنة له ، وزارية عليه ، فكان معها ، بمنزلة الرجل ذي الهيئة ، يشتمر عما يهجنه ، وينقبض عما يدنسه ، وأصل الأترواء : الأخراف مع تقبض وتجمع .

والقول الآخر : أن يكون المراد أهل المسجد ، فأقيم المسجد في الذكر مقامهم ، لما كان يشتمل عليهم وعلى ذلك قول الشاعر :

واستب بعدك — يا كليب — المجلس

والمراد : أهل المجلس ، لأن الاستباب ( أى أن يسب بعضهم بعضاً ) لا يكون بين القاعات والحدرا ، وإنما يكون بين الإنسان والإنسان ، فالمعنى أن أهل المسجد ينقبضون من النخامة ، إذا رأوها فيه ذهاباً به عن الأدناس ، وصيانته له عن الأدران (٢) .

وواضح من هذين الرأيين اللذين أوردهما الشريف الرضى : أنه على الرأي الأول : شبه المسجد بالرجل ذي الهيئة ، لأنه جعله يشتمر مما يهجنه ، وينقبض عما يدنسه ثم حذف المشبه به وأبقى لازمه وهو الإشمئزاز والانتقباض على سبيل الاستعارة المسكنية وعلى الرأي الآخر : يكون قد سمى القوم مجلساً ، لاشتغالهم عليهم ، من تسمية الشيء بأعم عمله ، على حد قوله تعالى : « وأسأل القرية ، أى ، أهلها ، وهذا هو الجواز المرسل .

والم ابن رشيق المتوفى سنة ٤٥٩ هـ بما قاله ابن جنى في الخصائص ، ومقالة الشريف الرضى في المجازات القروية ، فقد كرر أنهم خصوا به ( أى بالمجاز )

باباً بعينه وإن كان يرى أن المجاز يشمل التشبيه والاستعارة والكناية ثم عرفه ومثله له بقوله ، وأن يسمى الشيء بأعم ما قاربه ، أو كان منه بسبب ، كما قال جرير :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناها وإن كانوا غضابا  
أراد المطر ، لقربه من السماء (١) .

وكان ابن رشيق لما رأى ابن جنى يقول : لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة هي الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، ثم رآه يفرد لهذا النوع من المجاز اللغوي باباً خاصاً ، قال : إنهم خصوا به باباً بعينه ، ثم حاول أن يثبت أن التشبيه والكناية من المجاز (٢) ، دون أن يلحظ أن ابن جنى يتخصبه لهذا النوع باباً ، قد قسمه إلى قسمين : قسم قائم على التشبيه ، وقسم قائم على ملازمة من الملابس غير التشبيه ، وأن الشريف الرضى قد قسمه — أيضاً — متابعا لابن جنى .

وكان صنيع ابن جنى ، والشريف الرضى في التفريق بين قسمي المجاز اللغوي دافعاً لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ إلى أن يعيب على الأهدى إطلاقه اسم الاستعارة على ( المجلس ) في قول البحتري :

فكان مجلسه المحجب محفل وكان خلوته الحفيدة مشهد

ثم يفرق التفريق النهائي بين القسمين ، فيقول عن أبي القاسم الأهدى :

قال — في أثناء فصل يبحث فيه عن شيء اعترض به على البحتري في قوله :

فكان مجلسه المحجب محفل وكان خلوته الحفيدة مشهد

لا يعنى شيئاً ، مع فقدها ، فصارت كأنها الشخص ، ومنها قول الله تعالى :  
قم الليل إلا قليلاً .

٤ - تسمية الشيء بأسم كلة نحو قوله تعالى ، يجعلون أصابعهم في  
أذانهم أي أي أنا ملهم .

٥ - ومنها : تسمية الشيء باسم ما كان عليه ، كقوله تعالى : وآتوا  
اليتامى أموالهم أي : الذين كانوا يتامى .

٦ - ومنها : تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، كقوله تعالى إن أرائي  
أعصر حراً .

٧ - تسمية الشيء باسم محله ، كقوله تعالى « فليدع ناديه »

٨ - تسمية الشيء باسم آله كقوله تعالى : وما أرسلنا من رسول  
إلا بلسان قومه ، (١) .

١ - إن المسكن لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم ، ثم قال : ألا ترى ، إلى  
قول المهمل : ( واستب بذلك - يا كليب - المجلس (١) ) على الاستعارة  
فاطلق الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون في  
الأمور ، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، على وجه  
وقوع الشيء على ما يتصل به ، وتكثر ملاسته لياه .

ثم قال : وأي شيء يكون بين القوم ومسكنهم الذي يجتمعون فيه ؟  
إلا أنه لا يعتمد بمثل هذا ، فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة (٢) .

ومن هنا سمي المتأخرون هذا النوع من المجاز : المجاز المرسل ، أخذوا  
من قول عبد القاهر : فإن لك قد يتفق حيث ترسل العبارة .

ولما كان التفريق بين نوعي المجاز اللغوي مأخوذاً من نوع العلاقة  
التي ذكرها ابن جني - في قوله : كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان  
ملايساً له . فقد عرفه الخطيب بذكر هذه العلاقة ، وهي الملايسة بغير  
التشبيه ، فقال في تعريفه : هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه  
وما وضع له ملايسة غير التشبيه ، وذكر من علاقاته :

١ - تسمية الثمر باسم سببه ، كاستعمالهم البد في النعمة ، كقولك :  
فلان على يد لا أنكرها .

٢ - تسمية الشيء باسم المسبب : كقولهم أمطرت السماء نباتاً

٣ - تسمية الشيء باسم جزئه ، كاستعمال العين في الربيثة ، لتكون  
الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل ربيثة ، لأن ما عداها

(١) الموازنة ٣٥٧ والحيوان للجاحظ ١٢٨/٣ ، ديوان المعاني ١/٢٠٤

والصناعتين ٢٠٣

(٢) أمرار البلاغة ٣٧١

(١) الإيضاح ١٥٧

وإن جنى بهذا ؛ قد نبه إلى الفرق بين المجاز العقلي وإن لم يسمه بهذا الاسم - وبين المجاز اللغوي .

ولعل هذا المثال الذي بحث ابن جنى ما فيه من مجاز ؛ بتلك الطريقة التي رأيتها ، كان خيط النور الذي اهتدى به عبد القاهر في بيان الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي :

فكما أن ابن جنى قد بحث في هذا المثال من جهتين : جهة الفعل الذي أردت إثباته ، وهو القطع ، وجهة من وقع عليه القطع وهو اللص فكذلك بحث عبد القاهر المجاز والجملة من هاتين الجهتين ؛ مبيناً أنه من حقت إذا أردت أن تقضى في الجملة بمجاز أو حقيقة ، أن تنظر إليها من جهتين :

أحدهما : أن تنظر إلى ما وقع بها من الإثبات ، أهو في حقه وموضعه ، أم قد زال عن الموضوع الذي ينبغي أن يكون فيه ؟

والثانية : أن تنظر إلى المعنى المثبت ، يعني ما وقع عليه الإثبات ، كالحياة في قولك : أحيا الله زيدا ، والشيب في قولك : أشاب الله رأسي ، أنابت على الحقيقة ، أم قد عدل به عنها ؟ .

ثم بين أنه إذا مثل لك دخول المجاز على الجملة من الطريقتين عرفت إثباتها على الحقيقة منها .

فقال ما دخله المجاز من جهة الإثبات قوله :

وشيب أيام الفراق مفارقي

وأشرون نفسي فوق حيث تكون

ومثال ما دخل المجاز في مثبته دون إثباته : قوله عز وجل : « أو من كان ميتاً فأحييناه ، وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس »

## المجاز العقلي

لم يضع ابن جنى للمجاز العقلي باباً ، ولم يفرد له فصلاً ؛ ولم يميزه من المجاز اللغوي ؛ وإنما جاء ، في مثال ، من أمثلته التي ضربها للمجاز عموماً .

وذلك أنه من خلال حديثه عن سعة المجاز ، في اللغة العربية ؛ قال : ألا تراك قد تقول : ( قطع الأمير اللص ) ، ويكون القطع له بأمره لا يده ؛ فإذا قلت : قطع الأمير نفسه اللص ؛ رفعت المجاز ، من جهة الفعل ، وصرت إلى الحقيقة ؛ لكن يبقى عليك النجوز من مسكان آخر ؛ وهو قولك ؛ اللص ؛ وإنما لعله قطع يده ، أو رجله ؛ فإذا احتطت ، قلت ، قطع الأمير نفسه يد اللص ، أو رجله .

وكذلك : ( جاء الجيش أجمع ) ، ولولا ، أنه قد كان يمكن أن يكون وإنما جاء بعضه - وإن أصلت الجيء على جميعه - لما كان لقولك : أجمع معنى (١) .

وهكذا نجد أن ابن جنى قد نبه إلى أنه يمكن أن يكون في قولهم : ( قطع الأمير اللص ) مجازين :

أحدهما : في إسناد الفعل ( قطع ) إلى غير الأمير ، ولكن بأمره .

والآخر : في ( اللص ) ؛ لأنه ربما يكون قد قطع يده ، أو رجله .

والأول مجاز عقلي علاقته السببية ؛ والآخر : مجاز لغوي علاقته السكانية .

ومنه قوله تعالى : دَلان أصبح ماؤلم غوراء ، أى : غائراً ، وقول الخنساء  
فإيماننا هي إقبال وإدبار  
أى . مقابلة ، مدبرة

والثالث : أنه إذا وصف بالمصدر ، صار الموصوف كأنه — فى  
الحقيقة — مخلوق من ذلك الفعل ، وذلك لكثرة تعاطيه له ، واعتياده إياه  
وبدل على أن هذا معنى لهم ، ومتصور فى نفوسهم قوله :

ألا أصبحت أسماء جاذبة الجليل  
وضفت علينا والضئنين من البخل

أى : كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتى به منه .

ومنه قول الآخر :

وهن من الإخلاف والولعان

وقوله :

وهن من الاخلاف بهنك والمطل

وأصل هذا الباب — عند ابن جنى — قول الله — عز وجل — :  
« خلق الإنسان من عجل » ، فقولك : هذا رجل ذئف بكسر النون ، أقوى  
إعراباً ، لأنه هو الصفة المحضة غير المتجاوزة ولكن قولك : هذا رجل  
ذئف بفتح النون ، أقوى معنى ، لكونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل (١) .

والرابع : أن هذا المعنى الذى فهمه ابن جنى من الآية الكريمة « خلق  
الإنسان من عجل » ، وهو : أنه جعل الإنسان كأنه مخلوق من العجل نفسه  
لكثرة فعله إياه ، واعتياده له ، أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العجل

(١) الخصائص ٢٦٠/٣



(١) الخصائص ٢٦٠/٣

وقد يتصور أن يدخل المجاز للجملة من الطرفين جميعاً ، كقول  
المتنقى :

وتجى له مال الصوارم والفنا ويقتل ما يحيى التسمم والجفا

ثم فرق الإمام عبد القاهر بين المجاز العقلى ، والمجاز اللغوى ، بأنه  
إذا وقع فى الإثبات فهو ملتقى العقل ، فإذا عرض فى المثبت فهو ملتقى  
من اللغة (١) .

ولهذا ، فإن ما وقع من المجاز فى الإثبات جدير بأن يسمى مجاز  
عقليا ، لأنه مستقى من العقل ، وما وقع من المجاز فى المثبت جدير بأن  
يسمى مجازاً لغوياً ، لأنه مستقى من اللغة .

إسناد الفعل إلى مصدره :

من صور المجاز العقلى التى تعرض لها ابن جنى ، فى مواضع أخرى من  
كتابه : إسناد الفعل إلى مصدره ، وذلك إذا وصف بالمصدر ، مبالغة فى  
كثرة الحدث ، ويؤخذ من كلامه ، أن المبالغة — هنا — تأتى من وجوه .

الأول : أن الوصف بالمصدر مفيد للوصف بجميع الجنس (٢) ، فإذا  
قيل : رجل عدل ، فكأنه وصفه بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استولى  
على الفضل ، وحاز جميع الرياسة والشبل ، ولم يترك لأحد نصيباً فى الكرم .  
والجود ، ونحو ذلك ، فوصف بالجنس أجمع تمسكياً لهذا الموضع وتوكيداً

والثانى : أن من وصف بالمصدر ، فقد جعل موصوفه نفس الحدث (٣)  
وذلك كقولك : هذا رجل زور ، وصوم

(٢) الخصائص ٢٥٢/٢

(١) أسرار البلاغة ٢٩٧

(٣) الخصائص ١٨٩/٣

## المجاز بالحذف والزيادة

يذكر ابن جني أن من المجاز : كثير من باب الشجاعة في اللغة ، من الحذف ، والزيادات ، والتقديم ، والتأخير ، والحل على المعنى ، والتحريف ،

غير أنه قدمه على ما جاء من باب الحذف مما يده مجازاً ، فقال : ألا ترى أنك إذا قلت: بنو فلان يطؤون الطريق ، ففيه من السعة لإخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه ، فتقول على هذا : أخذنا على الطريق الواطئ ، لبني فلان ، ومررتنا بقوم موطئين بالطريق وبالطريق : طأ بنا بني فلان ، أي أدنا لإيهم ، وتقول : بنى فلان بيته على سنن المارة ، رغبة في طئة الطريق بأضيافه له ، أفلا ترى إلى وجه الإتساع عن هذا المجاز ١٤ .

روجه التشبيه : إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه ، فتشبهت بهم إذ كان هو المؤدى لهم ، فسكانهم .

وأما التوكيد : فلأنك إذا أخبرت عنه بوضعه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم ، وذلك أن الطريق مقم ملازم ، فأفعاله مقيمة معه ، وثابتة بثباته وليس كذلك أهل الطريق ؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويفيئون عنه ؛ فأفعالهم — أيضاً — كذلك ، حاضرة وقتاً ، وغائبة آخر ، فأين هذا مما أفعاله ثابتة مستمرة ١٤ .

ولما كان هذا كلاماً ، الغرض فيه المدح والثناء ، اختاروا له أقوى اللفظين لأنه يفيد أقوى المعنيين (١) .

من الإنسان — على طريق القلب — ؛ لأنه أمر اطرد ، واتسع ، فجعله على القلب يبعد في الصنعة ، ويصغر المعنى ، وكأن هذا المعنى ، لما خفي على بعضهم — كما يقول ابن جني — قال في تأويله : إن العجل هنا هو الطين .

ويرد ابن جني على هذا الرأي : بأن هذا المعنى — وإن صح في اللغة — إلا أنه هنا لا يصح إلا أن يراد به نفس العجلة ، والسرعة ، بدليل قوله تعالى — عقبه — « سأريكم آياتي فلا تستعجلون » ونظيره قوله تعالى « وخلق الإنسان عجولاً » ، وخلق الإنسان ضعيفاً ، لأن العجلة ضرب من الضعف ، لما تؤذن به من الضرورة والحاجة (١) .

فقد رأيت أن ابن جني يعد قولهم : ( بنو فلان يطؤون الطريق ) من باب المجاز وأنه شبه الطريق بسالكيه ؛ لأنه هو المؤدى إليهم ، وهو هذا يصح نحو الاستعارة بالكتابة .

كما أنك قد رأيت أن ابن جني قد وضع هذا المثال في عداد ما فيه مجاز طريقه الخفيف ؛ لأن هذا المجاز ، في المثال حقيقته : بنو فلان يطؤون السالكون في الطريق المؤدى إليهم .

وقد أضاف ابن جني إلى هذا المثال قول الله سبحانه : « واسئل القرية التي كُتبت فيها » (١) ، وذكر أن فيه المعاني الثلاثة : الإتياس ، والتشبيه ، والتوكيد .

أما الإتياس : فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة ، سؤاله .

وأما التشبيه : فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها ، ومؤانهاها .

وأما التوكيد : فلأنه في ظاهر اللفظ إجماله بالسؤال عن من ليس من عبادته الإجابة ، فكأنهم تضمنوا لأبيهم — عليه السلام — أنه إن سال الحمادات ، والجنجال أقياته بصحة قولهم ، وهذا تناه في تصحيح الخبر ، أي : لوسألنا لأنطقها الله بصدقنا ؛ فكيف لوسألنا من من عادته الجواب (٢) ؟

وهذه الآية الكريمة — أيضاً — بها مجاز طريقه الخفيف ، لأن

(١) يوسف ٨٢  
(٢) الخصائص ٤٤٧/٢

التقدير : واسأل أهل القرية ، ولكن ابن جني — كما أسلفنا لك في المثال السابق — يميل إلى أن بها ما عرف عند المتأخرين بالاستعارة بالكتابة .

والحق أن هذا النوع من المجاز ، إنما هو مجاز مرسل علاقته المحلية لأن تقدير المثال : بنو فلان يطؤون أهل الطريق ، كما أن تقدير الآية الكريمة : واسأل أهل القرية (١) .

وفي المجاز المرسل من المبالغة المقصودة من المثال ، والآية الكريمة ، ما يطمئن ابن جني ، ففي المثال ما يفيد كثرة التردد على هؤلاء القوم حتى شمل التردد الطريق نفسه ، وفي الآية الكريمة : ما يفيد الطلب الإكثار من السؤال ، حتى يعم السؤال القرية نفسها بأرضها وسماؤها ، وبناتها .

والجواز المرسل مصطلح لم يكن معروفاً في عصر ابن جني ، فقد أعلن عنه عبد القاهر — في الأمرار — إذ بين خطأ الأمدى ، إذ قال في أثناء فصل بحث فيه عن شيء اعترض به على البحري في قوله :

فكان مجلسه المحجب محفل  
وكان نخلوته الحفية مشهد

إن المكان لا يسمى مجلساً إلا وفيه قوم ؛ ثم قال : ألا ترى إلى قول المهمل : ( واستب بعدك يا كليب المجلس ) على الاستعارة ؛ فأطلق الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون ، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه ، بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به ، وتسكر ملبسته إياه ، وأي شيء يكون بين القوم

(١) الكشاف ٣٣٧/٢



إنه الخذف ، لأن الخذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقى بعد الخذف لم يسم مجازاً . وحكم الزيادة — عند عبد القاهر — حكم الخذف ، فإذا لم يحدث الزائد حكماً جديداً في الكلمة ، فإنها لا تسمى مجازاً ، وذلك كزيادة ( ما ) في قوله تعالى : « فبإرحمة من الله » ، وذلك لأن حقيقة الزيادة في الكلمة هي : أن تعرى من معناها ، وتذكر ، ولا فائدة لها سوى الصلة ، ويكون سقوطها ، وثبوتها سواء .

ومحال أن يكون ذلك مجازاً ، لأن المجاز هو : أن يراد بالكلمة غير ما وضعت له في الأصل أو يزداد فيها ، أو يوهم شيء ليس من شأنها ، كما يهاكم بظاهر النصب في القرية : أن السؤال واقع عليها ، والزائد الذي سقوطه كتبوتها ، لا يتصور فيه ذلك .

وإذا أحدث الزائد حكماً تزول به الكلمة عن أصلها : جاز — حيث قلنا — أن يوصف ذلك الحكم ، أو ما وقع فيه بأنه مجاز ، وذلك كقولك في نحو قول الله تعالى : « ليس كمثل شيء » ، إن الجر في المثال مجاز ، لأن أصله النصب ؛ والجر حكم عرض من أجل زيادة الكاف .

وقد أفاد ابن الأثير من باب الفرق بين الحقيقة والمجاز ، في خصائص ابن جني لإفادة كبيرة :

وذلك لأنه لما رأى ابن جني يقول : « إن المجاز يقع ويعمل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثه ؛ وهي : الإتساع ، والتوكيد ، والتشبيه ، فإن صدمت هذه الأوصاف كانت الحقيقة ألبته ، أخذ أقسام المجاز ، أو تقسيمه من عبارة ابن جني فقسم المجاز إلى : توسع في الكلام ، وتشبيه ، ولكنه لما وجد ابن جني قد مثل للمجاز بما فيه استعارة ، كما في ( قرعت ظنايب الهوى ) و ( غمر الرداء ) و ( وجه كأن الشمس حلت رداءها ) ، أدرك خطأ تقسيمه ، فقال متردداً : « وإن شئت قلت : إن المجاز ينقسم إلى : توسع

ومكانهم الذي يجتمعون فيه ؟ إلا أنه لا يمتد بمنزلة هذا القول ، فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة (١) .

فأخذ المتأخرون مصطلح المجاز المرسل ، من قول عبد القاهر : فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة .

وقد اهتم الإمام عبد القاهر بما أثاره ابن جني من المجاز الذي قد يأتي عن طريق الخذف ، أو عن طريق الزيادة ، فعقد فصلاً يبين فيه متى يكون الخذف أو الزيادة مجازاً (٢) :

يبين : أن الكلمة كما توصف بالمجاز ، لتقلد لها عن معناها ، فإنها توصف بالمجاز — أيضاً — لتقلد عن حكم كان لها ، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ثم مثل يقول الله تعالى : « واسأل القرية ، مبيئاً أن الأصل هو : واسأل أهل القرية ، وأن المضاف إليه قد اكتسب إعراب المضاف في الآية الكريمة .

فالحكم الذي يجب للقربة في الأصل ، وعلى الحقيقة ، هو : الجر ؛ والنصب فيها مجاز .

ثم أضاف إلى الآية الكريمة في هذا الحكم نفس المثال الذي أورده ابن جني ، وهو قولهم : ( بنو فلان تطوهم الطريق ) ، يريدون أهل الطريق ، فالرفع في الطريق مجاز ، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف ، الذي هو : الأهل ؛ والذي يستحقه في أصله هو : الجر .

ثم ذكر عبد القاهر : أنه لا ينبغي أن يقال في وجه المجاز — هنا —

(١) أمرار البلاغة ٣٧١ (تحقيق هـ . ريتز) .

(٢) أمرار البلاغة ٣٨٣ (تحقيق هـ . ريتز) .

في الكلام ، وتشبيه ، واستعارة، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة  
فأبها وجد كان مجازاً (١).

وهكذا يقسم ابن الأثير المجاز تقسيماً مخالفاً لما عليه جمهور البلاغيين

فقد جعل التوسع في الكلام قسماً من أقسام المجاز ، وليس عند  
البلاغيين للمجاز قسم بهذا الإسم ، ولكنهم عدوا ما أسماه ابن جني توسعاً  
في الكلام قسماً من أقسام الإستعارة ، وهو الإستعارة بالكناية ، لأنهم رأوا  
ابن جني يميل في تقدير أمثله - كما أسلفنا - إلى أن يكون إستعارة  
بالكناية ، بينما أثر ابن الأثير مصطلح ابن جني وهو : التوسع في الكلام ،  
ثم قسمة قسمين آخرين أطلقه فيهما على ما قبح من أمثلة الإستعارة بالكناية ،  
وعلى ما حسن منها .

ثم جعل التشبيه - أيضاً - قسماً من أقسام المجاز ، مع أن جمهور  
البلاغيين قد أخرجوه من حيز المجاز ، وأدخله في حيز الحقيقة ، لأن دلالة  
مطابقة .

وعلى الرغم من كثرة ما نقل ابن الأثير من خصائص ابن جني ، فإنه يورد  
عبارة التي أخذ عنها أقسام المجاز ، ليرد عليها ، فيسقط منها : التوكيد ،  
ليسلم له تقسيم المجاز إلى : توسع في الكلام ، وتشبيه ، واستعارة ، فيقول :  
« وكنت تصفحت كتاب : (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني ، فوجدته  
قد ذكر في المجاز شيئاً يتطرق إليه النظر ، وذلك أنه قال : لا يعدل عن الحقيقة  
إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة وهي : الإنساع ، والتشبيه ، والتوكيد ، فإن  
هدمت الثلاثة ، كانت الحقيقة البتة . »

والآن نعرض لبيان ما ذهب إليه ابن الأثير في أقسام المجاز (١) .

(١) المثل السائر ٧١/٢ .

فن ذلك قوله تعالى : « فادخلناه في رحمته » (١) فهذا مجاز ، وفيه ثلاثة  
للمذكورة :

أما الإنساع : فهو : أنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماء ، وهو  
الرحمة .

وأما التشبيه : فإنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يصح  
دخوله .

وأما التوكيد : فهو : أنه أخبر عما لا يدرك بالحاسة بما يدرك بالحاسة ،  
تعالى بالخبر عنه ، وتقخيماً له ، إذا صير بمنزلة ما يشاهد ويعاين ، ثم يقول :  
هذا بمجموع قول أبي الفتح - رحمه الله - من غير زيادة ولا نقص .

وأنت تشعر من قول ابن الأثير : « من غير زيادة ولا نقص ، أنه  
يخفي وراءها شيئاً ما ، أما الذي يخفيه ابن الأثير وراء هذه الكلمة  
فهو أمران :

أولها : أنه وإن لم يزد على ما قاله ابن جني ، فلقد ترك ما قاله أمثلة أخرى ،  
كقول النبي ﷺ في الفرس هو بحر ، والآيات الأخرى التي أضافها إلى  
آية الكريمة ، والحديث النبوي الشريف ، ولكنه انتقى الآية الكريمة  
ليتأتى له الرد على ابن جني بما سنورده لك ، كما أنه قد ترك حرفاً واحداً  
هو السكاف من عبارة ابن جني : ( كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال أسماء  
هو الرحمة ) ، لكي يتحقق له غرضه من رده ابن جني .

والآخر : هو أنه يريد نقد ابن جني ليسلم له التقسيم الذي وضعه ، وأنه  
أني بتقسيم لم يسبق إليه .



نقد ابن الأثير لكلام ابن جنى :

ونقد ابن الأثير بملخص فيما يلي :

أولاً : أن ابن جنى قد جعل المعاني الثلاثة؛ وهى : الإتساع، والتشبيه، والتوكيد سبباً لوجود المجاز، بينما وجود واحد منها سبباً لوجوده، فإذا وجد التشبيه وحده كان مجازاً ، وإذا وجد الإتساع وحده كان مجازاً .

ثانياً : أنه ذكر التوكيد، والتشبيه، (وكلاهما شئ واحد) على الوجه الذى ذكره ، لأنه لما شبهت الرحمة - وهى معنى لا يدرك بالبصر - بمكان يدخل، وهى صورة تدرك بالبصر، دخل تحته التوكيد الذى هو إخبار عما لا يدرك بالحاسة بما قد يدرك بالحاسة .

ثالثاً : أنه قال : «وأما الإتساع» فهو : أنه زاد فى أسماء الجهات والمحال كذا وكذا، وهذا القول مضطرب شديد الإضطراب، لأنه ينبغى على قياسه أن يكون (جناح الذل) فى قوله تعالى : «وانخفض لهما جناح الذل» (١) زيادة فى أسماء الطيور، وذلك أنه زاد فى أسماء الطيور أسماء هو : الذل، وهكذا يجرى فى الشعر .

كقول أبي تمام :

لبست سواه أقواماً ، فسكانها

كما أغشى التيمم بالصعيد

فزاد فى أسماء اللباس أسماء هو الأدمى ، وهذا مما يضحك منه .

(١) سورة الإسراء ٢٤ .

الرد على ابن الأثير :

ولسنا مع ابن الأثير فى قوله : «إذا وجد التشبيه - وحده - كان مجازاً . لأن المتأخرين من البلاغيين ، قد عدوه فى دائرة الحقيقة ، لأن دلالته مطابقة (١) ، وإنما أدخلوه فى علم البيان لتوقف الإستعارة عليه .

كما أن ابن الأثير قد تجنى على ابن جنى ، فادعى أنه قال : أما الإتساع، فهو : أنه زاد فى أسماء الجهات والمحال كذا . وكذا ، ، والحق أن عبارة ابن جنى هى : «كأنه زاد فى أسماء الجهات، والمحال أسماء هو : الرحمة» ، ولكن ابن الأثير قد حذف حرف الكاف من ( كأنه ) ، ليتسنى له غرضه من نقد كلام ابن جنى ؛ ولهذا جاء الأضطراب الذى أذاعه ؛ فالاضطراب ناشئ من عدم أمانة ابن الأثير فى النقل ، وليس ناشئاً من عبارة ابن جنى .

وقد أسلفنا لك أن مثل تلك العبارة من ابن جنى كانت أصلاً ، للمتأخرين فى ادعائهم دخول المشبه فى جنس المشبه به ، إذ قالوا : وإنما المراد ، أن المدعى بن ادعائه على أن الأسد - مثلاً - جعل له بطريق التأول والمبالغة فردان :

متعارف : وهو الذى له الجراءة المتناهية ، والغاية فى القوة ، فى جثة ذى الأظفار ، والأنياب ، والشكل المخصوص .

غير المتعارف : وهو فرد آخر له تلك القوة والجرأة نفسها ، لكن فى جثة الأدمى وكأن اللفظ، موضوع المقدر المشترك بينهما ، كالمواطنى ،

(١) حاشية الدرر (شروح التلخيص) ٢٨٧/٣



وكذلك : قولك : (ضربت عمراً) مجاز — أيضا — من جهة التجوز في الفعل، وهو أنك ربما تكون قد ضربت بعضه، لا جميعه، بأن تكون قد ضربت يده، أو إصبعه، أو ناحية من فواحي جسده، ولهذا إذا احتطاط الإنسان جاء ببديل البعض، فقال : ضربت زيدا، وجهه، أو رأسه، ومع ذلك يسكون — أيضا — متجاوزاً لأنه قد يقول : ضربت زيدا رأسه، فيبديل للاحتياط، وهو إنما ضرب ناحية من رأسه، لا رأسه كله، ولهذا يحتاط بعضهم في نحو هذا بأن يقول : ضربت زيدا وجهه الأيمن، أو ضربته أعلى رأسه الأسبق، لأن أعلى الرأس قد تختلف أحواله فيسكون بعضه أرفع من بعض الأخرى على أن وقوع التوكيد في اللغة العربية، أقوى دليل على شيوع المجاز فيها واشتماله عليها، فأنت تقول : قطع الأمير اللص ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت : قطع الأمير نفسه اللص، رفعت المجاز من جهة الفعل، وصرت إلى الحقيقة، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر، وهو قولك : (الاص) لأنه لعله قطع يده، أو رجله، فإذا احتطت قلت، قطع الأمير نفسه يد اللص، أو رجله.

وكذلك تقول : جاء الجيش أجمع، ولو لا أنه يحتمل أن يسكون المجيء من بعضه، لما كان أقولك (أجمع) معنى.

على أن المجاز إذا أكثر عندهم لحق بالحقيقة، واستعمل استعمالها ومن تأكيد المجاز قولنا : قام زيد قياماً، وجلس عمرو جلوساً، وذهب سعيد ذهاباً، لأن تلك الأمثلة من باب المجاز — كما سبق — ومع ذلك فالأفعال فيها مؤكدة بالمصدر.

فالمجاز شائع في اللغة العربية بدليل وجود التوكيد فيها، وهو إذا ما شاع، استعمل استعمال الحقيقة، فأكد كما نرى كد الحقيقة.

(١٢ - الخصائص)



فالأمر لا يبدو، أن يسكون مجرد ادعاء زيادة أسماء الجهات، أو الطير، أو اللباس، لأنه قال : (كأنه زاد) ولم يقل : (أنه زاد)!

### شروع المجاز في اللغة العربية :

يذكر ابن جني أن أكثر اللغة إذا تأملت مجاز. لا حقيقة، فعمامة الأفعال، نحو : قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهمز الشتاء :

وذلك لأن الفعل يفيد معنى الجفسيه، فقولك : قام زيد، معناه : كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام لأنه جنس، والجنس يطبق جميع الماضي، وجميع الحاضر، وجميع الآتي، من السكانات من كل من وجد منه القيام، ولا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد القيام كله الداخل تحت الوهم، ولهذا فإن : (قام زيد) مجاز لا حقيقة، من وضع الكل موضع البعض.

والدليل على انتظام الفعل لجميع جنس القيام : أنك تعمله في جميع أجزائه، فتقول، قمت قومة، وقمت قومتين، ومائة قومة، وقياماً حسناً فإعمالك إياه في جميع أجزائه دليل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول الجنس كله.

ولهذا قال الشاعر :

لعمري لقد أحبتك الحب كله وزدتك حباً، لم يكن قبل يعرف  
فاستغرق الحب كله، واستوعبه.

وقال الآخر :

وقد يجمع الله الشبهتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا  
فقوله : (كل الظن) يدل على ما ذهب إليه ابن جني.

معلقاً عليه بقوله : فالترجم في جميعها ما تراه من الظاء الأولى ، مع كون الروي ظاء على عزة ذلك مفرداً من الظاء الأولى ، فكيف به إذا انضم إليه ظاء قبله ١٩ .

وقلنا رأيت في قوة الشاعر مثل هذا ١

فهذا النوع — في رأي ابن جنى — دليل على قدرة الشاعر على امتلاك ناصية اللغة وشاهد على غزارة مادته اللغوية ١

٢ — التزام الشاعر حرفين قبل الروي :

ومثل له بما أنشده أبو علي :

شلت يداً فاربية ففرتها

وفقت عين التي أراتها

عسك شبوب ثم وفرتها

لو خافت النزع لأصغرناها .

فلزم التاء والراء ، وليست واحدة منهما بلازمة ، والقطعة هائية ، لكون ما قبل الهاء والساكر لا وصل له ، ويجوز مع هذه التقوافي : ذرها ، ودعها (١)

٣ — التزام الشاعر تشديد حرف الروي :

ومنه ما رواه ابن جنى لأبي العالية : من قوله :

إني امرؤ أصفي الخليل الخلة

أمنعه ودي وأرعى إله

وأبغض الزيارة الممثلة

وأقطع المهامه المضثلة

## لزوم ما لا يلزم

أورد ابن جنى هذا الفن من فنون القول في باب عنوانه : ( باب في التطوع بما لا يلزم ) ويمكن تقسيمه إلى قسمين :

القسم الأول : التطوع بما لا يلزم في الشعر :

وهو — عنده — : أن يلزم الشاعر ما لا يجب عليه ، ليدل بذلك على غزره وسعة ما عنده (١)

ومن الأمثلة التي ساقها ؛ نجد أنه يتنوع أيضاً ، إلى ما يلي :

١ — التزام الشاعر بالحرف الذي قبل الروي :

وقد مثل ابن جنى لهذا النوع بما أنشده الأصمعي :

وحسد أو شلت من حفاظها

على أحاسي الغيظ واكتظاظها .

حتى ترى الجواظ من فظاظها

مفلوليا بعد شذا أفضاظها .

وخطة لاروح في كظاظها

أنشطت عنى عروتي شظاظها .

بعد احتسكاء إربقي أشظاظها

بعضمة جلجت غشا أفاظها

بجك كرش الناب لافتظاظها

(١) الخصائص ٢/ ٢٣٤

(١) الخصائص ٢/ ٢٤٦

ليست بها لركبتها تمله  
 إلا نجاء الناجيات الخلة  
 على هيل ، أو على هيله  
 ذات هباب جسة تمله  
 ناحية في الخرق مشمعة  
 تنسل بعد العقب المكلة  
 مثل انسياب العضب من ذى الخلة  
 وكأشع رقيت منه صله  
 بالصفح عن هفوته والزله  
 حتى استلت صنفته وغله  
 وذلك حيث التزم اللام المشددة في جميع الأرجوزه .

٤ - التزام الشاعر تصغير القوافي :

ومثل لهذا النوع بما أنشده الأصمعي من مشطور السريع ، وهي رائية  
 طويلة التزم قائلها تصغير قوافيها - في أكثر الأمر - في إلا القليل النزر ،  
 وأولها :

عز على ليلي بنى سدين  
 مسوء مبيتى ليلة الغمير  
 مقبضاً نفسى فى طمير  
 تجمّع القنفذ فى الجحير  
 تنهض الرعدة فى ظهري  
 يهفو إلى الزور من صدري  
 مثل هير الهير ، للهير  
 ظمان فى ريج وفى مطير

وأرزقر ؛ ليس بالقصير  
 من لهما ظهر إلى سحير  
 حتى بدت لى جهة القمير  
 لأربع غبون من شهر  
 ثم غدوت غرضاً من فوري  
 وقطفت البلة فى شعير  
 وبعد أن يتم ابن جنى القصيدة كلها؛ يقول: أفلا ترى إلى قلة غير المصفر  
 فى قوافيها؟ وهذا أنخر ما فيها، وأدله على قوة قائلها ، وأنه إنما لزم التصغير  
 فى أكثرها سباطه وطبعاً ؛ لا تمكناً وكرها .

والدليل على أن هذا الإلتزام من الشاعر إنما هو طبع لا تمكك -  
 كما يرى ابن جنى - أنه لو كان منه تحشما وصنعة ، لتحامى غير المصفر ليتم  
 غرضه ، ولا يفض عليه ما أعترمه (١) .

٥ - التزام الشاعر بلام التعريف فى آخر مصراع كل بيت :

ومن ذلك ما أنشده أبو بكر محمد بن على عن أبي إسحاق لعبيد ،  
 عن قوله :  
 يا خليلي أربعا واستخبرا الـ  
 منزل الدارس من أهل الخلال  
 مثل سحق البرد عنى بعدك الـ  
 قطر وتأريب الشمال  
 ولقد يغنى به جيرانك الـ  
 ممسكو منك بأسباب الوصال



ثم أودى ودم إذ أزمعوا الـ  
بين والأيام حال بعد حال  
فانصرف عنهم بعن كالأوى الـ  
جأب ذى العانة أو شاة الرمال  
نحن قدنا من أماضيب الملا الـ  
خيل فى الأرسال أمثال السعال  
شرباً يعسفن من مجوله الـ  
أرض وعثا من سهول أو رمال  
فانتجعنا الحارث الأعرج فى  
جحفل كالليل خطار العوالى

إلى أن أتم القصيدة كلها ، وقادها على أن آخر مصراع كل بيت منها  
مقته إلى لام التعريف ، غير بيت واحد ، وهو قوله :

فانتجعنا الحارث الأعرج

فصار هذا البيت الذى نقض القصيدة أن تمضى على ترتيب واحد هو  
آخر ما فيها - على حد تعبير ابن جنى - وذلك لأنه دل على أن هذا الشاعر  
إنما تساند إلى ما فى طبعة ، ولم يتجشم إلا ما فى نهضته ووسعة ، من غير  
أغصاب له ، واستكراه ألباه إليه ، إذا لو كان ذلك على خلاف ما حددناه ،  
وأنه إنما صنع الشعر صنعا ، وقابله بها ترتيباً ووضعاً ، لكان قنأاً لا ينقض  
ذلك كله بيت واحد يوهيه ويقدم فيه (١) وهذا واضح .

وما ذكره ابن جنى غير تلك الأنواع التى يلترم فيها الشاعر بما لا يلزمه :  
التزامه بحرف التأسيس فى القافية ، والتزامه بحركة ما قبل الروى ، والتزامه  
بأن تكون الكلمة التى بها القافية معربة إعراباً واحداً وهكذا .

(١) الخصائص ٢/٢٥٨

ثم يذكّر أن أكثر هذه الإلزامات إنما خصت بالشعر ، لأن الشاعر  
يحظر على نفسه ما يبيحه الصنعة له لإدلالاً ، ومعجراً ، واقتداراً ، وتعالياً  
وهو كثير (١) .

القسم الثانى : التطوع بما لا يلزم فى غير الشعر :

وهو - أيضاً - يتنوع إلى الأنواع التالية :

١ - التطوع بما لا يلزم فى إجابة السؤال : وذلك كقولك - فى  
جواب من سألك - : أى شئ عندك؟ زيد ، أو عمرو ، أو محمد الكريم ،  
أو على العاقل ، لأن جوابه الذى لا يقتضى السؤال غيره ، هو أن يجيبه  
بمذكورة فى غاية الشيوخ ، فيقول : جسم ، فإذا تطوعت زيادة على هذا ،  
قلت : حيوان ، فإذا تطوع شيئاً آخر ، قال : إنسان ، فإذا تطوع بشئ  
آخر ، قال : رجل ، فإذا زاد فى التطوع شيئاً آخر ، قال : رجل عاقل ،  
أو نحو ذلك ، فإذا تطوع شيئاً آخر ، قال : زيد أو عمرو ،  
أو نحو ذلك .

فهذا كله تطوع بما لا يوجب سؤال هذا السائل (٢) .

(١) الخصائص ٢/٢٦٤

(٢) الخصائص ٥٢/٢٦



وأمس المدبر وقول الله - عز اسمه - (إلهين إثنين) ، وقوله تعالى :  
(ومنائة الثالثة الأخرى) وقوله سبحانه : (فإذا نفخ في الصور نفخة  
واحدة) (١) .

### ٣ - التطوع بالحال المؤكدة :

ومنها قول الله تعالى : «ثم وليتم مدبرين»  
وقول ابن دارة :

أنا ابن دارة معروفاً بها نسي

وهل بدارة يا لله من عار ؟

وأما قول الله تعالى : «ولا طائر يطير بجناحيه» (٢) فقد جوز فيه ابن  
جنى أمرين :

أولها : أن يكون مفيداً معنى جديداً ، وذلك لأنه ربما يفهم الطيران  
في الآية الكريمة على أنه مجاز عن السرعة ، لأنه قد جاء مجازاً على ألسنة  
الشعراء ، ومن ذلك بيت الكتاب :

وطرت بمنصلي في يعملات  
دواي الأيد يخبطن السريحا

وقال العجاج :

طرنا إلى كل طوال أعوجا

وقال قريظ بن أنيف العنبري :

(١) الخصائص ٣/١٠٥

(٢) الأنعام ٣٨



### ٢ - التطوع المشام للتوكيد :

ومنه قوله الله تعالى : «وقال الله لا تتخفوا إلهين إثنين» (١)

وقوله تعالى : «ومنائة الثالثة الأخرى» (٢)

وقولهم : مضى أمس الدابر ، وأمس المدبر ؛ وأنشد الأصمعي :

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامة ؛ كأمس الدابر

وقال عمران بن حطان (٣) :

خبلت غزاة قلبه بفوارس تركت مقاتله كأمس الدابر

على أن ابن جنى قد أعاد هذه الأمثلة في موضع آخر من كتابه على أنها  
من التأكيد بالصفة ؛ وذلك أنه قد عقد باباً « في الاحتياط » بين فيه أن  
العرب إذا أرادت المعنى مكنته ، واحتاطت له ؛ وأن من ذلك الاحتياط :  
التوكيد ، وأنه على ضربين :

أحدهما : تكرير الأول بلفظه ؛ نحو : قام زيد قام زيد .

والثاني : تكرير الأول بمعناه ؛ وأنه على ضربين ؛ أحدهما الإحاطة  
والعموم والآخر : للتثبيت والتمكين ؛ فالأول : كقولنا : قام القوم كلهم ،  
والثاني نحو قولك : قام زيد نفسه .

ثم قال : وقد يؤكّد بالصفة ، كما تؤكّد هي ؛ نحو قولهم : أمس الدابر ،

(١) النحل ٥١

(٢) النجم ٣٠

(٣) الكامل ٢/١٥٤ والأغاني (بوقاق) ٦/١٥٤

بل يضيف إليه التزام الحرف السابق له (١) .

ولكن ابن جني قد وسع دائرته - كما رأيت - فشمّل الشعر والنثر جميعاً .

والم ابن حيدر البغدادي المتوفى سنة ٥١٧ هـ بتعريف ابن جني الذي أسلفناه ؛ وهو : ( أن يلتزم الشاعر ما لا يجب عليه ليبدل بذلك على غزوه وسعة ما عنده ) فعرفه ابن حيدر بقوله : ( أن يلتزم الشاعر في القوافي ما لا يلزمه لإبانة عن اقتداره ، وتوسعه ، وفسحة مجال فكره ) (٢) .

أما أبو العلاء المعري المتوفى سنة ٤٩٩ هـ ؛ فقد ألف كتاباً أسماه : لزوم ما لا يلزم ، وقال في خطبته : وجمعت هذا كله في كتاب لقبته ( لزوم ما لا يلزم ) ؛ ومعنى هذا : أن القافية تلزم لها لوازم لا يفترق إليها حشو البيت (٣) .

وقد جعله ابن الأثير شاملاً للنثر والشعر جميعاً ؛ وأخذ من ابن جني التزام الشاعر بتصغير لقوافي ، فجعله ملحقاً بلزوم ما لا يلزم ، قائلاً ، وأعلم أنه إذا صغرت الكلمة الأخيرة من الشعر أو من فواصل الكلام المنثور ، فإن كل ذلك ملحق باللزوم ، ويكون التصغير عوضاً عن تساوي الحروف التي قبل روى الأبيات الشعرية ، والحروف التي قبل الفاصلة من النثر ،

(١) البديع ، لعبد الله بن المعتز ، المتوفى

(٢) قانون البلاغة ١٣٣

(٣) لزوم ما لا يلزم ٣/١



قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم  
طاروا إليه زرافات ووحداناً

فيكون قوله تعالى : ( يطير بجناحيه ) على هذا مفيداً ، أي ليس الغرض تشبيهه بالطائر ذي الجناحين ، بل هو الطائر بجناحيه ألبته وكذلك قوله - عز وجل - « نخر عليهم السقف من فوقهم » .

فقد يكون قوله تعالى : ( من فوقهم ) مشيداً ، أي معنى جديداً ، وذلك أنه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستثقلة ، على قول من يقول : سرنا عشرآ ، وبقيت علينا ليلتان وقد حفظت القرآن وبقيت على منه سورتان ، وقد صمنا عشرين من الشهر وبقيت علينا عشر ، وكذلك يقال في الإعتداد على الإنسان بدينوبه ، وقبيح أفعاله : قد أخرج علي ضيعتي ، وموت علي عواملي ، وأبطل علي لإتفاعي فعلى هذا لو قيل : نخر عليهم السقف ، ولم يقل : من فوقهم ، لجاز أن يظن به أنه كقولك : قد خربت عليهم ديارهم ، وقد أهلكك عليهم مواشيهم وغلاتهم ، وقد تلفت عليهم تجارتهم ، فإذا قال : ( من فوقهم ) زال ذلك المعنى المحتمل ، وصار معناه : أنه سقط وهم من تحته ، وهذا معنى غير الأول (١) .

#### إفادة البلاغيين من هذا الباب :

هذا الباب أشار إليه - قبل ابن جني - عبد الله بن المعتز ، المتوفى سنة ٢٩٦ هـ ، وسماه إعانات الشاعر نفسه ، وجعله الثاني عشر من محسنات الكلام في كتاب البديع ؛ وهو عنده : أن لا يكتبني الشاعر يروي واحد ؛

(١) الخصائص ٢٧١/٢

ثم أتى بنفس الأبيات التي مثل بها ابن جنى للقوافي المصفرة ، وهي قول بعضهم (١) :

هز على ليلي بنى سدير      سوء مبيتى ليلية الغدير  
مقبضاً نفسى فى طمير      تفتن الرعدة فى ظهري  
يهفو إلى الزور من صد يري      ظمان فى ريج وفى مطير  
وازرقر ليس بالفرير      من لد ما ظهر إلى سحير  
حتى بدت لى جبهة القمر      لأربع خلون من شهر

ثم نقل ابن الأثير، من هذا الباب - أيضاً - ما أسماه ابن جنى: التطوع المشام للتوكيد ، أو ما أسماه: التأكيد بالصفة ، والتطوع بالحال المؤكدة وأمثلتها ، وهي: قوله تعالى: «نشر عليهم السقف من فوقهم» وقوله تعالى: «فاذا انفخ فى الصورة نفخة واحدة»، وقوله تعالى: «أقر أيتم اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى»، وجعل ذلك كله قسماً من أقسام الإطناب بالتأكيد وذلك لأنه رأى ابن جنى يجعل تلك الأمثلة من التأكيد بالصفة ، حيث جعلها من باب احتياط العرب الدعاى بتأكيدها، ولكن ابن الأثير لم يشر إلى صاحب الفضل فى هذا وهو ابن جنى !

بل إن ابن الأثير عندما قرأ فى خصائص ابن جنى: أن مثل قوله تعالى: «نشر عليهم السقف من فوقهم» ، يفيد قوله فيه ( من فوقهم ) فائدة ، قال: وهذه المواضع وأمثالها، ترد فى القرآن الكريم ، ويتموهم بعض الناس أنها ترد لغير فائدة اقتضتها ، وليس الأمر كذلك ، فإن

هذه الأمرار البلاغية لا يتنبه لها إلا العارفون بها ، وهكذا يرد ما يرد منها فى كلام العرب (١) .

وهكذا نجد أن ابن الأثير قد نقل شرطاً من «التطوع بما لا يلزم» ، عند ابن جنى وجعله فى لزوم ما لا يلزم ، ونقل شرطاً آخر منه ، وجعله قسماً من أقسام الإطناب بالتأكيد ، ولم يشر إلى المصدر الذى نقل عنه !



هذا القول سمع هرير كلب، يخاف أن يكون اطارق شر، فقيل، شر  
أهر ذا ناب أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، تعظيماً عند نفسه أو عند  
مستمعه (١).

وقد فهم ابن جنى من تقديم النكرة على الفعل في هذا المثال: أنهم  
يريدون بذلك تأكيد الخبر، لأن عدم تقديمها، لا يفيد تأكيداً، لأن  
قولك ما قام إلا زيد، أكد من قام زيد، وقد جاء التوكيد من طريق  
القصر، فتقديم النكرة على الفعل هنا إنما هي لإفادة القصر.

وقوله بين ابن جنى - أيضاً - أن الحال هنا تقضى التأكيد، لأن  
الأمر مهم، وقد راعى حال المخاطب، وحال المتكلم جميعاً، عندما قال:  
« فقال: شر أهر ذا ناب، أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، تعظيماً عند نفسه  
أو عند مستمعه».

فطابقة الكلام لمقتضى الحال يجب أن ينظر فيها إلى حال المخاطب،  
والمتكلم - أيضاً - عند ابن جنى، خلافاً لما عليه المتأخرون الذين  
يقسمون الخبر باعتبار حال المخاطب، إلى ابتدائي، وطلبي، وإفكاري (٢)  
ولم يراعوا حال المتكلم.

#### إفادة عبد القاهر من تلك المسألة:

وقد أفاد الإمام عبد القاهر من تلك المسألة؛ حيث أراد أن يثبت أن  
تقديم النكرة على الفعل يفيد الوحدة، أو الجنس، وهو يحتملها معاً،  
إلا أنك إذا قصدت أحدهما دون الآخر، صار هذا الآخر - بأن لم يدخل  
في القصد - كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ فإذا قلت: (رجل جاني) لم يصلح  
حتى تريد أن تعلمه أن الذي جارك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من

## مسائل متفرقة

### ١ - القصر في تقديم النكرة على الفعل

وقد جاءت هذه المسألة البلاغية، التي تضمنت القصر عن طريق  
تقديم النكرة على الفعل في باب إصلاح اللفظ؛ إجابة على اعتراض  
أفترضه ابن جنى يفيد أنه لا يبدأ بالنكرة؛ وقد حكى عن العرب: (أمت  
في حجر لا فيك)، و(قولهم: (شراهر ذا ناب)، و(قولهم: (سلام  
هليك)، قال الله سبحانه وتعالى: (سلام عليك سأسئفرك ربك إنه  
كان في حفياء) وقال: (ويل للطففين) ونحو ذلك، والمبتدأ في جميع  
هذا نكرة مقدمة.

وأجاب ابن جنى بأن قوله: (سلام عليك) و(ويل له) و(أمت في  
حجر لا فيك) فإنه إنما جاز، لأنه ليس في المعنى خيراً، وإنما هو دعاء  
ومسألة؛ أي ليسم الله عليك، وليلزم الويل، وليسكن الأمت في الحجارة  
لا فيك، والأمت هو: الانخفاض والارتفاع، والاختلاف، قال الله  
عز وجل: «لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً، أي لا اختلافاً، ومعناه: أبقاك  
الله بعد فناء الحجارة».

وأما قولهم (شراهر ذا ناب) فإنه إنما جاز الابتداء فيه بالنكرة،  
لأن الكلام فيه عائد إلى معنى النبي، أي ما أهر ذا ناب إلا شر، وإنما جاء  
الكلام كذلك، لأن الخبرية عليه أقوى، لأنك لو قلت: أهر ذا ناب شر  
كنت قد أخبرت بخبر غير مؤكد ولستك لو قلت: ما أهر ذا ناب  
إلا شر، كان ذلك أو كد.

والدليل على هذا: أن قولك: ما قام إلا زيد أو كد من قولك: قام  
زيد، وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع، لأنه أمر مهم، لأن قائل

قد عرف أن قد أنك آت ، فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول ، جاعني رجل ، فتقدم الفعل .

وقولهم (شر أهر ذاناب) إنما قدم فيه (شر) ، لأن المراد أن يعلم أن الذي أهر ذاناب من جنس الشر ، لا من جنس الخير فجرى مجرى أن تقول : رجل جاعني ، تريد أنه رجل لا امرأة .

ثم يقول عيد القاهر — وهو يعني ابن جنى — : وقول العلماء : إنه إنما يصلح لأنه بمعنى : ( ما أهر ذاناب إلا شر ) بيان لذلك ألا ترى أنك لا تقول : ما أتاني إلا رجل إلا حيث يتوهم السامع أنه قد أتتك امرأة ؟ وذلك لأن الخبر بتقضى النفي يكون حيث يراد أن يقصر الفعل على شيء ، وينفي عما عداه فإذا قلت : ما جاءني إلا زيد ، ونفيتك عن كل من عداه ، وإنما يتصور قصر الفعل على معلوم ، ومتى لم يرد بالسكره الجنس لم يقف منها السامع على معلوم ، حتى يزعم أن أقصر له الفعل عليه ، وأخبره ، وأنه كان منه دون غيره . فتقدم السكره على الفعل في قولهم (شراهر ذاناب) يفيد قصر الفعل على جنس الشر .

فالنكرة إذن على أصلها ، من كونها لواحد من الجنس ، إلا أن القصد منك لم يقع إلى كونه واحداً في قولك : أرجل أمك أم امرأة؟ وإنما وقع إلى كونه من جنس الرجال ، وعكس هذا إذا قلت أرجل أمك أم رجلان؟ كان القصد منك ، إلى كونه واحداً ، دون كونه رجلاً (١) .

فابن جنى قد اكتشف من قولهم : (شر أهر ذاناب) أنهم إنما قالوا ذلك لإصلاح اللفظ ، ليفيد التأكيد ، عن طريق القصر ، لأن أصل اللفظ هو : (أهر ذاناب شر) ، فتقدموا السكره على الفعل ، فأفاد التركيب معنى

( ما أهر ذاناب الا شر ) ، وبهذا عرف ابن جنى أن ما في العبارة إنما هو تأكيد بطريق القصر لأن الحال يقتضى التأكيد ، وقد راعى المتكلم حال نفسه ، أو حال المخاطب .

ولكن عيد القاهر كان أبعد نظراً من ابن جنى في هذه المسألة ، فهو لم يقف على إفادة تقديم السكره على الفعل القصر . وإنما رأى أن مثل هذا التقديم مفيد للواحد من الجنس ، فإذا قلت رجل جاعني أي لا امرأة ، كان قصدك إلى إفادته الجنس وإذا قلت : رجل جاعني أي لا رجلان ، كان قصدك إلى إفادته الوحدة ؛ فالقصر في قولهم : (شر أهر ذاناب) أفاد قصر الفعل على جنس الشر ؛ أي إن الذي أهر ذاناب إنما هو من جنس الشر .

٢ — السكناية بلفظ ( مثل )

وهذه المسألة البلاغية قد عرض لها ابن جنى من خلال رده على من يعتقدون زيادة (مثل) في نحو قولنا : (مثل لا يأت القبيح) و (مقلك لا يخفى عليه الجميل) ؛ أي : أنا كذلك ، وأنت كذلك ، وعليه قوله :

مثلي لا يحسن قولاً فمفع

أي : أنا لأحسن ذلك .

وابن جنى لا ينكر أن يكون المعنى هو ما قدره ، وإنه لصحيح ؛ ولكن تأويله غير الذي ذكره من زيادة مثل ؛ وإنما تأويله : أنا من جماعة لا يرون القبيح ، وإنما جملة من جماعة هذه حالها ، ليسكون أثبت للأمر ؛ إذ كان له فيه أشباه وأضراب ؛ ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقاله منه ، وتراجعه عنه ؛ فإذا كان له فيه نظراء كان جديراً بأن يثبت عليه وترسو قدمه فيه .

وعليه قول الشاعر: (١)

ومثلي لا تنبو عليك مضاربه

فعلى رأى القائلين بزيادة (مثل) لا يكون في العبارات السابقة كناية ، ولكن فهم ابن جني لطبيعة هذا الأسلوب ، قد اطلعنا على ما فيه من كناية لطيفة إذ جعله من قوم لا يأتون القبيح ليكون أثبت للأمر الذي يريد وصفه به ، وهو أنه لا يأتي القبيح ، فله في هذا الأمر أشباه وأضراب ؛ فليس بدعا في البعد عن القبيح ؛ لأنها طبيعة قوم نشأ بينهم ، وسار على هديهم .

إفادة البلاغيين من هذه المسألة :

أفاد عبد القاهر من هذه المسألة في : ما يرى تقديم الإسم فيه كاللازم ، ولكنه لم يفعل عما فيه من كناية ، فقد بين طريق الكناية فيه ؛ مهتديا بطريقة ابن جني ، وهي بيان الصفة التي يراد إثباتها مصحوبة بالدليل على ثبوتها لمن يراد اثباتها له ؛ فبين أن ما يرى تقديم الإسم فيه كاللازم (مثل) و (غير) في نحو قول أبي الطيب المتعجب :

مثلك يثنى المزن عن صوبه

ويستودع الدمع عن غربه

وقول الناس : (مثلك رعى الحق والحرمة) وكقول الذي قال له الحجاج : لأحمانك على الأدم ، يريد القيد ، فقال على سبيل المغالطة : ومثل الأمير يحمل على الأدمه ، والأشهب ، وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه بمثل إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه ولكنهم يمتنون أن من كان مثله في الحال والصفة ، كان من مقتضى القياس ، وموجب العرف والعادة ، أن يفعل ما ذكر ، أو لا يفعل .

(١) الخصائص ٣ / ٣٠

ولهذا قال أبو الطيب بعد هذا البيت :

ولم أقل : مثلك أعنى به سواك ؛ يافرداً بلا مشبه

فأبو الطيب لا يعنى بمثل غير الممدوح ، وإنما أراد به هو ، على طريق الكناية وقد طبق عبط القاهر هذا على (غير) ، إذا سلك بها هذا المسلك فقيل : غيرى يفعل ذلك — على معنى أنى لأفعله ، لا أن يوصى به بغير إلى إنسان فيخبر عنه بأنه يفعل ذلك :

ومثله قول المتنبي :

غيرى بأكثر هذا الناس يتخذع

لأنه لم يرد أن يعرض بواحد كان هناك ، فيصفه بأنه مضعوف ، بغير ويتخذع وإنما أراد : إنى لست من يتخذع ويفتر .

وكذلك قول أبي تمام :

وغيرى يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بعض الأيادي

فهم لم يعرض — مثلا — بشاعر سواه ، فيزعم أن الذي قرف به عند الممدوح ، من أنه هجاه ، كان ذلك من الشاعر لا منته ، فليس إلا أنه نفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر الغمة ويلوم .

فاستعمل (مثل) و (غير) — إذا جاءنا على هذا السبيل — شيء أمر كوز في الطباع ، وجار في عادة كل قوم (١)

وهكذا نجد أن عبد القاهر قد أفاد من تلك المسألة أن (مثل) إذا لم يرد بها غير ما أضيفت إليه ، تقدم أبدا ، وقاس (غير) على مثل ، فأعطاها حكمها في التقديم ، لأنها تأتي على طريقتهما في الكناية

(١) دلائل الإعجاز ٩٣



وأنت ترى أن ابن الأثير هنا قد عبر بالمجاز عن الكناية ، لأنه يتابع  
ابن رشيق في عد كل من التشبيه والكناية في المجاز (١) .

وقد نقل الخطيب مقاله عيد القاهر عن مثل وغير نقلًا يكاد يكون  
حرفياً ، ولكنه أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه الإيضاح بقوله وعمدت إلى  
ما خلا عنه المختصر بما تضمنته مفتاح العلوم ، وإلى ما خلا عنه المفتاح من  
كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله تعالى - في كتابه:  
«دلائل الإعجاز» ، وأمرار البلاغة ، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام  
غيرهما (٢) .

### ٣ - من صور الالتفات : الالتفات من الخطاب إلى الغيبة :

وقد جاءت هذه الصورة على لسان ابن جني ، في باب خلع الأدلة ، وهو  
يعني بالأدلة : أعلام المعاني في العربية ، فالهمزة دليل الاستفهام . و (إن)  
دليل الشرط وهكذا ، ويراد بالمعاني : المعاني التي تحدث في الكلام من خبر ،  
واستخبار ، ونحو ذلك .

وقد اتصل بما ذكره في هذا الباب موقف طريف ، وهو : أن أصغر  
الناس قدراً قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ،  
ولا إتكاف عليه ، وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير : قد خاطبت  
ذلك الرجل ، واشتريت تينك الفرسين ، ونظرت إلى ذينك الغلامين ،  
فيخاطب صاحب الأكبر ، بالكاف ، وليس الكلام شعراً ، فتحتمل له  
جراة الخطاب فيه ، كقوله : لقيت بك الأسد ، وسألنا منك البحر ، وأنت  
السيد القادر ، ونحو ذلك .

وبين ابن جني السر في جواز ذلك عنده بأنه إنما يخاطب الملوك

فلم يكن مقصد عبد القاهر - هنا - أن يتحدث عن الكناية - وإن  
جاء ذكرها تبعاً - ولكن ضياء الدين بن الأثير ، قد عثر على ضالته  
- في الكناية - عندما قرأ كلام ابن جني عن (مثل) ، فنقل مقاله ،  
ولكن بتصرف في العبارة عنه ولم يشر إلى هذا النقل ، فقال (١) : ومن  
لطيف هذا الموضوع وحسنه : ما يأتي بلفظة مثل : كقول الرجل إذا نفى  
عن نفسه القبيح : (مثل لا يفعل هذا) ، أي أنا لا أفعله ، فنفى ذلك عن  
مثله ، ويريد نفيه عن نفسه ، لأنه إذا نفاه عن يمانه ، ويشبهه ، فقد نفاه  
عن نفسه لا محالة ، إذ هو ينفي ذلك عنه أجدر وكذلك يقال : «مثلك إذا  
سئل أعطى» أي أنت إذا سئلت أعطيت ، وسبب ورود هذه اللفظة في  
هذا الموضوع : أنه لم يجعله من جماعة هذه أوصافهم ، وتثنيته للأمر .  
وتوكيداً : ولو كان فيه وحده لقلق منه موضعه ، ولم ير من فيه قدمه .

ولا يخفى عليك ما بين تلك العبارة التي أثبتناها لابن الأثير . وبين  
عبارة ابن جني : « وإنما جعله من جماعة هذه حالها ، ليسكون أثبت للأمر ،  
إذ كان له فيه أشياء وأضراب ، ولو انفرد هو به لكان غير مأمون انتقاله  
منه ، وتراجع عنه ، فإذا كان له فيه نظراء كان حري أن يثبت عليه ،  
وتوسو قدمه فيه » (٢) ولكن ابن الأثير لم يشر هنا إلى مقاله ابن جني .

ثم أورد ابن الأثير ما جاء منها في القرآن الكريم ، وهو قول الله تعالى :  
« ليس كمثل شيء ، وهو السميع البصير » (٣) ، مبيناً أن الفرق بين قوله :  
ليس كمثل شيء وبين قوله : ليس كالله شيء هو ما أشار إليه - من أنه إذا  
نفى الشيء عن مثله فقد نفاه عنه لا محالة - وإن كان الله سبحانه وتعالى ،  
لا مثل له حتى يسكون لمثله مثل . وإنما ذكر ذلك - على حد تعبيره -  
على طريق المجاز ، قصداً للمبالغة .

(٢) الخصائص ٣/٣١

(١) المثل السائر ٣/٦١

(٣) الشورى ١١

قد أوجبت للناس مثل هذا التعمق في ترك الخطاب بالكافي، لكنني تأملت أدب الشعراء والكتّاب في هذا الموضوع، فوجدت الخطاب لا يعاب في الشعر ويعاب في الكتابة، إذا كان المخاطب دون المخاطب درجة، وأما إن كان فوقه، فلا عيب في خطابه إياه بالكافي (١).

### الرد على ابن الأثير:

والرد على ابن الأثير - هنا - من وجوه:

الأول: أن ابن الأثير - هنا - قد ناقض نفسه، لأنه قد وصف الرأي القائل بأنه من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربههم بكاف الخطاب، بأنه غلط بارد، ثم تراجع عن هذا الرأي بقوله إلا أني قد رجعت نظري في ذلك... .

الثاني: أن ابن جنى لم يقل عبارة ابن الأثير، وهي: من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربههم بكاف الخطاب، وإنما يصف مرحلة من مراحل تطور التعبير، وهي المرحلة، التي كانت فيها الكافي تحمل معنى الأسمية واستعويض عنها بالإكتمات إلى الغيبة في مخاطبة الملوك بقولهم: (إن رأى الملك أدام الله علوه) و(نسأله حرس الله ملكه).

فلما خلعت عن هذه الكافي دلالة الأسمية، ووجدت للخطاب جاز استعمالها، لأنها ليست باسم فيكون في اللفظ به ابتدال، فلما خلصت هذه الكافي خطاباً ألبتة وعريت عن معنى الأسمية استعملت في خطاب الملوك وصح أن يقال في مدحهم للملك: لقينا بك الأسد، وسألنا منك البحر،

(١) المثل السائر ٣/١٨٧



بأسمائها إعظاماً لها، إذ كان الاسم دليل المعنى، وجارياً في أكثر الاستعمال مجراه حتى دعا ذلك قوماً إلى أن زعموا، أن الاسم هو المسمى، فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تجافوا، وتجانفوا، عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم، وأدلة عليهم، إلى السكناية بلفظ الغيبة. فقالوا: (إن رأى الملك - أدام الله علوه -) و(نسأله - حرس الله ملكه -) ونحو ذلك، وتجانفوا أن يقولوا: (إن رأيت) و(نحن نسألك) .

ولكن لما خلعت عن هذه الكافي دلالة الأسمية، ووجدت للخطاب ألبتة جاز استعمالها، لأنها ليست باسم، فيكون في اللفظ به ابتدال له، فلما خلصت هذه الكافي خطايا، ألبتة، وعريت عن معنى الأسمية استعملت في خطاب الملوك (٢).

### إفادة ابن الأثير من هذه المسألة:

لم يسلم ابن جنى من نقد ابن الأثير في هذه المسألة، وإن كان ابن الأثير لم يصرح باسم ابن جنى - هنا - لضعف نقده، وتراجعته عنه، وحتى لا يقال عنه إنه نقل عن ابن جنى فسكره مخاطبة الملوك بما يليق بهم!

يقول ابن الأثير: واعلم أن للبدح ألفاظاً تخصه، وللذم ألفاظاً تخصه، وقد تعمق قوم في ذلك، حتى قالوا: من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقاربههم بكاف الخطاب، وهذا غلط بارد، فإن الله الذي هو ملك الملوك قد خوطب بالكافي في أول كتابه العزيز، فقيل: إياك نعبد، وإياك نستعين، وقد ورد أمثال هذا في مواضع من القرآن غير محصورة. ثم يبدأ ابن الأثير في التراجع عن نقده هذا.

فيقول: إلا أني قد رجعت نظري في ذلك، فرأيت الناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم، والعوائد لا حكم لها، ولا شك أن العادة

(١) الخصائص ٢/١٨٨

وأنت السيد القادر ، ونحو ذلك ، وأما (أنت) فإن معها نفسها الإسم، وهو (أن) من (أنت) ، فالإسم على كل حال حاضر .

الثالث : أن عبارة ابن الأثير : « وقد تعمق قوم في ذلك حتى قالوا : من الأدب ألا تخاطب الملوك ومن يقار بهم بكاف الخطاب » إنما هو توجه أمينة لقول ابن جنى : حتى دعا ذلك قوماً إلى أن زعموا أن الأسم هو المسمى ، فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تحاشوا وتجانفوا عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم إلى الكتابة بلفظ الغيبة ، ومع هذا فإن ابن الأثير لم يشر إلى ابن جنى هنا .

#### ٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه :

هذا الموضوع ، قد تحدث عنه ابن جنى بعمق (١) وربما كان حديثه هنا - المنبج الذي عرف منه البلاغيون سر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، وعن الماضي بلفظ المستقبل ، وهو أن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، يفيد تحقق الوقوع ، وأن التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، إنما هو لاستحضار الصورة الماضية .

وبعد أن بين ابن جنى - في باب المستقبل ، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول - أنه من المحال ، أن تنقصر أول كلامك بآخره ، وذلك كقولك : قمت غداً ، وسأقوم أمس ونحو هذا ، ثم افترض أن معترضاً قال : فقد تقول : (إن قمت غداً قمت معك) ، وتقول : (لم أقم أمس) ، وتقول : ( أعزك الله ، وأطال بقاءك ) فتأتي بلفظ الماضي ومعناه الإستقبال ، وقال : (رجل من بني سلول) :

(١) الخصائص ٣/١٠٥

ولقد أسر على اللثيم يسبي  
فضيت ثم قلت : لا يعينني

أى : ولقد مررت وقال (الطرماح) :

ولاني لا تيمكم تشكر ما مضى  
من الأمر ، واستيجاب ما كان في غد

أى : ما يكون ، وقال :

أوديت إن لم تحب حبو المحتك

أى : أودى - وأمثاله كثيرة (١) :

ويجيب ابن جنى بأن هذه المواضع المتجوزة ، وما كان نحوها قد ورد أكثرها فيما حكاه عن أبي علي الفارسي ، الذي كان قد سأل أبا بكر محمد بن مقسم (٢) عنه ، في نحو هذا ، فقال أبو بكر : كان حكم الأفعال : أن تأتي كلها بلفظ واحد ، لأنها لمعنى واحد ، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها ، أن تنفيذ أزماتها ، خولف بين مثلها ، ليسكون ذلك دليلاً على المراد فيها ، قال : فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض ، وذلك مع حرف الشرط ؛ نحو : (إن قمت جلست) ، لأن الشرط ، معلوم أنه لا يصح إلا مع الإستقبال ، وكذلك (لم يقم أمس) (٣) وجب للخول لم ما لولا

(١) الخصائص ٣/٣٣١

(٢) الخصائص ١/٣٨

(٣) الخصائص ٣/٣٣١

منه إنما هو حكاية الحال الماضية ، والحال لفظها - أبدأ - بالمضارع ؛ نحو قولك : زيد يتحدث ، ويقرأ أي : هو في حال تحدث وقراءة .

وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا ؛ قولك : (كان زيد سيقوم أمس) ، أي : كان متوقفاً منه القيام فيما مضى (١) .

وقد وضع ابن الأثير هذا النوع من أساليب الكلام في القسم الثالث من الالتفات - في رأيه - وسماه : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل ، وعن المستقبل ، بالماضي (٢) ، وقامه العلوي صاحب الطراز .

ولم يوافق بقية المتأخرين على هـذا الرأي ، فوضعه ، في باب الاستعارة التبعية في الفعل . حيث تستعار صيغة الماضي لصيغة المضارع ، للتنبيه على تحقق الوقوع ، وأن ما هو للوقوع كالواقع ، وتستعار صيغة المستقبل للماضي ، لاستحضار الصورة العجيبة ، أو حكاية الحال الماضية ، وإن كان العلامة السبكي يرى أنه أشبه بالمجاز المرسل (٣) .

(١) الخصائص ٣/٢٣٢

(٢) اللؤلؤ السائر ١٧٢

(٣) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٤/١١١



هي لم يجز ، . . . ولأن المضارع أسبق في الرتبة من من الماضي ؛ فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء .

وكذلك - أيضاً - حديث الشرط . في نحو إن قمت ؛ جئت فيه بلفظ الماضي ، الواجب تحقيقاً للأمر ، وتثبيتاً له ، أي : إن هذا وعد هو في به لاحالة كما أن الماضي واجب ثابت - لاحالة .

ونحو من ذلك : لفظ الدعاء ، ومجيبه على صورة الماضي الواقع ، نحو : (أيديك الله) و(حرسك الله) ، إنما كان تحقيقاً له ، ونفوا بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله ، وواقع غير ذي شك ؛ وعلى هذا يقول السامع للدعاء - إذا كان يريد المعناه - وقع إن شاء الله ، ووجب - لاحالة - أن يقع ويجب .

فالغرض البلاغي من وضع الماضي موضع المضارع ، هو : إرادة تحقق الوقوع والتأكيد على أنه واقع لاحالة ، لأنه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه ، حتى كان هذا ؛ قد وقع ، وأستقر لا أنه متوقع مترقب (١) .

يقول ابن جنى بعد هذا الكلام ، وهذا تفسير أبي علي عن أبي بكر ؛ وما أحسنه !

ولله ابن جنى ، ما أروع ، وهو يقدم لنا الفكرة رائعة ، منسوبة إلى أصحابها الحقيقيين !

وأما وضع المضارع موضع الماضي ، فقد ذكر ابن جنى أن الغرض

(١) الخصائص ٣/٣٣١

٥ - حذف المسند لوقوعه جواباً عند سؤال مقدر :

وقد أورد ابن جنى هذه المسألة في باب مراعاتهم الأصول تارة ، وإعمالهم إياها أخرى ، وقد مثل لهذا بيت الكتاب :

ليبك يزيد ، ضارع لخصوصه

وختبــــــــــــط مما تطيح الطوائح

لأن أول البيت مبنى على إطرأح ذكر الفاعل ، وآخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، لأن تقديره فيما بعد : لبيك محتبب مما تطيح الطوائح فدل قوله : لبيك ، على ما أراده من قوله : لبيك .

ومثل هذا قول الله تعالى : « إن الإنسان خلق هلوعاً » و « خلق الإنسان ضعيفاً » هذا مع قوله سبحانه : « اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، وقوله عز وجل : « خلق الإنسان عله البيان » وأمثاله كثيرة .

ثم قال ابن جنى : ونحو من البيت قول الله تعالى : « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال ، أي يسبح له فيها رجال (١) .

وابن جنى - هنا - لم يصرح بأن الحذف جواب عن سؤال سائل مقدر ، ولكن المتأخرين لما رأوه بقدر الفعل المبني للفاعل في كل من البيت والآية الكريمة ، جعلوه جواباً عن سؤال مقدر ، تقديره في البيت : من يبكيه ؟ وفي الآية الكريمة تقديره : من يسبح له فيها ؟

(١) عروس الأفراح (شروح التلخيص) ٤ / ١١١

فالحذف - عند الخطيب القزويني - لا بد له من قرينة ، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال ، إما محقق ، كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ، ليقولن الله » وقوله : « ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء ، فأحيا به الأرض بعد موتها ، ليقولن الله ، وأما مقدر نحو : لبيك يزيد ضارع لخصوصه

وقراءة من قرأ : « يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال ، وقوله : كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم » ببناء الفعل للمفعول .

ثم يذكر الخطيب فضل هذا التركيب - وهو بناء الفعل للمفعول - على خلافه - وهو ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد ، من وجوه :

أحدهما : أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين ، إجمالاً ثم تفصيلاً .

والثاني : أن نحو : « يزيد » فيه ركن الجملة ، لا فضلة .

والثالث : أن أوله غير مطمع للسامع في ذكر الفاعل ؛ فيكون عند ورود ذكره ، كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب (١) .

٦ - أثر السجع في النفوس :

لا يعتقد ابن جنى للسجع باباً مستقلاً ، ولا يتحدث عنه من حيث تعريفه وإنما يأتي حديثه عن السجع عرضاً ، من خلال حديثه في الرد على

(١) الإيضاح ٥١



ومن هنا نفهم السر في نظم القدماء لبعض العلوم العربية ؛ وذلك لأن نظمها يسهل عليهم حفظها ، وحفظها يؤدي إلى تكرارها على أفهامهم ، وتكرارها على أفهامهم يؤدي إلى فهمها .

على أن ابن جنى لم يبين لنا متى يحسن السجع ، ومتى يقبح ، وذلك لأنه لم يكن قاصداً في موضوعه هذا السجع قصداً ، وإنما جاء ذكر السجع دليلاً على عناية العرب بمعانيها ، لأنهم إنما يلجأون إليه حفاظاً على ما وراءه من المعاني .

وبعد : الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،  
وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه ، وسلم .

حسن إسماعيل عبد الرازق

من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني ؛ وكأنما حديثه عن السجع إنما هو حديث عن المعاني ؛ لا عن الألفاظ ؛ لأن الألفاظ عنده خدم للمعاني ؛ والعناية بالخدام عناية بالخدم ؛ فالسجع عند العرب ، والتزامها استمراره من بين الأدلة التي تقطع بأنها تعني بمعانيها قدر عنايتها بالألفاظ وهي كالتعني بالفاظها ؛ فتصلحها ، وتهذبها ، وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ؛ بالشعر تارة ، وبالخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلزمها ، وتتسكف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأثم قدرآ ، في نفوسها ؛ لأن الألفاظ ، لما كانت عنوان معانيها وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميتها ، أصلحوها ، ورتبوها ، وبالغواني تحبيرها ، وتحسينها ليكون ذلك أوقع في السمع ، وأذهب بها ، في الدلالة على القصد .

فالمثل إذا كان مسجوعاً ، لذلسامعه ، فحفظه ، فإذا هو حفظه ، كان جديراً باستعماله ، ولو لم يكن مسجوعاً ، لم تأنس النفس به ، ولا أنقت لمستعمه ، وإذا كان كذلك لم تحفظه ، وإذا لم تحفظه ، لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له ، ووجهه به من أجله .

وابن جنى ههنا ، يبين لنا القيمة البلاغية للسجع ، وهو تأثيره العجيب في النفوس فهو يجعلها تتقبل المعاني باستعداد ، وارتياح لإيقاعه ، لما به من جرس آخذ تمتع يجعل النفوس مشتاقة لما وراءه من المعاني ، والخواطر ، والأفكار .

يقول ابن جنى : قال لنا أبو علي يوماً : قال أبو بكر ، إذ لم تفهموا كلامي ، فاحفظوه ، فإنكم إذا حفظتموه . فهمتموه و كلك الشعر : النفس له أحفظ و ، إليه أسرع (١)

- ٢١ - الصبح المنبئ عن حيثية المتنبي ، للبيدعي
- ٢٢ - الصناعاتين ، لأبي هلال العسكري
- ٢٣ - العمدة ، لابن رشييق القيرواني
- ٢٤ - الكامل ، للبرد (الطبعة الأولى)
- ٢٥ - الكامل ، للبرد (مكتبة المعارف ببيروت)
- ٢٦ - الكتاب ، لسبيويه
- ٢٧ - السكشاف ، للزخشري
- ٢٨ - المثل السائر ، لابن الأثير (ط حجازي ١٣٥٤ هـ)
- ٢٩ - المثل السائر لابن الأثير (تحقيق د/ الحوفي ، ود/ طبانة)
- ٣٠ - المجازات القبورية ، للشريف الرضي
- ٣١ - المختار من شعر بشار
- ٣٢ - النجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي
- ٣٣ - الفسك في إعجاز القرآن الكريم ، للرماني (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن
- ٣٤ - الموازنة بين الطائمين ، للآمدي
- ٣٥ - الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني
- ٣٦ - الوساطة بين المتفني وخصومه
- ٣٧ - إنباه الرواة ، للقنطري
- ٣٨ - بغية الوعاة ، للسيوطي
- ٣٩ - قارح آداب اللغة العربية لجورجي زيدان
- ٤٠ - تاريخ الأدب العربي ، لبر وكرمان
- ٤١ - تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) للشيخ محمد الحنظلي
- ٤٢ - تاريخ بغداد ، للخطيب
- ٤٣ - تلخيص البيان في مجازات القرآن ، للشريف الرضي
- (١٤ - الخصائص)

## المصدر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - أثر النحافة في البحث البلاغي للدكتور عبد القادر حسين
- ٣ - أمرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (تعليق أحمد مصطفى المراغي بك)
- ٤ - أمرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (تعليق السيد محمد رشيد رضا)
- ٥ - أمرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (تحقيق هـ. ريتز)
- ٦ - إعجاز القرآن ، للخطيب
- ٧ - الإرشاد ، لياقوت
- ٨ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ط بولاق)
- ٩ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني (ط السامري)
- ١٠ - الأمل ، لأبي علي القمي
- ١١ - الإيضاح ، للخطيب القزويني (ط محمد علي صبيح ١٣٤٨ هـ)
- ١٢ - الإيضاح ، للخطيب القزويني (دار الجيل بيروت)
- ١٣ - البديع ، لأسامة بن منقذ (تحقيق د/ أحمد بدوي ، ود/ حامد عبد المجيد)
- ١٤ - البديع ، لعبد الله بن المعتز (ط كراتشفوفسكي)
- ١٥ - البرهان في وجوه البيان ، لابن وهب (تحقيق د/ حفي شرف)
- ١٦ - البيان والتبيين ، للجاحظ
- ١٧ - الحيوان ، للجاحظ
- ١٨ - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (تحقيق الشيخ محمد علي النجار)
- ١٩ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (الطبعة الأولى)
- ٢٠ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة (تحقيق أحمد محمد شاكر)

- ٦٧ - مسالك الأبصار  
٦٨ - معاهد التفصيل ، للعباس  
٦٩ - معجم الأدباء ، لياقوت  
٧٠ - مفتاح العلوم ، للسكاكي (الطبعة الأولى)  
٧١ - مفتاح العلوم ، للسكاكي (دار الكتب العلمية بيروت)  
٧٢ - مواهب الفتاح ، لابن يعقوب المغربي  
٧٣ - نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر (تحقيق كمال مصطفى)  
٧٤ - نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر (تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجي)  
٧٥ - وفيات الأعيان ، لابن خلكان  
٧٦ - بئيمة الدهر ، للشعالي

- ٤٤ - حاشية الدسوقي (ضمن شرح التلخيص)  
٤٥ - خزائن الأدب ، للبغدادي  
٤٦ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (تعليق السيد محمد رشيد رضا)  
٤٧ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني (تعليق الشيخ أحمد مصطفى المراغي)  
٤٨ - دمية القصر ، للباخرزي  
٤٩ - ديوان الحماسة ، لأبي تمام  
٥٠ - ديوان الفرزدق  
٥١ - ديوان ذي الرمة  
٥٢ - ديوان المعاني ، لأبي هلال العسكري  
٥٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد  
٥٤ - شرح المختصر ، لسعد الدين التفتازاني  
٥٥ - شرح ديوان الحماسة ، للتبريزي  
٥٦ - شرح ديوان جرير (ط دار الأندلس بيروت)  
٥٧ - شرح عقود الجمان ، للسيوطي  
٥٨ - شروح التلخيص  
٥٩ - شواهد العيني  
٦٠ - شواهد المغني ، للسيوطي  
٦١ - عروس الأفراح للعلامة السبكي  
٦٢ - قانون البلاغة ، لابن حيدر البغدادي  
٦٣ - لزوم ما لا يلزم ، لأبي العلاء المعري  
٦٤ - لسان العرب ، لابن منظور  
٦٥ - مختصر السعد ، للتفتازاني  
٦٦ - مرآة الجنان

## (المحتوى)

### (١) المقدمة :

وجوب اهتمام البلاغيين بالخصائص — كتاب الخصائص معين — لا ينضب من خصائص النظم — كلام ابن جنى عن الغرض من كتابه — السكتاب يخاطب كل إنسان بما اعتاده — من حججه البلاغية — قول ابن جنى إن فائدة كتابه ليست قاصرة على معرفة قواعد النحو، وإنما تعدى إلى إثارة المعاني من مكانها — خصائص النظم جزء من خصائص العربية — تتبع البلاغيين لمعاني النحو في الخصائص — عدم اهتمامهم بالكتاب الاهتمام السكافي — عدم إشارة ابن الأثير إلى الخصائص على الرغم من نقله الكثير منه — اعتراف الشريف الرضى بفضل ابن جنى — المنهج الذى سلكته في هذا البحث . [ ٣ — ٨ ]

### (ب) التمهيد :

أبو الفتح عثمان بن جنى : أصله — نشأته — صحبته لأبي على الفارسي — لقاءه بأبي الطيب المتنبي — قوله عن المتنبي : شاعرنا — تقدير المتنبي لابن جنى — نماذج من شعره — وفاته — تلاميذه — كتاب «الخصائص» — وصفه من إهدائه لبهاء الدولة بن بويه .

مواطن الإفصاح عن خصائص النظم ، في كتاب «الخصائص» : إقامة الدليل على صحة القضايا اللغوية — إقامة الدليل على صحة القضايا النحوية — إقامة الدليل على صحة القضايا النقدية — إقامة الدليل على صحة التعبير ببعض الجمل من الناحية العقلية — الإفصاح عن فلسفة العرب في التعبير — الإفصاح عن سر تنوع طرقهم في التعبير — بيان اختلاف النظم في الجمل مع جريانها على حسب قوانين النحو — الاستشهاد بخصائص النظم على صحة القضايا اللغوية . [ ٩ — ٣٤ ]

## خصائص النظم في خصائص العربية :

### ١ — من فصاحة الكلام :

(أ) الخلو من ضعف التأليف — ابن جنى له شطر هذا الباب — عامة البلاغيين لا يجيزون عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وابن جنى يجيزه — تفصيل ابن يعقوب المغربي لمسألة الإخمار قبل الذكر .

(ب) الخلو من التعقيد اللفظي : الفروق والفصول التى تردى إلى التعقيد اللفظي ، أو المعاظلة عند أبي هلال وابن الأثير — كونها مؤذنة بملو قدم الشاعر في الفصاحة عند ابن جنى — درجات القبح بين الفروق والفصول — أمثلة للفصول والتقديم والتأخير — إفادة البلاغيين من هذا الباب — إفادة القاضي الجرجاني — إفادة الخطيب — تخطئة أبي هلال لقدامة في المعاظلة إمام ابن الأثير بما قاله أبو هلال ، وابن جنى — هذا الضرب من الكلام ضد الفصاحة — ما يؤخذ من هذا الفصل . [ ٣٥ — ٥٤ ]

### ٢ — الألفاظ والمعاني :

عناية العرب بالألفاظ عناية بالمعاني — مظاهر هذه العناية — الألفاظ أوعية للمعاني ، وخدم لها — من المعاني ما يهجنه سوء التعبير عنه — تأثر ابن جنى بابن قتيبة في هذا — رده على ابن قتيبة — الاستشهاد بقول النبي ﷺ : ( إن من البيان لسحراً ) — إفادة عبد القاهر من رد ابن جنى ، في الأصرار ، والدلائل — موازنة بين رد ابن جنى ، ورد عبد القاهر — إفادة السكاكي من هذا الرد بتقسيم الكناية إلى تعريض ، وتلويح ، ورمز ، ولإيماء أو إشارة — نقل ابن الأثير ما قاله ابن جنى عن أطراف الأساطير . [ ٥٥ — ٦٦ ]

## ٣ - قوة اللفظ لقوة المعنى :

تفيمه ابن الأثير ، إل جنواه في الدراسات البلاغية - اعتماد ابن الأثير على كل ما قاله ابن جنى - شمول هذا الباب لأمريين : قوة اللفظ لقوة المعنى ، وتكثير اللفظ لتكثير المعنى - ما جاء منه في القرآن الكريم - ما جاء منه في الشعر العربي - ما يلحق بتكثير اللفظ لتكثير المعنى - من هذا الباب - إفاضة ابن الأثير من هذا الباب - ما نبه عليه ابن الأثير - لا يوجد هذا الباب إلا فيما فيه معنى الفعلية - قد يستعمل هذا الباب للبالغة فيمكن المعنى فيه إلى ضده - ورود كلمة تحتل التضعيف وغيره - قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا في نقل صيغة إلى أخرى أكثر منها . [ ٦٧ - ٧٢ ]

## ٤ - الإيجاز والإطناب :

أصل الكلام أن يكون مفيداً مستقلاً بنفسه - جاء في أشعارهم وصف الحديث بالإطناب ، كما جاء ما يدل على وصفهم له بغاية الإيجاز - كما جاء ما يدل على وصفهم له بأنه وسط بينهما - لم يذكر ابن جنى المساواة التي نجدتها عند ابن رشيق - يمكن أن يضم إلى الأطناب باب الاعتراض ، وباب الاحتياط ، بما فيه من التأكيد اللفظي ، والمعنوي ، والتأكيد بالصفة - يضم إلى الإيجاز : الحذف - شرطه عند ابن جنى - اطلاق ابن جنى عليه : شجاعة العربية - أنواع الحذف : حذف الجملة - حذف الجملة في الإنشاء : جملة القسم - جملة الأمر - جملة النهي - جملة التخصيص - حذف الجملة في الخبر : جملة الفعل والفاعل جملتا الشرط والجواب - جملة المعطوف والمعطوف عليه - حذف المفرد - حذف المبتدأ - حذف الخبر - حذف المضاف - حذف المضاف مكرراً - حذف المضاف إليه - حذف الموصوف - مر كثرته في الشعر دون النثر - قيام الصفة

وهي جملة مقام الموصوف المبتدأ ، حذف الصفة ، حذف المفعول ، حذف الظرف ، حذف المعطوف ، حذف المعطوف عليه ، حذف المستثنى ، حذف خبر إن مع النكرة ، حذف أحد مفعولي ظننت ، حذف خبر كان ، حذف المنسادي ، حذف التمييز ، حذف الفعل ، حذف الجرف ، إفاضة البلاغيين من موضوع الحذف ، إفاضة أبي هلال العسكري ، إفاضة عبد القاهر ، إفاضة ابن الأثير ، نقل ابن الأثير لموضوع حذف المفعول من دلائل الإيجاز ، نقل ابن الأثير لنص كلام ابن جنى دون إشارة إليه ، إفاضة الخطيب من ابن جنى في موضوع الحذف . [ ٧٣ - ٩٥ ]

الإطناب بالاعتراض : الاعتراض كثير في كلام العرب وفائدته التأكيد ، أنواع الاعتراض : الاعتراض بين الفعل وفاعله ، الاعتراض بين الفعل ومفعوله ، بين المفعول الأول والثاني ، بين المبتدأ والخبر ، بين اسم أن وخبرها ، بين القسم وجوابه ، شرط الجملة أو الجملة المعترضة ألا يكون لها محل من الأعراب ، الاعتراض يدل على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه ، تصورنا للاعتراض عند ابن جنى ، إفاضة البلاغيين من هذا الباب ، نقل ابن الأثير من ابن جنى في الاعتراض . [ ٩٦ - ١٠٢ ]

## ٥ - التشبيه :

يمكن فهمه عند ابن جنى من أبواب : اصلاح اللفظ ، واستخلاص معاني الأوصاف من الأعلام ، وغلبة الفروع على الأصول - سر قوة التشبيه بأدانه ( كأن ) - إفاضة عبد القاهر من تلك المسألة ، التشبيه البليغ ، فهمه من استخلاص معاني الأوصاف من الأعلام مثل قول الشاعر ( أنا أبو المنهال ) ، إفاضة الخطيب من انتزاع معنى الصفة من العلم - التشبيه المقلوب ، إذا شبهت العرب مسكنت للشبه بين المشبه والمشبه به بإعطاء المشبه به شيئاً

من المشبه - إفادة عبد القاهر من هذا الباب - ابن الأثير ينقل ما قاله ابن جنى في غلبة الفروع على الأصول ، ويسميه «الطرد والعكس» ، ابن الأثير لا يعترف لابن جنى بالفضل - السبكي يصرح بأن ابن الأثير في كثر البلاغة يسميه غلبة الفروع على الأصول وهي نفس تسميته ابن جنى - رأى الخطيب القزويني في التشبيه المقلوب ، [ ١١٨ - ١٠٣ ]

التجريد : أول من فيه إليه هو ابن جنى نقلًا عن أبي علي الفارسي ، أمثلته - ما يفهم من كلام ابن جنى عن التجريد ، يمكن تقسيم أمثلته إلى قسمين ، مخاطبة الإنسان نفسه - ما لم يتضمن ذلك ، والذي لم يتضمن مخاطبة الإنسان نفسه : منه ما هو قائم على التشبيه ، ومنه ما لا يقوم على التشبيه ، - القائم على التشبيه . عند عبد القاهر ، تشبيهه على حد المبالغة ، عبد القاهر يعد التجريد القائم على التشبيه مرحلة زادت فيها المبالغة في التشبيه اليلغ - تعريف الخطيب له ، ابن الأثير يتشبهه بأن جنى في عرض التجريد ، ابن الأثير يعرف التجريد تعريفًا لم يسمع عند غيره ، ابن الأثير نقل ما نسبته إلى أبي علي الفارسي من الخصائص - الدليل على ذلك ، ابن الأثير وغير عبارة ابن جنى ، ايتسقى له الرد على أبي علي الفارسي ، رد ابن الأثير على أبي علي الفارسي ، ردنا على ابن الأثير . [ ١٢٨ - ١١٨ ]

#### ٦ - المعاني المجازية للاستفهام :

الأبواب التي تضمنت المعاني المجازية للاستفهام ، التحقيق ، التقرير ، الإنكار ، إفادة عبد القاهر من هذا الموضوع وجمعه بين التقرير والإنكار ، كلام العلامة الدسوقي ، تجاهل العارف ، أغراض الاستفهام عند ابن جنى ، التعجب . [ ١٣٧ - ١٢٩ ]

#### ٧ - ففي الشيء بإيجابه :

خلافهم في معنى قولهم ، ( هذا أمر لا يضادى وليسده ) - وجه إضافة

الأشياء إلى ما لا ملازمة بينها وبينه - هو وقف البلاغيين من هذا الباب ، ابن رشيق يسميه ففي الشيء بإيجابه ، ويتابعه ابن أبي الأصبغ ، والسيوطي ، ابن الأثير يسميه عكس الظاهر ويعرفه بعنوان ابن رشيق ، من التسمية هذه ، ابن الأثير يميل به إلى المعاني ، لا وجود لهذا النوع عند الخطيب مع تعدد أمثلته عند ابن رشيق ، سبب ندرته عند ابن الأثير : [ ١٤٢ - ١٣٨ ]

#### ٨ - الدلالات اللفظية ، والصناعية والمعنوية :

حديث ابن جنى عن الدلالة يختلف عما قبله - مراتب الدلالات عنده ، الألفاظ أدلة على إثبات معانيها - الدلالة العقلية لاحقة بعلوم الإستدلال - تفريق عبد القاهر بين الدالتين : اللفظية والعقلية [ ١٤٣ - ١٤٦ ]

#### ٩ - الحقيقة والمجاز الغويان :

تعريفهما عند ابن جنى - ردد الإمام عبد القاهر هذا التعريف - زيادة عبد القاهر في التعريف ماسمى عند المتأخرين باسم العلاقة - تعريف الخطيب - الفرق بين الحقيقة والمجاز ، اشتراط ابن جنى وجود القرينة - كلام ابن جنى على قول النبي ﷺ في القوس : ( إنه بحر ) إفادة المتأخرين في ادعائهم دخول المشبه في جنس المشبه به - إطلاق ابن جنى لاسم الاستعارة على ما كان مجازاً أمرسلاً . [ ١٥٢ - ١٤٧ ]

#### المجاز المرسل :

الباب الذي أسماه ابن جنى : الإكتفاء بالسبب عن المسبب ، وبالسبب عن السبب هو ما أسماه المتأخرون مجازاً أمرسلاً - أمثلته - نقل الخطيب منه علاقة السببية والمسببية ، وتسمية الشيء باسم ما يؤول إليه - نقل ابن الأثير هذا الباب إلى حذف الجمل ، ما يؤخفه من هذا الموضوع عند

الروى . التزامه تصغير القوافي . التزامه بلام التعريف في آخر مصراع كل بيت . التطوع بما لا يلزم في غير الشعر . التطوع بما لا يلزم من إجابة السؤال . التطوع المشام للتوكيد . التطوع بالحال المؤكدة . إفادة البلاغيين من هذا الباب . إفادة ابن حيدر ، إفادة أبي العلاء المعري ، إفادة ابن الأثير ، نقل ابن الأثير شطراً من هذا الباب . [ ١٧٨ - ١٨٩ ]

### ١١ - مسائل متفرقة :

١ - القصر في تقديم النكرة على الفعل . إفادة عبد القاهر من هذه المسألة .

٢ - الكناية بلفظ (المثل) بلاغة الكناية بلفظ مثل . إفادة عبد القاهر من هذه المسألة . إفادة ابن الأثير ، ونقله من غير إشارة إلى ابن جنى . إفادة الخطيب .

٣ - من صور الالتفات: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة . أصغر الناس قدر أرقده يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ولا إنكار عليه الكناية بلفظ الغيبة تجانفاً من ذكر أسماء الملوك وابتدائها - لما خلصت الكاف للخطاب وعربت عن دلالتها استعملت في خطاب الملوك - إفادة ابن الأثير من هذه المسألة . نقد ابن الأثير ، ثم تراجع له لأنه وجد أن مخاطبة الملوك بكاف الخطاب إنما تعاب في الكناية إذا كان المخاطب دون المخاطب ، ولا تعاب في الشعر .

٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه ، فائدة الأول تحقق الوقوع ، والثاني حكاية الحال الماضية ، ابن الأثير يضع هذا النوع في الالتفات ، وسماه : الإخبار عن الفعل الماضي بالمستقبل وعن المستقبل بالماضي ، وقامه العلامة صاحب الطراز ، المتأخرون يضعونه في الاستعارة التبعية في الفعل .

ابن جنى ؛ إفادة البلاغيين من هذا الباب « تفريق الشريف الرضى بين قسمي المجاز اللغوي ، للمام ابن رشيق بما قاله ابن جنى ، وما قاله الشريف الرضى إفادة عبد القاهر من ابن جنى والشريف الرضى - تسمية المتأخرين ، لهذا النوع من المجاز مأخوذ من كلام عبد القاهر ، تعريف الخطيب مأخوذ من نوع العلاقة - علاقة المجاز المرسل عند الخطيب [ ١٥٣ - ١٦١ ]

### المجاز العقلي :

فهم المجاز العقلي من أمثلة ابن جنى - إهداء عبد القاهر باب جنى في الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي - تفريق عبد القاهر بينهما - إسناد الفعل إلى مصدره . سر المبالغة في وصف الفعل بالمصدر . [ ١٦٢ - ١٦٦ ]

### المجاز بالحذف والزيادة :

قولهم : ( بنو فلان يطوهم الطريق ) ينحو به ابن جنى إلى الاستعارة بالكناية .

قوله تعالى : « وأسأل القرية - اهتمام عبد القاهر بالمجاز الذي يأتي عن طريق الحذف ، أو عن طريق الزيادة - لا يسمى واحد من الحذف ، أو الزيادة مجازاً إلا إذا أدى إلى تغيير حكم إعرابي - إفادة ابن الأثير من ابن جنى في تقسيم المجاز - اختلاط الأمر على ابن الأثير في تسميات المجاز إذ يجعل التوسع في الكلام قسماً ، كما يجعل التشبيه قسماً آخر ، نقد ابن الأثير لتقسيم ابن جنى للمجاز - ردنا على ابن الأثير - شيوع المجاز في اللغة العربية . [ ١٦٧ - ١٧٧ ]

١٥ - لزوم ما لا يلزم : التطوع بما لا يلزم في الشعر . التزام الشاعر بالحرف الذي قبل الروى . التزامه بحر فين قبل الروى . التزامه تشديد حرف

٥ - حذف المسند لوقوعه جواها عن سؤال مقدر :

أفادته الخطيب « وبيانه لمزية بناء الفعل للمفعول على بنائه للفاعل في قول الشاعر : ( لييك بزيد ، ضارع لخصومة ) .

٦ - أثر السجع في النفوس - السجع دليل على عناية العرب بالمعاني، لمثل إذا كان مسجوعا لذسامته و شفته ، فإذا حفظه كان جديراً باستعماله .

من هنا نفهم سر نظم القدماء لبعض العلوم العربية - لم يبين لنا ابن جني متى يحسن السجع ، ومتى يقبح ، لأنه لم يكن موضوعه هذا ، وإنما كان يقيم الدليل على عناية العرب بمعانيها .

[ ١٩٠ - ٢٠٧ ]

[ ٢٠٨ - ٢١١ ]

المصادر والمراجع